واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي

فندق مريديان، عمّان – الأردن

٢٥ – ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

جميع حقوق النشر 2008 محفوظة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

المكتب الإقليمي للدول العربية - اليونيفم
صندوق بريد: 830896 عمان - الأردن 11183
هاتف : 00962-6-5200060
فاكس: 00962-6-5678594
بريد إلكتروني: admin.jordan@unifem.org
موقع إلكتروني: www.unifem.org

لا يجوز تصوير أو إعادة طبع وإنتاج أي جزء من هذه المادة
من غير إذن مسبق من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
اليونيفم. جميع حقوق الطبع محفوظة 2008

الآراء والتفسيرات والنتائج التي يحتويها هذا الدليل تعبر عن وجهة نظر الباحثين والباحثات
ولا تعبر بالضرورة عن رأي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - اليونيفم.

تم الطبع في الأردن
2008

التنسيق والتصميم: مطبعة الأجيال
الغلاف: حسنين ارناؤوط

مقدمـة

بدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عمله في الدول العربية منذ عام ١٩٩٤ في غمار التحضيرات لمؤتمر بيجين وقد تبنى أجنده ترمي إلى تقدم المرأة والنهوض بها.

لقد انصب اهتمام الصندوق على عده مجالات ذات الاهتمام الحاسم وهي تعزيز حقوق المرأة الإنسانية وتعزيز مشاركة المرأة السياسية في مواقع صنع القرار.

وتأتي المشاركة السياسية للمرأة دليل على وعي المجتمع لذاته وحضارته فالمشاركة هي ظاهرة حضارية كما أنها ظاهرة سياسية.

وحينما يصل المجتمع إلى مرحلة معينه من الرقي والتقدم فإن مسألة المشاركة السياسية للمرأة تصير من قضاياه الأساسية، والمشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية، والحياة العامة، جزء أساسي من عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية.

إن التعاون فيما بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وتجمع لجان المرأة الأردني، مستمر ومتواصل فقد أطلقت حملات توعية مكثفة لمشاركة المرأة الأردنية في الحكم المحلي كما يأتي هذا التقرير ضمن إطار التعاون في تعزيز قدرات المشاركات في الانتخابات البلدية وإدارة الحكم المحلي ويوفر التقرير نظرة شامله للتحديات التي تواجه النساء العربيات في شتى الدول العربية في إدارة البلديات. إذ تضطلع المجالس البلدية بمهام متعددة في مجال تقديم الخدمات للمواطنين لذا فإن تمثيل النساء يعد خطوة على الطريق الصحيح لتبؤ مناصب قيادية في المستقبل كمان إن ممارسة حق الانتخاب والترشيح للانتخابات البلدية وسيله للتدريب على كيفيه ممارسة هذه الحقوق وإدارة الحملات الانتخابية والاستفادة من هذه الممارسات في تجارب سياسية أكثر أهمية مثل الانتخابات النيابية العامة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى تجمع لجان المرأة الأردني على هذا التقرير الهام الذي جاء بعد جهد وعمل دؤوب ومتواصل. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع المشاركات من الدول العربية اللواتي شاركن في المؤتمر الإقليمي "**واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي**" الذي عقد في عمان في الفترة ما بين ٢٥-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، متمنية للجميع دوام التوفيق.

منى غانـم

المديرة الإقليمية

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

المحتويات

- المشاركون في أعمال المؤتمر ٧
- عرض عام عن أعمال المؤتمر ٩
- توصيات المؤتمر ١٣
- المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية (د. علي الصاوي) ١٦
- مشاركة المرأة المصرية في الحكم المحلي (أ. مها شريف) ٤١
- مشاركة المرأة اليمنية في الحكم المحلي (أ. أمة الرحمن جحاف) ٥٢
- مشاركة المرأة البحرينية في الحكم المحلي (م. صبا العصفور) ٦٤
- مشاركة المرأة الكويتية في الحكم المحلي (م. جنان بوشهري) ٧٣
- مشاركة المرأة الفلسطينية في الحكم المحلي (أ. فدوى البرغوثي) ٨١
- مشاركة المرأة اللبنانية في الحكم المحلي (أ. أليز تامر) ٩٢
- المرأة في مجالس الإدارة المحلية في سورية (د. منى غانم) ٩٧
- واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في الحكم المحلي (أ. فاطمة سحويل) ١١١
- تطور المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في البلديات (أ. حسين أبورمان) ١٢٦
- مشاركة المرأة المغربية في الحكم المحلي (أ. خديجة الراجي) ١٣٧

المشاركون في أعمال المؤتمر*

حفل الافتتاح:

- سمو الأميرة بسمة بنت طلال: راعية المؤتمر، السفيرة الفخرية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المراة، رئيسة تجمع لجان المرأة الوطني الأردني.
- د. هيفاء أبو غزالة: المديرة الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة «اليونيفم».
- أ. نادر ظهيرات: وزير الشؤون البلدية، عضو سابق في مجلس النواب الأردني.
- أ. مي أبو السمن: أمينة سر تجمع لجان المرأة الوطني الأردني. عضوة مجلس الأعيان الأردني.

أعمال المؤتمر:

- د. علي الصاوي: أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، خبير في الدراسات والشؤون البرلمانية.
- د. أمل الفرحان: أستاذة إدارة الأعمال في الجامعة الأردنية، وزيرة الشؤون البلدية الأسبق.
- أ. مها حلمي شريف: عضوة مجلس محلي شبرا (القاهرة الكبرى)، معلّمة.
- د. صبري ربيحات: رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية السابق.
- أ. أمة الرحمن جحاف: عضوة مجلس محلي مدينة تعز (اليمن)، مديرة مدرسة أروى الأساسية الثانوية للبنات.
- م. صبا كاظم العصفور: مرشحة سابقة للانتخابات البلدية، مديرة إدارة الخدمات في البلدية.
- م. جنان محسن بوشهري: مرشحة سابقة للانتخابات التكميلية لمجلس بلدية الكويت، مديرة إدارة فحص الأغذية في البلدية.

(*) وصف المشاركين يعكس الأوضاع التي كانوا يشغلونها إبان انعقاد المؤتمر.

- أ. توفيق كريشان: عضو مجلس النواب الأردني، وزير سابق للشؤون البلدية.
- أ. فدوى البرغوثي، عضوة مجلس بلدية رام الله، زوج المناضل الأسير مروان البرغوثي، محامية، تعد لنيل الدكتوراه.
- أ. أليز موسى تامر: عضوة مجلس بلدية زحلة في لبنان، محامية بالاستئناف.
- د. منى غانم: خبيرة في شؤون المرأة والأسرة، الرئيسة السابقة للهيئة السورية لشؤون الأسرة.
- أ. فاطمة سحويل: رئيسة بلدية عبوين (منطقة رام الله)، فلسطين، مديرة سابقة لمدرسة عبوين الثانوية للبنات.
- أ. أسمى خضر: الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، محامية، وزيرة ثقافة سابقة.
- أ. حسين أبورمان: كاتب صحفي وباحث، مدير تحرير صحيفة السجل الأسبوعية، المدير التنفيذي السابق، مركز الأردن الجديد للدراسات ١٩٩٥-٢٠٠٧.
- م. رنا الحجايا: رئيسة بلدية الحسا، محافظة الطفيلة (فازت تنافسياً).
- أ. فاطمة بني ياسين، عضوة مجلس بلدية دير أبي سعيد، محافظة إربد.
- أ. نايفة النواصرة: عضوة مجلس بلدية الأغوار الجنوبية،محافظة الكرك.
- د. عبد الرزاق طبيشات: وزير سابق للشؤون البلدية، رئيس بلدية إربد الأسبق، عضو سابق في مجلس النواب الأردني.
- أ. خديجة الراجي: مستشارة منتخبة في مقاطعة "مرس السلطان"، عضوة في مجلس مدينة الدار البيضاء بالمغرب، معلّمة.

عرض عام عن
أعمال المؤتمر الإقليمي حول:
واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي

تحت رعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، عقد تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "اليونيفم"، مؤتمراً إقليمياً حول "مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي"، خلال يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، بمشاركة تسعة بلدان عربية، هي: المغرب، مصر، فلسطين، لبنان، سورية، البحرين، الكويت، اليمن، والأردن.

حفل الافتتاح:

في كلمتها التوجيهية للمؤتمر في حفل الافتتاح، قالت سمو الأميرة بسمة بنت طلال، راعية المؤتمر: إننا في هذه المنطقة من العالم ندرك أن الديمقراطية يجب أن تنبع من المستوى المحلي، لأنها القاعدة الأساسية التي لا بد منها لضمان تمثيل قطاعات المجتمع وفئاته.

وأوضحت سموها أن المجالس المحلية وما تضعه من سياسات وما تنفذه من خطط وبرامج ينعكس مباشرة على المرأة، وهو ما يمكن اعتباره واحداً من العناصر الهامة التي تساهم في التغلب على ما يواجه المرأة من عقبات لتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة بشكل خاص وفي تقدمها وتمكينها بشكل عام.

وبينت سموها أن على المرأة أدوار يجب أن تلعبها في المواقع التي تحصل عليها، ما يسمح بالتأسيس لمرحلة جديدة لتمكين المرأة في مختلف المجالات. وأن هذا يدعونا للتفكير جدياً فيما سيؤدي ذلك من آثار على مستقبل المرأة العربية ومدى مشاركتها في الحياة السياسية وفي جعلها شريكاً أساسياً في تقدم بلدها ومجتمعها على جميع الصعد.

وثمّنت سموها، وهي سفيرة فخرية لليونيفم، المبادرات المميزة التي تتبناها اليونيفم، في سبيل تهيئة الظروف لتمكين المرأة على مستوى الإقليم العربي، ما أثرى مسيرة المرأة العربية وساعد في زيادة الفرص أمامها.

المديرة الإقليمية لليونيفم الدكتورة هيفاء أبو غزالة قالت في كلمتها: إن النظام السياسي لا يكتمل إلا بمشاركة المرأة، ونظام الحكم المحلي سيبقى غير متكامل دون مشاركة حقيقية وتمثيل حقيقي للمرأة، وبالضرورة فإنه لا حقوق مواطنة حقيقية دون مشاركة المرأة.

وأوضحت ابو غزالة أن أهمية المجالس البلدية تأتي لكونها مقدمة مهمة نحو إصلاح شامل في البلد، يشرك المواطن في اتخاذ القرار الذي يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

وأضافت أن الخدمات التي تقدمها البلديات تعنى بالحياة اليومية للمواطن وبتفاصيل قد تبدو صغيرة، لكنها مهمة، فإذا لم يكن للمواطن دور فيها وبالتالي للمرأة، فلن يكن لها دور في القضايا الكبرى.

وأكدت أبو غزالة أن عدم مشاركة المرأة يعني حرمان نصف المجتمع من حق المشاركة ما يؤدي إلى وجود خلل وضعف في الانتخابات وفي نظام الحكم المحلي.

وبينت أن الحكم المحلي الجيد محرك أساسي للوصول للتنمية المحلية، ويعتمد على عدة مباديء، هي: المشاركة، الشراكات، الشفافية، المساءلة والمحاسبة، والخدمات الأساسية.

وقال وزير الشؤون البلدية نادر الظهيرات في كلمته: إن نتيجة الانتخابات البلدية جاءت مشرفة إلى حد بعيد، حيث ساهمت هذه الانتخابات وللمرة الثانية بفوز سيدة واحدة برئاسة مجلس بلدي، علاوة على فوز ٢٣ سيدة بعضوية مجالس بلدية بالتنافس الحر، في حين فازت ٢١٨ سيدة من خلال الكوتا، منهن سبع سيدات فزن بعضوية مجلس أمانة عمان الكبرى.

وأشار في كلمته إلى أن المرأة نافست خارج العاصمة والمدن الرئيسية بشكل أكثر، خاصة في القرى والأرياف والبوادي، فقد نافست خمس سيدات على رئاسة المجلس البلدي، ورغم أنه لم تحظ سوى واحدة بالفوز إلا أن كل واحدة منهن كسرت حاجز الخوف، وطرحت نفسها بثقة، ونافست بقوة للفوز، وعبّدت الطريق أمام أخريات للترشيح لرئاسة البلدية في الانتخابات القادمة.

وكانت العين مي أبو السمن أمينة سر تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، استهلّت حفل افتتاح المؤتمر بكلمة رحّبت فيها بالضيوف وبالمشاركات والمشاركين من الأقطار العربية والأردن، وأشادت بإقرار كوتا للنساء في الأردن لا تقل عن ٢٠ بالمئة من عضوية المجالس البلدية وأمانة عمات الكبرى.

وتوجهت أبو السمن بالشكر لسمو الأميرة بسمة على رعايتها الكريمة للمؤتمر، وقالت: ها أنت اليوم يا مولاتي ترعين مؤتمرنا هذا بحضورك البهي، فتجسدين بهذا الإرادة الصادقة والقدوة لأخواتك وأهلك وللغاليات من أخواتنا العربيات.

وأضافت: نحمد الله الذي وفقنا بمشاركة كوكبة من الأقطار العربية، جئن من مصر واليمن والبحرين والكويت ولبنان وسورية والمغرب ومن فلسطين الحبيبة رغم الجراح، أتين محملات بالمحبة والشوق، ونحن نرد لهن ذلك تقديراً ودعماً وتأييداً.

وأردفت: اسمحي لي يا مولاتي أن أذكر بتواضع دور تجمع لجان المراة الوطني الأردني الذي نتشرف كأردنيات برئاستك له منذ تأسيسه في مشروعنا الوطني لإدماج المرأة في الحياة السياسية والمجالس البلدية. وأضافت: أود أن أقول شهادة حق بالرغم من الخصوصية التي تحمعك بهذا التنظيم، فقد كنت دائماً الحريصة والراعية وعلى قدم المساواة لجميع التنظيمات النسائية، تجمعين أخواتك على الخير، وتوجههن بحكمتك ودرايتك.

ووجهت أبو السمن الشكر لوزير الشؤون البلدية نادر ظهيرات على مشاركته ودعمه المؤتمر، كما خصت الدكتورة هيفاء أبو غزالة وفريقها بشكر خاص لدعمهم المتواصل للتجمع ولنساء الأردن والنساء العربيات.

برنامج المؤتمر:

عقدت في اليوم الأول من أعمال المؤتمر ثلاث جلسات عمل. الأولى، رأسها وزير الشؤون البلدية السيد نادر ظهيرات، وقدم فيها الدكتور علي الصاوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة ورقة عمل شاملة حول «واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي».

الجلسة الثانية رأستها الدكتورة أمل الفرحان، أستاذة إدارة الأعمال في الجامعة الأردنية، وزيرة الشؤون البلدية الأسبق، وقدمت فيها السيدة مها حلمي شريف عضوة مجلس محلي شبرا (القاهرة الكبرى) ورقة عمل حول «مشاركة المرأة المصرية في الحكم المحلي والتحديات التي تواجهها.

الجلسة الثالثة، رأسها الدكتور صبري ربيحات، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية السابق، قدمت فيها ثلاث مداخلات لمشاركات من اليمن والبحرين والكويت، عرضت كل منهن ورقة عمل عن مشاركة المرأة في الحكم المحلي

في بلدها والتحديات التي تواجهها: بدأتها السيدة أمة الرحمن جحاف عضوة مجلس محلي مدينة تعز (اليمن)، تلتها المهندسة صبا العصفور مرشحة سابقة للانتخابات البلدية وعضوة جمعية البحرين النسائية، ثم المهندسة جنان بوشهري، مرشحة سابقة للانتخابات التكميلية لمجلس بلدية الكويت، ومديرة إدارة فحص الأغذية في البلدية.

اليوم الثاني من أعمال المؤتمر، اشتمل أيضاً على ثلاث جلسات، رأس الأولى السيد توفيق كريشان، عضو مجلس النواب الأردني، وزير الشؤون البلدية الأسبق، وقدمت فيها أربع أوراق عمل تناولت واقع مشاركة المرأة في الحكم المحلي والتحديات التي تواجهها في فلسطين ولبنان وسورية. عرضت أوراق العمل المشار إليها على التوالي السيدات: المحامية فدوى البرغوثي، عضوة مجلس بلدية رام الله، زوج المناضل الأسير مروان البرغوثي. تلتها السيدة أليز تامر، عضوة مجلس بلدية زحلة بلبنان، ثم الدكتورة منى غانم، الرئيسة السابقة للهيئة السورية لشؤون الأسرة. وقدمت السيدة فاطمة سحويل، رئيسة بلدية عبوين، فلسطين، ورقة عمل رابعة حول تجربتها في رئاسة البلدية.

الجلسة الثانية، رأستها المحامية أسمى خضر، الأمينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة، وزيرة ثقافة سابقة، قدم ورقة العمل الأولى فيها الباحث والكاتب الصحفي حسين أبورمان حول «تطور المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في البلديات ١٩٩٥-٢٠٠٧». تلا ذلك عرض ثلاث قصص نجاح في بلديات أردنية: الأولى قدمتها المهندسة رنا الحجايا، رئيسة بلدية الحسا بمحافظة الطفيلة. والثانية قدمتها الآنسة فاطمة بني ياسين، عضوة مجلس بلدية دير أبي سعيد بمحافظة إربد. وقدمت الثالثة السيدة نايفة النواصرة، عضوة مجلس بلدية الأغوار الجنوبية بمحافظة الكرك.

الجلسة الثالثة، رأسها الدكتور عبد الرزاق طبيشات، وزير الشؤون البلدية الأسبق، وقدمت فيها السيدة خديجة الراجي ورقة عمل حول مشاركة المرأة المغربية في الحكم المحلي والتحديات التي تواجهها.

وفي ختام أعمال المؤتمر، عقدت جلسة خصصت لمناقشة مسوّدة التوصيات التي أعدتها لجنة من المؤتمرين. ترأس الجلسة الختامية وأدار مناقشاتها السيد حسين أبورمّان. واختتمت أعمال المؤتمر بإقرار التوصيات، وتوجيه الشكر للمشاركات والمشاركين في المؤتمر، ولكل من ساهم في إنجاح أعماله. وفيما يلي توصيات المؤتمر:

توصيات المؤتمر :

في ختام فعاليات المؤتمر الإقليمي حول «واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي» والذي نظمه تجمع لجان المرأة الوطني الأردني بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة يومي ٢٥-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في فندق مريديان بعمّان، يوجه المؤتمرون برقية اعتزاز وتقدير إلى جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم عرفاناً بالنهضة الشاملة التي يقودها لرفعة الأردن والعرب.

كما تتوجه المشاركات والمشاركون في المؤتمر بأسمى آيات العرفان والامتنان الى صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة على رعايتها الكريمة للمؤتمر، وعلى دعمها الكبير المشهود له للمبادرات والجهود الاجتماعية والسياسية للمرأة في الأردن وعلى المستويات الإقليمية والدولية.

ويدعو المشاركون والمشاركات في المؤتمر إلى تفعيل التوصيات التالية:

١- إن التحديات المشتركة التى تعيشها المجتمعات العربية، تقيد قدرتنا على قطع أشواط أكبر في مسارات التنمية والإصلاح بوجه خاص وتحسين واقع المرأة بوجه خاص. كما أن دفع عمليات الإصلاح الاجتماعي والسياسي والقانوني والإداري الجارية يسهم في تخفيف العوائق أمام تمكين المرأة للمشاركة في صنع القرار. من هنا يوصي المشاركون والمشاركات بإبراز قضية تمكين المرأة في الخطاب السياسي الرسمي والأهلي العربي، واعتبار أن المرأة جزء من الحل وليس جزءاً من الإشكالية (لا تحلموا بالديمقراطية بدون النساء)، والمسارعة إلى إصلاح منظومة القوانين المقيدة لحقوق المرأة والمنافية للالتزامات القانونية والدولية.

٢- الدعوة إلى عقد سلسلة مؤتمرات محلية، تتوج بعقد مؤتمر وطني موسع عام ٢٠٠٨، لمناقشة مستوى إنجاز أهداف الألفية المتعلقة بتمكين المرأة، وكيفية دعم قدرة المجتمع على تحقيقها في مجالات الحكم المحلي. ودعوة الجمعيات الأهلية للمساهمة بفعالية في تنظيم هذه المؤتمرات والمشاركة في فعالياتها، ودعوة الإعلام إلى إيلاء اهتمام مناسب لتغطية هذه الفعاليات والإسهام في نشر الثقافة العامة المواتية لتعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

٣- دعوة الوزارات والهيئات الرسمية الوطنية إلى وضع برنامج عمل قطاعي لتعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي، وفق خطة زمنية محددة وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذه، وإشراك المجتمع الأهلي في تصميمه وتنفيذه ومتابعة ما تحقق منه، وعرض النتائج على المؤتمر السنوي المقترح.

٤- إعداد برنامج تعريفي متكامل بالنظام المحلي يوجه للمترشحات والعضوات في المجالس البلدية والمحلية، ويتضمن شرح النظام القانوني والآليات المؤسسية والإجراءات الإدارية لممارسة صلاحيات العضوية، وإنجاز الوظائف المنوطة بعضو المجلس، وإنتاج سلسلة من الأدلة الإرشادية لتعزيز عمل العضوات.

٥- تأسيس معهد وطني للتدريب السياسي للنساء، يتسم بالاستمرارية المؤسسية قبل الانتخابات وخلالها، ويقدم برامج لتعزيز المهارات السياسية للنساء كناخبات ومرشحات وعضوات وقيادات تنفيذية في البلديات/المحليات، كما يقوم بإعداد كوادر متخصصة من العاملين والعاملات في الهيئات الوطنية والمحلية المعنية بتعزيز مشاركة النساء في التنمية المحلية.

٦- إنشاء شبكة عربية للعضوات في المجالس البلدية والمحلية والبرلمانية، على المستوى الوطني (بنك معلومات نسائي في الحكم المحلي)، ثم المستوى العربي، يساعد على تبادل الخبرات والمقترحات لتعزيز أداء العضوات، وترسيخ ثقافة انتخابية مواتية لانتخاب مزيد من النساء في مواقع القرار، على أن تتضمن هذه البيانات بوجه خاص: سجل مشاركة المرأة في الهيئات المنتخبة والتنفيذية للمحليات في الدول العربية.

٧- بناء قواعد بيانات تفصيلية وشاملة ومحدثة لواقع مشاركة المرأة في المؤسسات العامة والخاصة، على المستوى الوطني والمحلي، لتكون أساساً للتخطيط العلمي في تحقيق الأهداف الوطنية بشان المشاركة السياسية للمرأة، ومتابعة التنفيذ والأداء على المستوى المحلي، وأن يساهم القطاع الأهلي وقطاع الأعمال والقطاع الرسمي وكذلك المؤسسات الدولية المتخصصة في توفير الدعم الفني والمالي لذلك.

٨- بلورة برنامج وطني لتعزيز ميول الأجيال الشابة، وتلامذة المدارس، نحو المشاركة في الحكم المحلي، ودعم تكافؤ الفرص وتمكين المرأة، ونشر ثقافة التسامح وحقوق الإنسان في مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين الشباب.

٩- نظراً للدور المحوري للدعاة في الثقافة والسلوك العام، ولدور المعلمين في تنشئة الأجيال الجديدة، يوصي المؤتمر بإيلاء اهتمام خاص بتصميم وتنفيذ برنامج شامل وعصري للدعاة، والمعلمين والمعلمات في المدارس للتوعية بمشروعية وضرورة وجدوى مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

١٠- تشجيع بلورة مبادرة أهلية لتوثيق أداء المرأة في مواقع الحكم المحلي، على المستويات المحلية والوطنية، والتعريف بقصص النجاح والتحديات التي تواجه المرأة كناخبة ومرشحة في المجالس البلدية والمحلية، باستخدام تقنيات المعلومات الحديثة، ليكون وسيلة داعمة لتطوير سياسات وخطط التنمية البشرية والتمكين السياسي للنساء.

ويعبر المؤتمر عن مساندته الكاملة للمرأة العربية التي تجتاز ظروفاً استثنائية وصعبة محلياً وإقليمياً ودولياً، ويدعو الإعلام إلى تكثيف الاهتمام العام بإنصاف النساء، وترسيخ ثقافة مجتمع الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما يتقدم المشاركون والمشاركات بأطيب التحية والتقدير الى فريق العمل المتميز في تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، بقيادة أمينة السر، سعادة العين مي أبو السمن، لما قاموا به من جهد كبير وإنجاز متميز في تنظيم هذا المؤتمر الناجح، مع تقدير خاص للسيدات والسادة الوزراء والمسؤولين الأردنيين الذي شاركوا في إنجاح فعاليات هذا المؤتمر الإقليمي، ولصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة «اليونيفم» على دعمه للمؤتمر.

المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية

د. علي الصاوي[1]

مقدمة

المشاركة السياسية للمرأة دليل على وعي المجتمع لذاته وحضارته، فالمشاركة هي ظاهرة حضارية، كما أنها ظاهرة سياسية. وحينما يصل المجتمع إلى مرحلة معينة من الرقي والتقدم، فإن مسألة المشاركة السياسية للمرأة تصير من قضاياه الأساسية[2]. والمشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية، والحياة العامة، جزء أساسي من عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية.

رغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن دورها في المجال السياسي ما زال ضعيفاً. ويتمثل ذلك في ضعف وجودها في الساحة السياسية الرسمية، لا سيما في مراكز صنع القرار (القيادات العليا، الحكومات)، وفي المؤسسات التمثيلية (البرلمان، البلديات) . وبصفة عامة تنقسم الدول في هذا الصدد إلى قسمين: القسم الأول، يشمل الدول التي تعترف للنساء بالحقوق السياسية وخاصة الحق في الانتخاب والترشيح، ومنها على سبيل المثال: تونس، المغرب، الجزائر، مصر، لبنان، سورية، العراق، واليمن. والقسم الثاني يشمل الدول التي لا تعترف للنساء بالحقوق السياسية وتحرمهن من التمتع بها[3].

أما بالنسبة لتمثيل المرأة في مراكز صنع القرار سواء على المستوى التنفيذي أو التشريعي، فيوضحه الجدول رقم (١)، وتختلف النسب الموضحة في كل دولة باختلاف البيانات المتوافرة في هذه الدول[4].

---

١ أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة. يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية. خبير في الشؤون البرلمانية. عمل أستاذاً للدراسات البرلمانية ومديراً للمركز البرلماني في جامعة القاهرة. له حوالي ٥٠ مؤلفاً. منها: دليل النائب في البرلمان: الرقابة البرلمانية، ٢٠٠٦ (١)، الأعراف الدولية المستقرة في العمل البرلماني، ٢٠٠٦ (٢). ومنها أيضاً: كيف تزور الانتخابات؟ ٢٠٠٥، إشكاليات التنظيم المحلي في مصر، ١٩٩٩. شارك في عشرات المؤتمرات والندوات وورش العمل في مصر وخارجها.

٢ سعيد الرحموني، المرأة والمشاركة السياسية فى تونس، المستقبل العربى، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠، ديسمبر ١٩٩٩، ص ١١٤.

٣ ويمكن أن نذكر على سبيل المثال السعودية التى ما زالت ترفض الأخذ بقاعدة الانتخاب على كافة المستويات.

٤ د. إيمان بيبرس ، المشاركة السياسية للمرأة فى الوطن العربى، www.adew.org.

الجدول رقم (١)

نسب تمثيل المرأة في البرلمانات العربية (حتى ٢٠٠٦)

الدولة	تاريخ الانتخابات	عدد المقاعد	مقاعد المرأة	النسبة المئوية
سورية	2003	250	30	%12.0
تونس	2004	189	43	%22.7
المغرب	2002	325	35	%10.8
السودان	2000	360	35	%09.7
الجزائر	2002	389	24	%06.2
الأردن	2003	110	6	%05.5
مصر	2005	454	9	%01.9
لبنان	2000	128	3	%02.3
اليمن	2003	301	1	%00.3
البحرين	2006	40	1	%02.5
الكويت	2006	50	0	%00.0
السعودية	2001	120	0	%00.0
الإمارات	1997	40	0	%00.0
موريتانيا	2001	81	3	%03.7

المصدر: تم إعداد الجدول من بيانات www.pogar.org، والاتحاد البرلماني الدولي www.ipu.org.

من الجدول السابق يتضح تدني نسبة مشاركة المرأة في البرلمان على مستوى الدول العربية بصفة عامة على اختلاف نظمهما السياسية، وإن كانت تونس التي سجلت أعلى نسبة، تحتل المرتبة ٢٨ عالمياً، متقدمة بذلك على إيطاليا وفرنسا.

بعبارة أخرى، فإن جهود تعزيز المشاركة السياسية للمرأة خلال الحقب الخمس الماضية على الأقل، ربما حققت تقدماً ملموساً، ولكنه ليس كافياً، في أغلب الأحوال. والسؤال هو "لماذا؟" من هنا تتناول المداخلة، خمسة أمور، هي:

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية.

ثانياً: واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية.

ثالثاً: معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية.

رابعاً: هل النخبة السياسية متفقة في "موضوع المرأة"؟

خاتمة: بعض "المسكوت عنه" في موضوع المرأة.

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية

المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً أساسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة.

بعبارة أخرى ، فإن المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة المعاصرة، كما أنها جوهر المواطنة وحقيقتها العملية. فالمواطنون هم أصحاب الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يعترف بها الجميع للجميع، بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبيراً عن سيادة الشعب.

أما المفهوم العام للمشاركة السياسية فهو: "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية". والمعنى الأكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية هو "قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك". وتقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين والمواطنات يتوافر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية وبضرورة التعبير عن إرادتها متى توافرت لديهم الإمكانات المادية والمعنوية ووسائل أو آليات التعبير[٥].

مراحل المشاركة السياسية للمرأة:

تمر المشاركة السياسية بدرجات أو مراحل مختلفة، تبدأ بالاهتمام بالشأن العام أو السياسي،

٥ د. إيمان بيبرس، المرجع السابق.

وتتطور إلى الانخراط السياسي، ثم تتحول إلى القيام بنشاط سياسي، ثم تنتهي بالوعي بضرورة تحمُّل المسئوليات السياسية وكل أشكال العمل والنضال السياسي. وتتمثل ذروة هذه المراحل في قرار أن تشارك المرأة في الحياة السياسية، والذي يتم بدوره بأحد وجهين: الترشيح في الانتخابات: حيث تقرر خوض معترك الحياة السياسية بنفسها والعمل من داخل المطبخ السياسي، أو المشاركة كناخبة: وهنا تقرر السيدة أن يكون لها صوت في تحديد من يمثلها حتى تدافع عن حقوقها وتعبر عن مشكلاتها واهتماماتها[٦].

ثانياً: واقع المشاركة السياسية للمرأة في بعض الدول العربية

١- الأردن:

أ- مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية:

تضطلع المجالس البلدية بمهام متعددة في مجال تقديم الخدمات للمواطنين، لذا فإن تمثيل النساء فيها يُعد خطوة على الطريق الصحيح لتبوء مناصب قيادية في المستقبل. كما أن ممارسة حق الانتخاب والترشيح للانتخابات البلدية وسيلة للتدريب على كيفية ممارسة هذه الحقوق وإدارة الحملات الانتخابية والاستفادة من هذه الممارسات في تجارب سياسية أكثر أهمية مثل الانتخابات النيابية العامة.

وقد تم منح المرأة الأردنية حق الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية عام ١٩٨٢ كناخبة ومرشحة، إلا أنه كان هناك عزوف نسائي عن ممارسة حق الترشيح. أما المشاركة النسائية في الانتخابات البلدية فقد شهدت في عام ١٩٩٥ تحولاً تاريخياً باتجاه تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، إذ وافق مجلس الوزراء على تعيين ٩٩ امرأة في عضوية المجالس البلدية، الأمر الذي شجع ١٩ سيدة للترشيح للانتخابات البلدية التي جرت في عام ١٩٩٥، فازت عشر منهن، إحداهن بمنصب رئيسة بلدية.

تكررت التجربة النسائية في الانتخابات البلدية ١٩٩٩، وبلغ عدد المرشحات فيها ٤٣ سيدة، نجح منهن ثماني سيدات بعضوية مجالس بلدية، وتم تعيين ٢٥ سيدة في عضوية

٦ www.aihr.org.tn

مجالس بلدية في عدد من محافظات المملكة. وفي عام ٢٠٠٣ تم تعيين امرأة واحدة في كل مجلس بلدي، الأمر الذي انعكس إيجابياً على دورها في تلك المجالس المحلية.[٧]

الجدول رقم (٢)

المرشحون الفائزون للانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٣ حسب الجنس

رجال	نساء	المجموع	نسبة النساء
1610	40	1650	%02.4

الجدول رقم (٣)

الأعضاء المعينون في المجالس البلدية حسب الجنس

رجال	نساء	المجموع	نسبة النساء
375	102	477	%21.4

وفي الانتخابات البلدية في تموز/يوليو ٢٠٠٧ بلغ عدد المرشحين مرشحاً ومرشحة تنافسوا على شغل ١٠٢٢ مقعداً بلدياً. وكان بين المرشحين ٣٦١ سيدة تتنافس على مقاعد الكوتا المخصصة للنساء (٢٠ بالمئة على الأقل) والتي تساوي ٢١٨ مقعداً بلدياً. وحققت النساء فوزاً ملحوظاً، إذ فازت مهندسة مرشحة برئاسة بلدية الحسا في جنوب الأردن، وهي منطقة بدوية. وفازت ٢٣ سيدة أخرى بمقاعد بلدية خارج الكوتا النسائية[٨].

ب - مشاركة المرأة الأردنية في السلطة التشريعية (مجلس الأمة):

كان أول تمثيل للنساء في مجلس الأعيان عام ١٩٨٩، إذ تم تعيين سيدة واحدة. وفي عام ١٩٩٣، عينت سيدتان، ثم ثلاث سيدات عام ١٩٩٧ من أصل ٤٠ عضواً في كل دورة أي بزيادة من ٢,٥ بالمئة إلى ٧,٥ بالمئة من مجمل أعضاء مجلس الأعيان. كما عينت ثلاث سيدات في مجلس الأعيان التاسع عشر لسنة ٢٠٠١ من أصل ٤٠ عضواً،

٧ مشاركة المرأة الأردنية فى الحياة السياسية (دراسة تحليلية لأداء البرلمانيات فى مجلس النواب الرابع عشر لسنة 2003)، www.unifem.org.jo

٨ مشاركة المرأة الأردنية فى الحياة السياسية، مرجع سابق ، ص ٤٩.

وتم تعيين ثلاث سيدات في مجلس الأعيان العشرين لسنة ٢٠٠٣ من أصل ٥٥ عضواً، في حين تم تعيين سبع سيدات شكلن نسبة ١٢,٧ بالمئة من عدد أعضاء مجلس الأعيان الواحد والعشرين لسنة ٢٠٠٥ والبالغ عدد أعضائه ٥٥ عضواً.

أما على صعيد مجلس النواب المنتخب، فكانت أول سيدة تفوز بمقعد نيابي هي السيدة توجان فيصل المرشحة عن مقعد شركسي وشيشاني في عمان عام ١٩٩٣. وفي الدورة الأخيرة من عمر مجلس النواب المنتخب عام ١٩٩٧، انتخبت سيدة لملء شاغر من قبل مجلس النواب نفسه. وأقر تعديل على قانون الانتخاب الصادر عام ٢٠٠١، يسمح بتخصيص مقاعد للنساء، حددها نظام الكوتا بستة مقاعد في انتخابات عام ٢٠٠٣.

الجدول رقم (٤)

تطور المشاركة النسائية في مجلس الأعيان

مسمى المجلس	عدد الأعضاء	عدد النساء	*نسبة تمثيل النساء من مجموع أعضاء المجلس*
مجلس الأعيان السادس عشر (1989-1993)	40	1	%02.5
مجلس الأعيان السابع عشر (1993-1997)	40	2	%05.0
مجلس الأعيان الثامن عشر (1997-2001)	40	3	%07.5
مجلس الأعيان التاسع عشر (2001-2003)	40	3	%07.5
مجلس الأعيان العشرون (2003-2005)	55	6	%10.9
مجلس الأعيان الواحد والعشرين (2003 - 2005)	55	7	%12.7
مجموع المجالس (6) (1989-2005)	270	22	%08.1

٢- تونس

أ - مشاركة المرأة التونسية في المجالس البلدية:

تعزز حضور المرأة في جميع الهيئات المنتخبة منذ تحول السابع من كانون الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ بدفع شخصي من الرئيس زين العابدين بن على، إذ ارتفعت نسبة النساء في المجالس البلدية من ١٣ بالمئة عام ١٩٨٥ إلى ٢٠ بالمئة عام ٢٠٠٠. وتُمثل المرأة حالياً نسبة ٢٧,٦ بالمئة من المستشارين البلديين، خمس منهن رئيسات بلديات، وهي نسبة هامة مقارنة ببعض البلدان الأوروبية مثل إيرلندا وإسبانيا والبرتغال. وفي انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ، بلغ عدد المرشحين ٧٢٢٨، أي أكثر من ٢,٤ لكل مقعد، يتوزعون بين٥٨٢٦ للمرشحين، و ١٤٠٢ للمرشحات.[٩]

ب - نسبة تواجد المرأة في مجلس النواب:

ارتفع عدد النواب الإجمالي من ٩٠ نائباً في أول انتخابات تشريعية جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩، إلى ١٨٩ نائباً في الانتخابات التي جرت في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، وارتفعت نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب من ٣,٤ بالمئة عام ١٩٨٩ إلى ١١,٥ بالمئة عام ١٩٩٩ لتبلغ ٢٢,٧ بالمئة في انتخابات ٢٠٠٤ (٤٣ امرأة منتخبة)، وبذلك تحتل تونس المرتبة ٢٨ عالمياً، متقدمة بذلك على إيطاليا وفرنسا. في حين أن امرأة واحدة دخلت مجلس الأمة في أول انتخاب له في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٥٩ ,[١٠]

٩ عزيزة حتيرة، التجربة التونسية، فى: المشاركة النسائية فى البرلمانات العربية، الاتحاد النسائي الأردني العام، ١١-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عمان-الأردن، ص ٤٥.

١٠ المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية، التمكين السياسي للنساء خطوة ضرورية نحو الإصلاح السياسي فى الوطن العربي، منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان، الطبعة الأولى، نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ص ٤٠.

الجدول رقم (٤)

التمثيل النسائي في البرلمان التونسي

السنة	عدد النواب	عدد النائبات	نسبة التمثيل النسائي
1956	98	0	%00.0
1959	90	1	%01.1
1964	90	1	%01.1
1969	101	4	%04.0
1974	112	3	%02.7
1979	121	2	%01.7
1981	136	7	%05.1
1986	125	7	%05.6
1989	141	6	%04.3
1994	144	6	%04.2
1997	163	12	%07.4
1999	182	21	%11.5
2004	189	43	%22.5

٣- البحرين

أ - مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية:

جرت آخر انتخابات بلدية في البحرين في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وتبعتها جولة ثانية في الثاني من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وكان العدد الإجمالي للمرشحين ١٦٥ مرشحاً بينهم خمس نساء. وشاركت خمس جمعيات سياسية بحرينية في الانتخابات لكنها عبرت عن قلقها الشديد إزاء توزيع الدوائر الانتخابية. وتنافس ٣٠٧ مرشحين من بينهم ٣١ امرأة على شغل المقاعد الـ٥٠ .

ب- مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات النيابية:

رغم كثرة التوقعات المحلية والعالمية التي سبقت الانتخابات النيابية الأخيرة بإمكانية فوز المرأة البحرينية، فإنها لم توفق في الفوز فيها، علماً أن المرأة الوحيدة التي نجحت في الحصول على مقعد في البرلمان وهي السيدة « لطيفة القعود»، فازت بالتزكية من بين ٢٣ مرشحة لم تفز في صناديق الاقتراع. وبهذه النتيجة تسجل المرأة البحرينية إخفاقاً للمرة الثانية على التوالي رغم تضاعف عدد المترشحات وعلو درجاتهن العلمية والأكاديمية ومساهمتهن في الحياة الاجتماعية والفكرية والسياسية. ومن خلال قراءة الخريطة النهائية للانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٦، يتضح ترشح ١٨ سيدة من إجمالي ٢٠٧ مترشحين - منهن امرأتان ترشحن المرة الثانية- في ١٦ دائرة من إجمالي ٤٠ دائرة في المحافظات الخمس، بواقع مترشحة أو مترشحتين في كل دائرة، حيث ترشحت سيدتان في الدائرة الثانية في محافظة المحرق، والدائرة السابعة من محافظة الشمالية. وأسفرت الجولة الأولى من الانتخابات عن إخفاق ١٦ مترشحة ودخول مترشحة واحدة هي د. منيرة فخرو في الجولة الثانية، مقارنة بنتائج انتخابات عام ٢٠٠٢ التي تمكنت فيها اثنتان من دخول الجولة الثانية، ما يعني أن خسارة المرأة أضحت أكثر عمقاً، وكانت المرأة قد دخلت مجال السياسة في البحرين الحديثة مع تعيين أول سيدة في مجلس الشورى عام ٢٠٠٠.

٤ - مصر

أ - المرأة المصرية في انتخابات المجالس المحلية:

شهدت بداية الثمانينيات زيادة كبيرة نسبياً في تمثيل المرأة، إذ ارتفعت نسبة العضوات في المجالس الشعبية المحلية أكثر من ٢٥ بالمئة في دورة ١٩٨٠، ثم انخفضت النسبة بعد إلغاء نظام الكوتا لتصل إلى حوالي ٢ بالمئة في دورة ١٩٩١، ثم واصلت الانخفاض إلى حوالي ١,٢ بالمئة في انتخابات ١٩٩٢ بعد الاتجاه إلى أسلوب المقاعد الفردية، ثم واصلت تراجعها في انتخابات ١٩٩٧، إذ لم يتجاوز عدد عضوات هذه المجالس نسبة ١ بالمئة من إجمالي عدد الأعضاء.

أما في انتخابات ٢٠٠٢، فمن بين ٤٩٥٢٢ مقعداً، فازت المرأة بـ ٨٣٦ مقعداً فقط أي بنسبة ١,٦٨ بالمئة من إجمالي المقاعد، إلا أن الملفت للانتباه أن العدد الفائز من

النساء كان مرتفعاً جداً بالنسبة لعدد المرشحات أصلاً والذي بلغ ١٠٣٥ مرشحة أي بنسبة نجاح أكثر من ٨٠ بالمئة من إجمالي المرشحات.

الجدول رقم (٥)

تمثيل النساء في المجالس المحلية في مصر بالنسبة المئوية ١٩٨٣-٢٠٠٢

الوحدة المحلية/الدورة	1983	1988	1992	1997	2002
المحافظات	15.0	5.6	4.4	3.2	0.22
المراكز	15.2	1.8	4.4	1.0	0.40
المدن	11.0	2.3	1.3	1.7	0.29
الأحياء	10.7	4.1	3.7	4.5	0.13
القرى	05.6	0.5	0.5	0.7	0.63
المتوسط العام	09.2	1.5	1.2	1.2	1.70

ب - المرأة المصرية في الانتخابات التشريعية:

في ظل الانتخاب الفردي، تدهورت نسبة التمثيل النسائي بشكل مستمر، حيث حصلت المرأة في برلمان ١٩٩٠ على ١٠مقاعد، وفي انتخابات ١٩٩٥ على تسعة مقاعد (٥ بالانتخاب و٤ بالتعيين)، فيما حصلت في انتخابات ٢٠٠٠ على ١١ مقعداً (٧ بالانتخاب و٤ بالتعيين). إلا أن العدد ارتفع إلى ١٣ سيدة في برلمان ٢٠٠٠، إثر فوز سيدتين بمقعدين في الدوائر التي خلت خلال الفصل التشريعي، وهما ثريا لبنة، وفريدة الزمر. وأخيراً، أصبح تمثيل المرأة في برلمان ٢٠٠٥ تسعة مقاعد (٤ بالانتخاب و٥ بالتعيين)١.

٥ - الكويت

أ - المرأة في انتخابات المجالس البلدية:

أدى عدم حسم مجلس الأمة الكويتي في جلسته المنعقدة في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ مصير مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية إلى حرمانها من فرصة المشاركة في انتخاب مجلس بلدي جديد في الثاني من حزيران/ يونيو ٢٠٠٥. وهذا يعني أنه في حال نجاح

المحاولة الأخيرة للحكومة في منح المرأة حق الانتخاب والترشيح، فان المرأة ستشارك في الانتخابات البلدية سنة ٢٠٠٩ ,[١١]

ب - المرأة في الانتخابات البرلمانية:

سمحت الكويت للنساء بالتصويت وخوض الانتخابات العامة للمرة الأولى عام ٢٠٠٦. وتنافست ٢٨ امرأة مع ٢٢١ رجلاً على مقاعد مجلس الأمة المكون من ٥٠ عضواً، ولم ينجح أي منهن. وعلى الرغم من أن ٥٧ بالمئة ممن يحق لهم التصويت في الكويت نساء، ومع ذلك فإن ٣٥ بالمئة فقط ممن أدلوا بأصواتهم كانوا من النساء.

رغم الحماس الكبير الذي أبدته المرأة في الكويت في الانتخابات التي جرت يوم ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ كمرشحة وناخبة، إلا أن حظوظها في أول تجربة برلمانية تخوضها لم تكن جيدة. إذ برغم أن مشاركة المرأة في هذه الانتخابات بلغت أكثر من ٧٥ بالمئة، إلا أن فرصة نجاحها واحتلالها لمقعد في البرلمان كانت معدومة. فقد أسفرت نتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتية ٢٠٠٦ عن العديد من المفاجآت، لعل أهمها أن المرأة التي خاضت هذه الانتخابات لأول مرة كمرشحة وناخبة، لم تستطع الفوز بأية مقاعد داخل المجلس، ولم تتمكن أي من المرشحات الثماني والعشرين اللائي خضن الانتخابات من الفوز بأول مقعد نسائي في تاريخ الحياة البرلمانية بالكويت[١٢].

٦ - اليمن

أ - المرأة اليمنية في المجالس المحلية:

للمرة الأولى في إطار دولة الوحدة، جرت الانتخابات على مستوى المجالس المحلية وفق نصوص قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠. في حين لم تجر انتخابات في ظل قانون الإدارة المحلية رقم ٥٠ لسنة ١٩٩١. ففي الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠١، ارتفعت نسبة المسجلات إلى ٣٠ بالمئة، بينما لم تبلغ نسبة المرشحات إلا ٠,٦ بالمئة، والفائزات ٠,٤ بالمئة.

١١ جريدة الحياة، أيار/مايو ٢٠٠٥.

١٢ http://www.pogar.org/arabic/govnews/2005/issue2/kuwait.html#m

الجدول رقم (٦)

ترشيح المرأة في الانتخابات المحلية ٢٠٠١,[١٣]

الانتخابات	المرشحون			الفائزون		
	نساء	رجال	النساء %	نساء	رجال	النساء %
انتخابات السلطة المحلية	147	24864	0.6	27	7032	0.3

كما شهد ترشيح النساء للمجالس المحلية للمحافظات والمديريات في عام ٢٠٠٦، صعوبات ومقاومة كبيرة داخل الأحزاب، ما دفع بكثير من الحزبيات للترشيح كمستقلات، حيث بلغت نسبة المستقلات من مجموع المتقدمات للترشيح حوالي ٦٠ بالمئة. أما إجمالي المتقدمات للترشيح من النساء المستقلات والحزبيات فلم يبلغ سوى ٢١٢ امرأة. وتحت ضغوط متعددة من داخل الأحزاب ومن البيئة الاجتماعية والثقافية المناهضة للمشاركة السياسية للمرأة، اضطرت ٤٥ متقدمة للترشيح (بينهن ٣٥ مستقلة) إلى الانسحاب من الترشيح، وبقيت ١٦٧ امرأة مرشحة فقط لينافسن ٢٠٥٩٢ رجلاً (بنسبة لم تصل إلى ١ بالمئة من مجموع المرشحين)، ومن مجموع المرشحات اللاتي خضن المنافسة شكلت المستقلات نسبة ٥٤ بالمئة.

هذا الوضع قاد إلى نتائج متناقضة كثيراً مع الوعود التي قدمت للنساء من مختلف الأطراف السياسية. فوفقاً لنتائج الفرز المعلنة، لم تنجح سوى ٣٥ امرأة فقط من مجموع ٧٠٥٢ عضواً في مجالس المحافظات والمديريات. ومن بين هؤلاء الفائزات، نجحت سبع عضوات في مجالس المحافظات و٢٨ عضوة في مجالس المديريات. هذه الأعداد المتواضعة جداً لمشاركة النساء في المجالس المحلية، لا تكاد نسبتها تصل إلى ٠,٥ بالمئة فقط.[١٤]

ب - المرأة في المجالس النيابية:

يمكن للمرأة اليمنية التصويت في الانتخابات العامة وشغل الوظائف العامة. وقد شكلت النساء ٤٧ بالمئة من مجموع الناخبين اليمنيين في الانتخابات التشريعية التي

١٣ د. محمد على السقاف، مركزية اللامركزية فى الوحدات الإدارية مركزية تهميش المرأة فى المركز والمحليات، www.cawtar.org

١٤ www.yohr.org التقرير الأولي للمرصد حول الانتخابات الرئاسية والمحلية 2006، اليمن، صنعاء، أيلول/سبتمبر 2006.

جرت في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. لكن جميع الأحزاب السياسية اليمنية امتنعت عن ترشيح أية امرأة على قوائمها الانتخابية. وتمكنت امرأة واحدة من بين ٣٧ مرشحة مستقلة من الفوز بمقعد في مجلس النواب اليمني الجديد، بينما فازت اثنتان بمقاعد نيابية في انتخابات ١٩٩٧.

وفي الوقت الذي زادت فيه عدد المترشحات والمشاركات في العملية الانتخابية في اليمن، كان من المنطقي أن يزيد تمثيل النساء في البرلمان الذي يبلغ عدد أعضائه ٣٠١ مقعد، إلا أن العدد تقلص من امرأتين في انتخابات عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧، إلى امرأة واحدة في الدورة النيابية ٢٠٠٣.

وينطبق التراجع أيضاً على نسبة المرشحات في الانتخابات البرلمانية، ففي أول انتخابات برلمانية في عام ١٩٩٣، كان عدد المرشحات إلى البرلمان ٤٨ امرأة، وتقلص في انتحابات عام ١٩٩٧ إلى ٢٣ امرأة، وهبط إلي أدنى مستوى في انتخابات نيسان/أبريل ٢٠٠٣، إذ اقتصر عدد المرشحات على ١١ مرشحة[١٥].

الجدول رقم (٧)

نسب تمثيل المرأة العربية في الانتخابات البرلمانية والمحلية

الدولة	السنة	الانتخابات النيابية	الانتخابات المحلية
الأردن	2003	%12.7	(40) بالترشيح النسبة 2.4% (102) بالتعيين النسبة 21.4%
تونس	2005	22.7% (2004)	%26
البحرين	2006	%2.50	
مصر	2005	%1.98	%1.7 (2002)
الكويت	2006	%0.0	%0.0 (2005)
اليمن	2003	%0.33	%0.50 (2006)

١٥ سمير عبد الرحمن هائل، المرأة والانتخابات البرلمانية اليمنية، في: المرأة العربية فى المواجهة النضالية والمشاركة العامة، سلسلة كتب المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ص ٨٥.

الخلاصة:

بالنظر إلى نسب مشاركة المرأة العربية في المجالس البلدية والنيابية في تلك الدول، نجد أن تونس هي أعلى هذه الدول من حيث مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية حيث تصل النسبة إلى ٢٢,٧ بالمئة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرقم القياسي لحضور المرأة التونسية في الحياة البرلمانية يعود إلى القرار الريادي الذي اتخذه الرئيس بن علي، والذي يقر فيه بأن لا تقل نسبة حضور المرأة في قائمات مرشحي حزب التجمع الدستوري الديمقراطي للانتخابات التشريعية عن ٢٥ بالمئة، وأيضاً نسبة مشاركة المرأة التونسية في الانتخابات البلدية هي الأعلى (٢٦ بالمئة).

الأردن يحتل المرتبة الثانية، إذ تصل نسبة مشاركة المرأة في مجلس الأعيان إلى ١٢,٧ بالمئة، وإلى ٢٣,٨ بالمئة في المجالس البلدية بالتعيين والانتخاب. وتأتي بعد ذلك مملكة البحرين ثم مصر.

وإذا أخذنا تجربة مصر نموذجاً، فإن الدراسات تؤكد أن فترة تطبيق نظام تخصيص المقاعد شهدت فاعلية كبيرة لدور المرأة السياسي ومشاركتها الحقيقية في قضايا المجتمع. وبعد إلغائه تضاءلت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب، لصعوبة مناخ الانتخابات ذاته.

ويلاحظ انعدام مشاركة المرأة سواء في المجالس البلدية أو النيابية في الكويت. ولذلك يجري التفكير حالياً في إصدار تعديل تشريعي لتخصيص نسبة محدودة من المقاعد للنساء بالانتخاب أو زيادة نسبة التعيين للنساء في المجالس النيابية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة بالشكل المطلوب والذي تهدف الدولة إلى تحقيقه في المرحلة القادمة.

ثالثاً: معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية

تؤكد الدراسات المستفيضة التي تتم باستمرار في كثير من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، أن هناك مقومات أو ظروف معينة إما تيسر للمرأة المشاركة الفعالة في الحياة السياسية أو تعوقها أو تمنعها تماماً.... وتختلف هذه الظروف من بلد إلى آخر، وقد تختلف من مجتمع إلى آخر داخل بلد واحد. وسنتناول بعضاً منها فيما يلي:

(١) العوامل السياسية:

تعد العوامل السياسية من أهم العوامل التي تعوق المرأة عن المشاركة السياسية ومن هذه العوامل:

أ - ضعف دعم الأحزاب للمرأة:

لا تحمل الأحزاب التقدير الكافي لدور المرأة في العمل العام، ويتضح موقف الأحزاب ليس من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشيح للانتخابات فحسب، بل وعلى المستوى القاعدي، من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسياً، فقد اكتفت الأحزاب بتكوين لجان للمرأة وكان الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية.

ب- التأثير السلبي للمناخ الانتخابي:

المناخ الانتخابي قد يؤثر سلبياً على المشاركة السياسية للنساء والرجال على حد سواء، حيث أنه يوجد انتشار واسع لاستخدام العنف والفساد وسلاح المال في المناخ السياسي، ما أدى إلى إحجام النساء عن المشاركة. ففي مصر مثلاً تحجم النساء عن الإدلاء بأصواتهن لأنهن لا يرغبن في أن يتعرضن للإهانة اذا لم يوافقن على بيع أصواتهن، لمن لا يستحق، كما تحجمن عن ترشيح أنفسهن خوفاً من التشهير بهن وتلويث سمعتهن بسبب عدم القدرة على تلبية المتطلبات المالية للدعاية الانتخابية.

ج - الافتقار إلى إطار تشريعي للتمييز الإيجابي لصالح المرأة:

هناك ثلاث دول عربية فقط تعتمد نظام الكوتا، وهي المغرب والسودان والأردن. وعندما تم إلغاء قانون تخصيص نسبة للسيدات في المجالس النيابية في مصر، انخفضت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب من ١١,٢ بالمئة إلى ٤,١ بالمئة عام ١٩٨٧ حتى وصلت إلى ٢ بالمئة عام ٢٠٠٥.

(٢) العوامل الاجتماعية:

تلعب العوامل الاجتماعية بما فيها من قيم وعادات ومقاييس اجتماعية محددة بالإضافة إلى الأطر والتشكيلات الاجتماعية المختلفة دوراً في تفعيل أو تعطيل دور القوى والجماعات في الحياة السياسية، وتتعدد العوامل الاجتماعية التي تعوق مشاركة المرأة في الوطن العربي، وربما يكون أهمها:

١- الخاص، وتحدد أن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص المتعلق بأمور المنزل والأولاد، بينما تعتبر إدارة الدولة (أي العمل العام) جزءاً أصيلاً من اختصاصات الرجل. وهذا نتيجة لسيطرة النظام الأبوي في المجتمعات العربية التي ترى أن على المرأة أن تضع طاقاتها وقدراتها لخدمة أهداف الرجل، وأن منافسة المرأة للرجل تعد نوعاً من التطاول والتحدي لسلطة رب الأسرة.

٢- غياب القوانين المنصفة للمرأة. فالمشرع في العديد من الدول العربية ينظر إلى قضية المشاركة السياسية للمرأة نظرة مبتسرة، فيركز على منحها حقوقها السياسية دون أن يمنحها حقوقها المدنية، فالمرأة التي تعاني من غياب قانون للأحوال الشخصية ينصفها ويعيد لها كرامتها، لا يهمها أن تشارك في المجال السياسي لأنها منشغلة بهمها الشخصي.

٣- ساهمت التنشئة الاجتماعية في المجتمعات العربية في سيادة نظرة دونية للمرأة تقوم على أن المرأة غالباً مخلوق ضعيف وعاطفي وبحاجة إلى الوصاية والمساعدة وإشراف الآخرين، ما أدى إلى استبعاد دورها وتهميش قوتها في الحياة السياسية مع تعميق النظرة إلى أن سعي المرأة للحصول على القوة وممارستها تعد خارجة عن إطار الأنوثة.

٤- غياب الوعي لدى المرأة نفسها، وهذا ما يظهر في كثير من الدول العربية– وبخاصة دول الخليج العربي– حيث لا تعطي المرأة صوتها للمرشحات السيدات، وذلك لعدم وعي السيدات بأهمية أن تمثلهن من تنوب عنهن.

٥- سيادة النظام القبلي والعشائري في الحياة السياسية العربية، فالقبيلة تحدد الأطر التنظيمية للعضوية في الجماعات، وهي في الغالب عادات وسلوكيات تقوم على استبعاد المرأة من الحياة العامة، وتنكر عليها دور المشاركة في الحياة السياسية التي هي من اختصاص الرجال حسب الإرث والعرف القبلي.

٦- ارتفاع نسبة الأمية، والذي يعد من أكبر المشاكل التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية في الوطن العربي، خاصة مع ارتفاع نسبة الأمية بين النساء.

(٣) المعوقات الاقتصادية:

تؤثر التحولات الاقتصادية في المجتمع على المرأة بصورة أكبر من الرجل. فالمرأة في المجتمعات العربية لا تتمتع باستقلالية اقتصادية، لذا فإن الفقر والانشغال بمتطلبات الحياة اليومية يمثلان أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام كما هو الحال في مصر وفلسطين واليمن. حيث أن الفقر يكرس المناخ السلبي للانتخابات ويؤدي إلى انتشار ظاهرة شراء الأصوات وتحكم المال في العملية الانتخابية، وأن السيدة المرشحة لا تملك بدائل قوية مثلها مثل الرجال في مواجهة قضية الفقر.

ونظراً لأن الحملات الانتخابية تتطلب صرف أموال كثيرة، فإن الذين يملكون المال الطائل تتوافر لهم فرص أكبر للتعبير عن أنفسهم وكسب الأصوات أو حتى شرائها، وبما أن المرأة هي الأضعف من حيث قدرتها الاقتصادية وعدم تمتعها بالاستقلال الاقتصادي في أغلب الأحيان، فإن هذا العامل لعب دوراً في الحد من وصول المرأة لمقاعد المجالس المنتخبة.

(٤) العوامل الثقافية والإعلامية:

يدور مضمون وسائل الإعلام العربية الموجهة للمرأة في الغالب حول الأدوار والاهتمامات التقليدية للمرأة. وهناك تركيز نسبي على قضايا المرأة ذات الطابع الاجتماعي، وتتسم معالجة هذه القضايا في أغلب الأحيان بالسطحية، ولا تهتم بالأسباب المجتمعية لهذه القضايا. كما أن مضمون وسائل الإعلام العربية الموجهة للمرأة في أغلبها لا تهتم بإدماجها في عملية التنمية الشاملة، بالإضافة إلى أن هناك إهمالاً لقضية المشاركة السياسية للمرأة ومشاركتها في العمل النقابي، إلا في بعض الحالات الاستثنائية.

وتصور وسائل الإعلام المرأة في صورة أدنى من الرجل وتابعة له وأنها مخلوق ناقص ولا تعتبر إنساناً قائماً بذاته، وأن الرجل ينبغي أن يكون وصياً على ملكيتها، مع استثناءات بسيطة فقط فيما تقدمه وسائل الإعلام العربي حول العلاقة بين الرجل والمرأة نحو "الندية والمساواة". فالمرأة العربية تُقدم في أغلب الأحيان في أدوار هامشية وتُصور على أن دورها في الحياة ثانوي باستمرار.

رابعاً: هل النخبة السياسية متفقة في "موضوع المرأة"؟

أقصد بالنخبة السياسية –في هذا السياق- القيادات بمختلف أنواعها، بما فيها النخبة الحكومية الوزراء) والسياسية (القيادات السياسية والإعلامية المؤثرة)، والإدارية (قيادات الأجهزة الرسمية)، والاجتماعية (مجتمع الأعمال، الرموز الاجتماعية..).

وأقصد بدرجة الاتفاق من عدمه مدى وجود «رؤية» إزاء موقع المرأة في الخريطة السياسية، وفي هياكل السلطة ودوائر النفوذ العام في الدولة.

وأخيراً، أقصد بعبارة «موضوع المرأة» ثلاثة أمور:

أولها: هل تحتل قضية المشاركة السياسية للمرأة أولوية «حقيقية» على أجندة صانع القرار، أي النخبة؟

وثانيها، هل قامت النخبة بنوع من تحليل الفرص/المخاطر بالنسبة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أم ما زلنا في مرحلة الفكرة العامة وربما الهلامية والنظرية؟

وثالثها، ما الموارد التي تخصصها النخبة -بالفعل– لتحقيق إنجاز ملموس ومخطط، وقابل للنماء والاستمرارية في موضوع المرأة؟

أظن أن تلك أسئلة مفصلية تحتاج إلى إجابات واضحة، ولا تحتمل المواربة أو المناورة، لاسيما أن «موضوع المرأة» قد نال حقه وزيادة من حيث البحث والجدل والشعارات.

وأظن أيضاً، أن الإجابة على تلك الأسئلة لن تكون مشجعة كثيراً، وإن كانت قابلة فعلاً للتطوير. ولعل أبسط، وفي الوقت نفسه، أقوى دليل على ذلك هو نظرة المرأة نفسها إلى القدر الذي تحقق من «تمكين المرأة « في الوقت الراهن.

صحيح أن هناك من يرون –بحق- أن هناك تقدماً قد حصل في كمية ونوعية «المواقع» التي تشغلها نساء عربيات اليوم، وربما لم يعد إلا القليل من المواقع التي قد لا تود المرأة ذاتها أن تزج بنفسها فيها، مثل الخدمة العسكرية، أو الشرطية الميدانية، أو بعض المهن «الشاقة»، وربما أيضاً قد تفوقت المرأة العربية دولياً أكثر مما استطاعت محلياً، وكل هذا صحيح. ولكن هل هذا هو المقصود بالتمكين السياسي للمرأة؟ أو هل هذا هو «كل» المطلوب، أو حتى «أهم» ما هو مطلوب؟ أم أن المطلوب فعلاً هو أمور أخرى؟

فعلى سبيل المثال، هل وجود قاضية أو رئيسة جامعة أو وزيرات ... يعد «قرينة» على تحقيق تقدم مجتمعي عام في «موضوع المرأة»؟ أم أن المسألة تتعلق بدرجة «التزام» وإرادة النخبة الحاكمة في اعتبار التمكين السياسي للمرأة أولوية وطنية، ذات أبعاد تنموية ونهضوية شاملة، وتشكل ضرورة لعمليات الإصلاح الجارية، ويمكن أن تكون جزءاً من الحل وليس مجرد جزء من مشكلة التنمية البشرية في المجتمعات العربية؟ وهل استعدت الدول العربية لتحقيق الهدف الخامس الخاص بالمرأة ضمن أهداف الألفية، حتى عام ٢٠١٥؟

أظن أن هناك ثلاثة تجسيدات لأزمة الإرادة السياسية حتى تكون جادة وقادرة على الإنجازات، وتتجاوز مرحلة «مناشدة « المجتمع لكي يغير نظرته لمشاركة المرأة في الحياة السياسية ، وهي:

أولاً: أن تكون " الرؤية" مبنية على تحليل دقيق وشامل للمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة، وليست مجرد مبادرة فوقية، من القيادة السياسية أو من السيدة الأولى، مع كل التقدير والاعتراف بالأدوار التنموية الهامة والمشهود لها للسيدات الأول في أغلب الدول العربية، لا سيما في المجالات الإنسانية والاجتماعية، وإلى درجة أكسبتهن احتراماً وتقديراً واسعاً محلياً وعالمياً..، ولكن، هل تمت دراسة الأوضاع المحلية (والوطنية والإقليمية) التي تحيط بتمكين المرأة، وقد تشكل فرصاً أو تحديات أمامها؟

أظن أن مثل هذه الدراسة وذلك التحليل الذي يجب أن يسبق –أو على الأقل يصاحب– التوجه نحو تمكين المرأة يحتاج إلى خمسة مقومات هامة، هي:

١. نخبوية، بل يمتد إلى "الآليات الطبيعية" التي يستخدمها الجمهور العام في تبادل الأفكار والقيم، أي على مستوى الجذور gross roots، مثل المجالس والديوانيات، حلقات الدرس الديني الإسلامي والمسيحي، وفي النقابات العمالية والمهنية، واتحادات التلاميذ والطلاب...، ومشاكل هذه المستويات القاعدية، حتى تكون السياسة المقترحة نابعة من الطلب وليس العرض (أي لتكون demand-driven).

٢. سلسلة استطلاعات للرأي العام، ولآراء قطاعات اجتماعية مختلفة، لتكون "الترمومتر" الذي يقيس نبض الجسد الاجتماعي بعد حقنه بفكرة أو توجه جديد بشأن التمكين السياسي للمرأة، ولكي يتطور الرأي العام هو الآخر وينضج، ويصبح أكثر عقلانية وأقل انفعالية.

٣. طرح "ورقة بيضاء" تتضمن النوايا أو التوجهات الأولية بشأن التمكين السياسي للمرأة، ثم الحصول على ردود الفعل من القوى المنظمة (الأحزاب، الجمعيات، النقابات، الوزارات....)، ثم تطوير تلك الورقة إلى ورقة سياسات. بلورة ورقة السياسات بما يراعي الالتزامات الدولية والأطر القانونية الحالية والملزمة قانونياً للدولة، وكذلك المرغوب تطويرها، ثم يتم تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد (لا سيما المالية والمؤسسية) اللازمة، وتضع أفقاً زمنياً وعلاقلات استرشادية لكي نستطيع قياس التقدم في كل مرحلة زمنية.

٤. وأخيراً وليس آخراً، أن تكون الإرادة السياسية "العليا" ملزمة للسلطة التنفيذية. وربما يبدو للبعض أن هذا العنصر من عناصر الإرادة السياسية "الجادة" مجرد تحصيل حاصل، وأن القيادة السياسية تأمر والحكومة تنفذ، وأنه لا يوجد وزير أو وكيل وزارة مثلاً يجرؤ على تحدي الإرادة السياسية أو المماطلة في تنفيذها وإلا خاطر بمستقبله السياسي أو ربما بأشياء أخرى! ولكنني أزعم أن هذا يحدث، بل وربما لا يؤدي إلى الإطاحة بهؤلاء المعوقين للإرادة السياسية بشأن تمكين المرأة (طبعاً هذا مجرد زعم مبني على مشاهدات متفرقة، ويعوزه الضبط والتوثيق والفحص "العلمي" الدقيق).

لنأخذ على سبيل المثال ثلاث مؤسسات، هي جزء من الحكومة، ولكنها أقل استجابة للإرادة السياسية المعلنة في موضوع مشاركة المرأة، وهي: البرلمان، والشرطة، والمدرسة. أظن أنه في كل البرلمانات العربية، بمسمياتها المختلفة، لا توجد سياسة تشريعية واضحة ومستقرة بشأن التمكين السياسي للمرأة، بمعناه الشامل، وليس مجرد إقرار حق المرأة في التصويت والترشح، وإنما بمعنى "استحضار" موضوع المرأة، أو ما يسمى منظور النوع الاجتماعي، عندما يتصدى البرلمان للموضوعات المختلفة، لا سيما الموازنة المالية وخطط التنمية عموماً. فضلاً عن ذلك، لا تشغل العضوات –برغم تزايد عددهن إلى درجة فاقت بعض الدول الأوروبية– مواقع قيادية تؤثر على توجهات البرلمان إزاء جوانب التمكين السياسي للمرأة ، سواء رئاسة المجلس، أو قيادة الكتل/ الهيئات البرلمانية، أو قيادات الأحزاب والجمعيات السياسية، الرسمية أو غير الرسمية.

ومن المفارقات في المشاهدات البرلمانية أن العضوات قد يتأثرن بالالتزام الحزبي/السياسي أكثر من تأثرهن بأجندة النوع الاجتماعي، إلى درجة رفضت فيها عضوات خطوات "إصلاحية" مقترحة من أحزاب أخرى أو من الحكومة، وكانت بعضهن أكثر تشدداً في هذا الموضوع.

ومن ناحية أخرى، يكشف الجدل البرلماني في عدد من المجالس العربية عن إشكالية مزدوجة في تعاطي المشرع مع "موضوع المرأة" وهي ما يمكن تسميته "التعاون السلبي" مع الحكومة في تحديث التشريعات من منظور النوع الاجتماعي.

فمن جانب الحكومة، فإنها تطرح المبادرات "السياسية" أكثر مما تقدم من برنامج تشريعي محدد له أفق زمني وموارد كافية لإنفاذه، مثل إنشاء مجالس وهيئات رسمية وشبه رسمية تختص بالدفاع عن قضايا المرأة وفي الوقت نفسه تقيد صلاحيات هذه الهيئات في المجال "الاستشاري"، و"التنسيق"، و"البحث"..... دون أن تمكنها من إنجاز تطور مباشر في السياسات العامة.

ومن جانب البرلمان، فإنه يوازن بين مطالب الحكومة (رسمياً) من ناحية ومعارضة قوى اجتماعية واسعة لنوايا الحكومة من ناحية أخرى، فيناقش ويؤيد "الطرح السياسي" للحكومة دون أن يضغط عليها لتقدمه في برنامجها التشريعي، ويخرج كلاهما نصف مؤيد ونصف معارض، ويطول الأمر سنوات تلو الأخرى وما تزال مشاركة المرأة ذات أولوية على البرنامج السياسي، وليست كذلك على الأجندة التشريعية.

ثانياً: أن يصاحب "الرؤية" التزام بتخصيص الموارد اللازمة لإنفاذ هذه الرؤية. ففي العادة يصل النقاش حول الإرادة السياسية وتوجهات النخبة السياسية إزاء "موضوع المرأة" إلى طريق مسدود إذا تركز فقط حول "النوايا"، وما إذا كانت هذه النوايا نابعة من المجتمع أو مفروضة من الخارج، وربما يشير أيضاً إلى "من بالتحديد ؟" داخل النخبة يدفع بموضوع المرأة، أهو القيادات والحكومات والمؤسسات السياسية أم السيدات الأول ومن حولهن من سيدات الصالونات المستفيدين أو المترفين؟ ولكن ذلك ليس هو الأهم –في تقديري- وإنما الأهم هو درجة الالتزام بتخصيص الموارد الكافية لتطبيق تلك الرؤية قبل الحكم عليها.

وتتضمن الموارد –بالطبع– العناصر المالية والبشرية والفنية والمؤسسية... إلا أن المشاهد هو أن الموزانات العامة أقل حساسية لمؤشر النوع الاجتماعي، بمعنى أن المرء لا يعرف، على سبيل المثال، حجم الإنفاق المتوقع والفعلي على المشاريع والأنشطة العامة الموجهة لتمكين المرأة، وفق الرؤية السياسية المعلنة؟ (مثلاً: الإنفاق على البرامج التوعوية والتدريبية، خبراء لصياغة آليات تطبيق التشريعات الخاصة بتمكين المرأة مثل القاضيات والأجهزة المعاونة لمحاكم الأسرة، أنشطة تدريبية في المدارس والجامعات لتعزيز توجه الأجيال الجديدة إزاء المشاركة السياسية للمرأة، دعم مالي وفني للمرشحات في الانتخابات المختلفة....إلخ).

أما الموارد المؤسسية فتحتاج إلى وقفة، والمقصود هنا هو مجالس أو لجان المرأة التي بدأت تعرفها أغلب الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية، وهناك انطباع متزايد بأن الوقت قد حان لمراجعة وتقييم التجارب المؤسسية لسياسات المرأة، بعد أن مضى على تأسيسها ثلاث- خمس سنوات في المتوسط، وأن هذه المراجعة يجب أن تطرح التساؤلات التالية:

- هل تعتبر المجالس نفسها أقرب للحكومة أم للجمهور أم تكون مستقلة؟ فقرارات إنشاء المجالس فوقية، ولا تأتي من البرلمانات مثلاً أو حتى من الحكومة، ولكن من قمة السلطة السياسية، وفي الوقت نفسه تعتمد هذه المجالس على الغطاء السياسي للقيادة السياسية في حصولها على التعاون والدعم من الحكومة، ولكنها تخاطب بأنشطتها الجمهور العام الذي يخضع لاستقطاب حاد ومتزايد بين الموالاة والمعارضة، ولا سيما المعارضة الدينية الاحتجاجية، وهذا بلا شك موقف معقد، يحتاج إلى وضوح وحسم في الموقف والاتجاه إلى المربع "المستقل" سياسياً ومالياً.

- هل جاءت هذه المجالس من أجل "الحلول" محل الجمعيات الأهلية، وخصوصاً الحقوقية والدفاعية والثقافية التي خاضت تاريخاً صعباً من المواجهات والمشاحنات والقيود لكي تظل مطالب المشاركة السياسية على أجندة التنمية، أم جاءت لتعزيز أداء وقدرات المجتمع الأهلي، أما أنها تكمله ولا تتقاطع معه؟

- هل الهيكل التنظيمي والقدرات المؤسسية والموارد البشرية العاملة في هذه المجالس والمتعاونة معها (خبراء، كتاب، دعاة...) مختلفون عن العاملين في المصالح الحكومية والإدارة التقليدية للدولة، ومن ثم يقدمون مثالاً عملياً على جدوى تمكين المرأة؟ وهل تأسست هذه المجالس على أرضية مغايرة، وثقافة تنظيمية ترفض المجاملات والواسطة والاحتكام لمعايير الانتماء القبلي، والخلط بين المصالح الذاتية والمصلحة العامة؟ وهل استطاعت القدرات الاستيعابية (outreach) للمجالس أن تمتد إلى القرى والبادية أم ما تزال تدور حول دمج العاصمة، وبعض المدن الأخرى؟

ثالثاً: أن تكون هذه "الرؤية" قابلة للتحقيق، بحيث تستطيع الحكومة استكشاف المخاطر والفرص الحقيقية لتمكين المرأة سياسياً. وأظن أن هناك قدراً كبيراً من الجدل النظري والمخاوف والآمال التي لا يعززها سند كاف من الواقع. بعبارة أخرى، لا يستطيع المرء معرفة النتائج قبل أن يراها أو يرى مؤشراتها الملموسة، وتدريجياً.

من هنا، يصعب الحكم اليوم على جدوى "التمكين السياسي للمرأة" لأنه ما يزال في مرحلة الاستهلال، برغم كل التقدير للمبادرات الفردية والجماعية والمؤسسية لتعزيز انخراط المرأة مثلاً في الانتخابات أو في الإعلام أو في المواقع الرسمية، إلا أننا نستطيع اليوم التحدث عن "مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي". ولكن في الوقت نفسه هناك مخاطر جادة ومخاوف حقيقية إزاء التمكين السياسي للمرأة، سواء نابعة من قناعات وثقافة سائدة، أو بالنظر إلى تواضع انجاز المرأة التي وصلت إلى بعض المواقع، أو وهو الأهم، مخاوف من السياق السياسي العام، والمزايدة على السلطة من جانب المعارضة باستخدام سلاح "المرأة".

فعلى سبيل المثال، يصعب تصور أن تغامر السلطة بدعم سيدة مرشحة في دائرة انتخابية يسيطر عليها توجهات قبلية ودينية معارضة للسلطة، طالما يصعب تصور أن يفوز الحزب الحاكم على المعارضة –وخصوصاً الأصولية– في جدل سياسي مفتوح وحر حول ولاية المرأة للشأن السياسي، لا سيما في ضوء المعطيات الثقافية والاجتماعية السائدة...، ويصعب كذلك تصور أن تهتم الحكومة بقضية النوع الاجتماعي إذا واجهتها حالة عدم استقرار أو انفلات أمني أو احتجاج سياسي، أياً كانت أسبابه، حيث لا يعلو صوت فوق صوت الاستقرار...، ومن ثم يتأثر "موضوع المرأة" بهشاشة حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي العام في المنطقة، والأهم هنا هو السياق وليس الحالة (context. not the text).

هذه العناصر الثلاثة لجدية وواقعية الإرادة السياسية نحو تمكين المرأة تشكل أيضاً تحديات أمام المرأة في الحياة السياسية، ولكنها لا يجب أن تكون نهاية الطريق... فما العمل؟ ومن أين نبدأ؟

خاتمة : بعض "المسكوت عنه" في موضوع المرأة

- عن أي امرأة نتحدث:

هل نتحدث عن المرأة العربية ؟ ولكن كلمة المرأة العربية فيها تعميم زائد، حيث نجد أن لكل دولة عربية خصوصيتها الثقافية وعاداتها وتقاليدها..، وليس معنى تقدم دولة عربية في مجال المشاركة السياسية للمرأة أن يكون العالم العربي بأسره متقدماً في هذا المجال.

- مسؤولية المثقفين:

نجد أن المثقفين ليسوا جادين عموماً، وليسوا متفقين بشأن المرأة، ولكن المفروض أن يقوم هؤلاء المثقفون بتحديد الأولويات ثم يقوم التكنوقراط بالتنفيذ، ولكن ما يحدث هو أن المثقف دخل حظيرة الدولة ففقد استقلاليته، كما أن المجتمع المدني وقطاع الأعمال اللذين ينتجان تاريخياً المثقف الحر قد تعرضا لتدخل كبير من السلطة الرسمية. فالدولة الآن هي التي تسيطر على المثقف. كما نجد أيضاً أن المثقف انغمس في التقاليد «السلبية» وخسر مسافته منها، فلم يعد قادراً على نقدها. وبالتالي فقد خسر المثقف اعتداد المجتمع بدوره واحتياج المجتمع له.

- إشكالية التعصب في عصر التسامح:

لأسباب مختلفة، خرجت الجاليات الأجنبية من المجتمعات العربية عموماً، وفي الوقت نفسه قلت البعثات العربية للغرب، وانتقلت بوصلة التواصل الخارجي نحو الداخل، وأدى التمسك بالأصولية إلى قلة التسامح في التعامل مع المرأة في العالم العربي، في حين أن التسامح هو أساس نظرة الرجل للمرأة. ولذا، نجد أن وضع المرأة مختلف بشكل ملموس في بعض الدول التي هي على احتكاك بالعالم الأول مثل لبنان والمغرب وفلسطين.

- الفساد:

ولا سيما في أجهزة إنفاذ القانون، حيث أن من صور المشاركة السياسية للمرأة هو مشاركتها في الانتخابات سواء بالانتخاب أو الترشيح ولكن ما يحدث الآن هو كثرة استخدام العنف وأعمال البلطجة في الانتخابات وهو ما لا تقدر النساء على القيام به وهذا هو ما أدى كثيرا إلى ضعف المشاركة السياسية للمرأة.

- **تسونامي التريف:**

فالفكر والطبقة الوسطى تظهر بشكل أكبر في المدن. والريف يهجم بشكل كبير على المدينة.

هذه الإشكاليات «المسكوت عنها» تحتاج إلى مناقشة، وإلى معالجة، لأنها تؤثر في قدرة المجتمعات العربية، بدرجات مختلفة، على التعاطي مع المرأة كشريك في صنع القرار وتنفيذه، سواء في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو في تنمية الموارد البشرية التي تحمل التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

مشاركة المرأة المصرية في الحكم المحلي والتحديات التي تواجهها

مها حلمي شريف[١٦]

بداية أود أن أحيي جلالة الملك عبدا لله بن حسين، والملكة رانيا العبدالله، وسمو الأميرة بسمة بنت طلال على رعايتهم المتميزة للمرأة، ما أتاح لنا أن نلتقي في المملكة الأردنية الهاشمية، بلدنا الثاني.

كما أود أن أشيد بفكرة هذا المؤتمر، وأشكر القائمين عليه على جهودهم، وتحية للسيدات والسادة المشاركين والحضور.

تواجه المرأه العربية الكثير من المشاكل، لا سيما على صعيد المشاركة السياسية للمرأة، والتي تأتي في مقدمة قضايا المرأة وتطلعاتها في مصر والدول العربية باعتبارها نموذجاً للقضية القومية الجامعة التي تتجاوز كل التصنيفات والاختلافات. من هنا كان موضوع المشاركة السياسية للمرأة أحد أهم المحاور التي نهتم بها ونسعى دائماً لتأكيده وتفعيله في المجالات كافة.

الضعف النسبي لتمثيل المرأة المصرية في المجالس الشعبية المنتجة، يعدّ واحداً من أهم المعضلات التي يعاني منها النظام السياسي في مصر. وهو، قبل ذلك، من أبرز المشاكل التي تواجه قوى الديمقراطية والتحديث تحديداً.

نسبة تمثيل المرأة في المؤسسة التشريعية، تراوحت بين ٢-٥ بالمئة فقط خلال ما يقارب خمسة عقود منذ حصول المرأة المصرية على حقوقها السياسية بموجب دستور ١٩٥٦ وحتى عام ٢٠٠٠. يستثنى من ذلك، فترة النصف الأول من الثمانينيات، والتي ارتفعت فيها نسبة تمثيل المرأة إلى ٩ بالمئة (مجلس ١٩٧٩) بسبب تخصيص ٣٠ مقعداً للنساء، سنداً للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩. إلا أنه منذ إلغاء هذا القانون مع بداية التسعينيات، أصبح تمثيل المرأة في المجالس الشعبية المنتخبة يشهد تدهوراً متزايداً حتى الآن، بعكس الاتجاه العام الذي يفيد بارتفاع المشاركة

١٦ عضوة في مجلس محلي شبرا، ورئيسة لجنة البيئة في المجلس المحلي. معلّمة. رئيسة لجنة المرأة باللجنة النقابية للمعلمين بشبرا، وعضوة اللجنة النقابية للمعلمين بالقليوبية. رئيسة مجلس إدارة جمعية سيدات المستقبل. رئيسة مجلس إدارة الاتحاد النوعي للبيئة بالقليوبية. عضوة مجلس إدارة الاتحاد النوعي العامل على نهوض وتنمية المرأة.

العامة للمرأة المصرية، كما تعكسها مؤشرات نصيبها في التعليم، حجم مشاركتها الاقتصادية، ونصيبها في هيكل القوة الإدارية والاقتصادية، وهذه مفارقة تستدعي التوقف والتفكير.

وما ينطبق على ضعف تمثيل المرأة في المجالس الشعبية المنتخبة، ينطبق أيضاً على ضعف تمثيل المرأة في المجلس التشريعي الذي يدور حول ٢ بالمئة، رغم أن المرأة تشكل ما يزيد على ٤٠ بالمئة من الكتلة الناخبة.

تمثيل النساء في المجالس المحلية

١٩٨٣-١٩٩٧

المجالس المحلية	1983	1988	1992	1997
المحافظات	15	5.6	4.4	3.2
المراكز	15.2	1.8	4.4	1
المدن	11	2.3	1.3	1.7
الأحياء	10.7	4.1	3.7	4.5
القرى	5.6	0.5	0.5	0.7
المتوسط العام	9.2	1.5	1.2	1.2

ولما كانت المرأة تعاني اضطهاداً مضاعفاً من التمييز والاستعباد، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل بالنسبة لها بصيص أمل من المساواة، إذ نص في مادته الثانية على «أن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أية تفرقة بين الرجال والنساء».

تنحصر أهداف سياسات تمكين المرأة، في جمهورية مصر العربية بما يلي:

- إدماج قضايا المرأة في السياسات العامة ذات الصلة.
- تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
- توسيع مشاركة المرأة في الحياة العامة.
- القضاء على أي صور للتمييز ضد المرأة.

تبنت الدولة العديد من السياسات التي استهدفت تمكين المرأة خلال السنوات الماضية في الكثير من المجالات. ومن هذه السياسات:

- إنشاء المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأمومة والطفولة. وتهتم الدولة من خلال تلك المجالس بمواجهة الفجوات النوعية، وتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً بهدف دعم مشاركتها في عملية التنمية.
- القضاء على التمييز فيما يتعلق بتعيين المرأة قاضية بصدور القرار الجمهوري بتعيين أول امرأة قاضية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتم تعديل قانون الجنسية المصرية بشكل أتاح المساواة بين من يولد لأب مصري، ومن يولد لأم مصرية في الحصول على الجنسية المصرية دون شرط أو قيد.
- صدور قانون إنشاء محكمة الأسرة والذي يوفر للأسرة المصرية بصفة عامة والمرأة المصرية بصفة خاصة الأمان وسرعة الفصل في القضايا المرتبطة بالأحوال الشخصية، وكذلك تنفيذ الأحكام.
- صدور القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء صندوق نظام تأمين الأسرة، والذي يضمن للمرأة المصرية الحصول على النفقة من خلال صندوق يتم تدبير موارده المالية بصورة منتظمة ومستقرة، وهو ما يمنع تشرد الأسرة وضياعها. وتم إدماج النوع الاجتماعي في الخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ بما يضمن وضع مكون للمرأة في الخطط الخمسية، ويتيح مواجهة الفجوات النوعية، ويسهم في تمكين المرأة.

بالإضافة للجهود المبذولة لتحقيق التمكين السياسي للمرأة، وبخاصة منها ما يتصل بمساهمة المجلس القومي للمرأة من خلال إنشاء مركز للتأهيل السياسي يهدف إلى تدريب النساء على المشاركة السياسية، وتكوين كوادر نسائية مؤهلة سياسياً وفنياً لخوض الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية بتسليحهن بالمهارات الفنية والإدارية المتخصصة. وتتكامل جهود المجلس مع جهود وزارة الداخلية والجمعيات الأهلية في تسهيل حصول النساء على البطاقة الانتخابية، وبطاقات الرقم القومي.

وقد أكدت الدراسات على أن مبدأ المساواة بين الرجل والمراة هو المبدأ الحاكم لسائر التشريعات على الرغم من وجود بعض الاستثناءات لهذه القاعدة. فالدستور المصري ينص في المادة

٤٠ منه على أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أوالأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

كذلك تنص المادة ١١من الدستور على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية. ومعنى هذا أن الدستور يضع مبدأ عاماً تلتزم به جميع قوانين الدولة لأن الدستور هو أبو القوانين. ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات العامة لا يتغير إلا بقيدين: الأول عدم التعارض مع الطبيعة البشرية، والثاني عدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

وتنص المادة ٨ من الدستور على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، فحين تتساوى المرأة مع الرجل، فهي تعمل مثله في المجالات المختلفة. وقد يتعذر عليها أحياناً أن تجمع بين العمل وبين واجباتها الأسرية، لذا نصت المادة ١١على أن تكفل الدولة الوسائل التي تيسر للمرأة الجمع بين واجبها الأسري كأم وزوجة وبين عملها في المجتمع. فالرجال والنساء يتمتعون بحقوق متساوية في مزاولة السياسة بما في ذلك حقهم في الترشيح والانتخاب لعضوية المجالس المحلية ومجلس الشعب ومجلس الشورى. كما تتمتع المرأة بحقوق الرجل نفسها في الملكية والحيازة، ولا يؤثر زواج المرأة على حقها في تمتعها بذمة مالية مستقلة، ويشمل ذلك حقها في فتح حساب مصرفي والحصول على القروض حينما تشاء. وقد ألزم القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ جميع المواطنين ممن لهم حق مزاولة الحقوق السياسة سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً بأن يدرجوا في جداول الانتخابات.

وينظم القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ مباشرة الحقوق السياسة، مؤكداً حق المرأة في التمتع بحقوقها السياسية. كما ينص على أن كل مصري ومصرية بلغ سن ١٨سنة ميلادية أن يباشر بنفسة الحقوق السياسية. كما نص على أن يكون القيد في جداول الانتخاب وجوبياً على الذكور واختيارياً للإناث، ولكنه عدل عام ١٩٧٩ فجعل القيد في جداول الانتخاب وجوبياً بالنسبة للجميع.

وحرصت المرأة المصرية بعد حصولها على حقوقها السياسية على أن تباشر هذه الحقوق، فأقبل كثير من النساء على القيد في جداول الانتخاب، ويزداد عددهن عاماً بعد عام، ونافست السيدات الرجال، ونجح بعضهن في مجال الانتخابات نجاحاً ساحقاً، ودخلن مجلس الشعب

(البرلمان)، لهذا حرص السيد رئيس الجمهورية على تعيين بعض السيدات من بين الأعضاء العشرة الذين يجيز له الدستور تعيينهم. كما نجحت المرأة في إثبات ذاتها في مجال العمل البرلماني، وكان لها بصمتها الواضحة في مسيرة الحياة البرلمانية، ووصلت إلى مراكز قيادية في المجلس كرئاسة بعض اللجان ووكالة المجلس.

ومن المواقف التي تحسب للمرأة أنها وقفت وتصدت بقوة لنص كان قائماً في قانون العمد والمشايخ، وكان يشترط فيمن يعين عمدة أو شيخ بلد أن يكون من الذكور، فأثبتت أن هذا النص يخالف الدستور. ونظراً لقوة الحجة، فقد وافقت الحكومة والمجلس على حذف هذا الشرط من القانون، وأصبح من حق المرأة أن تشغل منصب العمدة أو شيخ البلد ورئاسة المحليات.

لقد واجه تعيين المرأة في سلك القضاء معارضة كبيرة جداً في مصر، حسمها الرئيس محمد حسني مبارك في الوقت المناسب قبل أن تتحول القضية إلي "حرب أهلية". لكن ما زالت المرأة في مصر تواجهها العديد من الصعوبات لتأكيد مكانتها على خريطة المشاركة السياسة سواء في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ والتي اتسم دور المرأة فيها بالهامشية، أو على صعيد الانتخابات المحلية التي أجريت في عام ٢٠٠٢، على مستوى محافظات الجمهورية، والتي سعت المرأة من خلالها إلى أن يكون لها تواجد مقبول رغم تخوفها من بعض السلبيات التي عانت منها أثناء انتخابات مجلس الشعب التي سبقتها.

وحتى يتم إرساء قواعد الديمقراطية لا بد من تكثيف التوعية السياسية للمرأة، وتقع هذه المسئولية على الأحزاب عن طريق الندوات والمؤتمرات لتشجيع قطاع الشباب على الحياة الحزبية وإعداد القيادات الشعبية القادرة على التطور.

إن مشاركة المرأة في الحياة العامة دعامة أساسية من دعائم التنمية والتطور الديمقراطي، لذا يتوجب عليها أن تتمسك بممارسة حقوقها السياسية التي كفلها الدستور بما يسهم في النهوض بالمجتمع إلى مصاف الدول المتقدمة. كما ينبغي على المرأة أن تلم بالتشريعات ذات الصلة لتعرف أن لها حقوق الرجل السياسية ذاتها، فتقدم على ممارستها بحماس وقوة، وتقبل على المشاركة في الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية ومجلس الشعب ومجلس الشورى لتعزيز مشاركتها فيها.

المرأة بين النظام الانتخابي الفردي والنسبي:

تختلف النظم الانتخابية باختلاف طريقة الاقتراع وتحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المخصصة لها. وهناك شواهد كثيرة تاريخية وإحصائية تدل على أن نظام الانتخاب الفردي الذي يتم بموجبه فوز المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات، يؤدي في الغالب إلى انتخاب مجلس تشريعي يقوم على حزب للأغلبية وآخر للأقلية. وفي مقابل ذلك فان نظم التمثيل النسبي تتمخض عن تشكيل عدد من أحزاب الأقلية متباينة الحجم. كذلك يتم في الدوائر الفردية، انتخاب ممثل القطاع وتهدر بقية الأصوات، في حين أن التمثيل النسبي يعد أكثر دقة في تمثيل خيارات الناس داخل المجالس التشريعية.

وفي البيئة المصرية هناك اتفاق واسع على مجموعة كبيرة من عيوب النظام الفردي، أبرزها أن اختيار نواب مجلس الشعب لا يعتمد على البرامج والمواقف السياسية بقدر اعتماده على الصفات الشخصية للمرشح، والعوامل التقليدية في الانتماء للعائلة أو القبيلة، ودور المال و"البلطجة"، ويؤدي إلى تهميش دور الأحزاب، وحرمان نسبة هائلة من الناخبين من التمثيل قد تصل إلى ٤٩ بالمئة. وفي المقابل، فإن النظام النسبي لا يؤدي إلى إسقاط أي مجموعة من الأصوات، وتتراجع العوامل القبلية والعصبية لمصلحة المبادىء والبرامج والأحزاب السياسية، كما يضعف دور المال ويحاصر "البلطجة".

إن الحل المناسب في الوقت الحالي هو العودة إلى نظام الكوتا الذي يخصص حصة من المقاعد للنساء في المجالس المحلية والبرلمانية. ويخطىء الرافضون للكوتا في مصر الذين يتذرعون بشعارات الديمقراطية والمساواة والتعددية، وبالتعدي علي حرية الناخبين في اختيار من يمثلهم، ويتجاهل هؤلاء أن الكوتا مجرد خطوة للإمام تساعد على ترسيخ قيم المساواة والتعددية، وهناك نماذج واقعية لدول عربية مثل تونس والمغرب والأردن وفلسطين، ودول لم تأخذ بنظام الكوتا مثل لبنان وسوريا. ولكن مصر تقف منفردة في أنها من الدول التي طبقت نظام الكوتا، وعدلت عنه. ولعلاج هذا الوضع الناجم عن عدم قبول فكرة الكوتا في ظل الدعوة لتمكين المرأة، فإنه لا بد من التأكيد أن الكوتا المطلوبة هي حل مؤقت للدفع بمشاركة المرأة للأمام بدل المراوحة في المكان، آخذين في الاعتبار أن منظمات المجتمع المدني في مصر لم تقدم نموذجاً يحتذى في دعم المرأة حتى يتم الركون إلى دورها في إيصال المرأة إلى مستويات مشاركة مناسبة.

إن من أهم التحديات التي تواجه المرأة على صعيد المشاركة السياسية، اعتبار أن "الذكر" هو الأهم في البنيان الاجتماعي طبقاً للثقافة السائدة، ووجود سيطرة شبه مطلقة من الرجال على دوائر صنع القرار في ضوء حضور نسائي باهت، ووجود أغلبية صامتة من النساء تنظر إلى تجربة مشاركة المرأة في العمل السياسي بحذر، وهو ما يستوجب وضع برامج وآليات لإخراج هذه الأغلبية من تقوقعها وصمتها.

ولتفعيل دور المرأة وزيادة مشاركتها في المجالس المحلية، لا بد من تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس المنتخبة، وتنظيم حملة لفتح حوار مع الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية، والنقابات، ووسائل الإعلام، حول تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، ورفع مستوى مشاركة النساء في المناصب القيادية الحزبية. ولا بد أيضاً أن تقوم عضوات المجالس المنتخبة بتحسين وتطوير أدائهن الشعبي والنيابي، وإنشاء مراكز للتوعية النسائية خاصة في القرى. فعلي الرغم من أن مصر كانت أول دولة في العالم العربي تحصل فيها المرأة على حقوقها الانتخابية كاملة من حيث حق الترشيح والانتخاب على قدم المساواة مع الرجل، إلا أن مؤشرات التمثيل السياسي للمرأة المصرية ضعيفة للغاية. إذ تشغل السيدات الآن تسعة مقاعد من بين ٤٥٤ مقعداً في مجلس الشعب، أربع منهن حصلن على مقاعدهن بالانتخاب، بينما شغلت خمسة مقاعد بالتعيين. وبذلك تنخفض نسب وجود المرأة المصرية حالياً في المجالس النيابية والمحلية، وذلك يعكس عدم وجود اهتمام كاف من الدولة والأحزاب السياسية بالدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع، ويؤكد هيمنة النظرة الذكورية علي المجتمع.

كذلك ما زالت القيادات الحزبية تخشي المخاطرة بترشيح عناصر نسائية، خوفاً من فقدانهم مقاعد انتخابية. ولذا يمكن اعتبار أن من أهم المعوقات التي تعرقل وجود مشاركة سياسية نسائية فاعلة، عوامل تتعلق بالأحزاب، وأخرى بالموروث الثقافي والاجتماعي، وثالثة بالبيئة السياسية، ورابعة بالجوانب الإدارية المتعلقة بالانتخابات نفسها.

وبما أن الدولة تدرك تماماً أنه ما زالت هناك العديد من المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسة بفعالية، لذا تطالب الحركة النسائية الحكومة المصرية بأن تتبنى سياسات تهدف إلى تذليل الصعاب وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفي مقدمتها : تحديث أساليب إدارة العملية الانتخابية بما يكفل أن تكون أكثر كفاءة ودقة، كي تنعكس إيجابياً على تفعيل المشاركة السياسية للنساء والرجال معاً. ويتعين على الحكومة الإسراع باستكمال الخطوات التي تُعزز من كفاءة إدارة العملية الانتخابية ومنها:

- استكمال قاعدة البيانات للجداول الانتخابية، بما يضمن تنقية هذه الجداول وتحديثها.
- تفعيل الإجراءات وإدخال التعديلات التشريعية اللازمة.
- وضع ضوابط للإنفاق على الحملات الانتخابية..
- البحث عن أفضل النظم الانتخابية التي من شأن تطبيقها تعزيز المشاركة النسائية، وضمان زيادة تمثيلها في المجالس النيابية
- انتهاج سياسة إعلامية لتغيير القيم والمفاهيم المؤثرة سلبياً على أوضاع المرأة وتنمية المجتمع.

مقترحات وتوصيات

- إيجاد آلية فعالة لتحقيق مزيد من التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال تنمية المرأة، حيث أن العمل الأحادي الجانب لا يساهم في تنمية المرأة بشكل متكامل.
- توجيه مزيد من الاهتمام سواء من جانب الجهات الحكومية أو الجمعيات الريفية التطوعية لمشروعات المرأة المعيلة، خاصة في ظل ارتفاع عدد الأسر المعيشية الريفية التي تعيلها المرأة والتي تتراوح نسبتها بين ٢٥-٣٣ بالمئة من إجمالي عدد الأسر المعيشية في الريف المصري.
- الإسراع في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية بصورتها المتكاملة، والتي تساهم في إيجاد بيئة ملائمة لتفعيل المشاركة الشعبية للمرأة الريفية.
- الإسراع في الجهود المبذولة لاستخراج بطاقة قومية للمرأة ضماناً لحقوقها الاجتماعية والسياسية والقانونية.
- تفعيل الجهود المبذولة لتنمية المرأة البدوية في محافظات سيناء ومطروح والنوبة وأسوان والوادي الجديد من خلال إقامة المراكز الخدمية الخاصة المتعلقة بالتعليم والصحة في أماكن تواجد المرأة البدوية، والتوسع في المشروعات الصغيرة المنفذة من جانب المرأة البدوية من خلال تنفيذ برامج إرشادية فعالة لها لتعظيم المنتج من هذه المشروعات.
- تشجيع فئات المجتمع المختلفة وتوعيتهم بأهمية مشاركة المرأة.

- العمل الدؤوب والمتواصل من أجل القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم بسبب التكلفة وانتشار الأمية بين السيدات.

- العمل على وضع قضايا المرأة على أولويات عمل الأحزاب المصرية وتشجيع المشاركة النسائية الحزبية في الانتخابات.

- تشجيع وتحفيز العمل من قبل كل مؤسسات المجتمع المدني وأيضاً مؤسسات الدولة للوصول إلى مشاركة أفضل للمرأة المصرية بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة.

- وضع برنامج مجتمعي واضح تشارك فيه المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية من أجل إصلاح المجتمع وتأهيله لقبول المرأة في المجالس المحلية والبرلمانية.

ملاحظات ختامية :

من خلال تجربتي الخاصة ومعاناتي، أستطيع أن أجزم بأن النساء في الوطن العربي عامة ومصر خاصة لا تتمتع بفرص متكافئة في العملية الانتخابية، بدءاً من مرحلة الترشيح وانتهاء بالاقتراع.

أولاً: لا تهتم الأحزاب بترشيح المرأة علي قوائمها إلا نادراً، فلا يتبقى إلا ترشيحها كمستقلة، وتواجهها في هذه الحالة عدة معوقات أبرزها الصعوبات الإدارية والمالية.

ثانياً: يواجه المرأة خلال الحملة الانتخابية عدة مشاكل أهمها:

- عدم اهتمام الإعلام بالمرشحات.
- لجوء بعض الصحف للإثارة والتشهير بالحياة الخاصة.
- المنافسة غير الشريفة من الرجال.
- لا يوجد دعم أو تبرع من رجال الأعمال أو المجتمع المدني أو الأحزاب.، فكيف تنفق المرشحات علي حملاتهن أمام رجال الأعمال وكبار الرأسماليين.
- لا يوجد فريق فني لمساعدتها في إدارة الحملة كما يفعل المرشحون الرجال.
- ارتفاع تكلفة الحملة عند الأجهزة التنفيذية.
- ارتفاع الرسوم الرسمية وغير الرسمية على لصق الدعاية والإعلانات ووضع اللافتات في الشوارع.

ثالثاً: معوقات التصويت

١- عدم اهتمام كثير من النساء بدعم النساء لأسباب ثقافية أو مالية.

٢- شراء الأصوات يوم الانتخابات.

٣- تواجدها في عملية فرز الأصوات.

والخلاصة أن المرأة لا تستطيع الترشيح إلا في حالتين:

- إما عن طريق الأحزاب والتي تختار عدداً قليلاً جداً من النساء لسيطرة نواب الحزب على الترشيح ومحاولة رد الجميل لرجال حملتهم الانتخابية.
- أو مستقلة فتواجه جميع الصعوبات السابقة.

رابعاً: خلال عملها كعضوة

أ – سيطرة الانتماء الحزبي علي نظرة الأعضاء لقضية مشاركة المرأة.

ب – صعوبة التعامل مع اللوائح الداخلية.

ج – ذكورية المجلس.

د – دورها في اللجان المهمة ضعيف.

خامسا: مع الدائرة الانتخابية

١- الخدمات المطلوبة كثيرة والناخبون لا يميزون بين الرجل والمرأة، بل يطلبون من المرأة المزيد لكي يقتنعوا بها.

٢- الدائرة كبيرة جداً والميزانية التي تتاح للمرأة محدودة.

٣- نوعية المطالب الشخصية، وخصوصاً البطالة.

٤- صعوبة حالة المرأة المعيلة، بسبب محدودية الإمكانيات.

المشاركة السياسية للمرأة اليمنية وتجربتها في الانتخابات المحلية

أمة الرحمن إبراهيم جحاف[١٧]

قالت سيدة قررت ترشيح نفسها لانتخابات مجلس النواب اليمني إنها تعاني الأمرين من سلبية الناخبات وعدم ثقة النساء بعضهن ببعض. وأردفت وهي في غاية الانفعال: «نحن النساء أعداء بعضنا.. وليس الرجل عدونا»! وضجت القاعة المكتظة بالنساء.. وقلة من الرجال «الأعداء».

تعقيباً على ذلك، أقول: أنا أرى غير ذلك، فالمسألة ليست مسألة عداء وصداقة.. وليست حرباً بين النساء القادمات من الزهرة، والرجال القادمين من كوكب القبيلة!

إنه التخلف وسنوات طويلة من القهر الذي عاش فيه المجتمع بشكل عام. هذه المعركة لن تكون سهلة، ولن نربحها بعقد عدد من الندوات واللقاءات، بل هي معركة طويلة ومهمة ولا بد من كسبها، ليس إرضاء للذات أو لهذه الجهة أو تلك، ولكن من أجل شيء أهم وأقدس.. من أجل العدالة والإنصاف.. ومن أجل حقوق الإنسان.

إن معظم النساء تذهب بأصواتهن إلى الرجال دون النساء، ويساعدن على الفوز قادة سياسيين قد يكونون ضد حقوق المرأة.. وهذا يحدث كثيراً (فأهم الأحزاب السياسية في اليمن تعتمد على أصوات النساء وهي تعلن في برامجها أنها ليست مع حقوق المرأة السياسية). إن هؤلاء النسوة لا زلن تحت سيطرة سطوة تاريخ طويل من المفاهيم التي كرست في أذهاننا بأن المرأة من الزوائد التي لا خير منها.. وجعلت النساء تصنف المرأة مع المعاقين، والأقل حظاً، والأكثر تخلفاً.. فباتت المرأة تنظر للمرأة بصفتها شيئاً عاجزاً يطلب المساعدة الدائمة، فكيف يمكن الاعتماد عليه وجعله يمثل الناس في الحكومة!

---

١٧ عضوة مجلس محلي مدينة تعز. حاصلة على ليسانس في العلوم الاجتماعية. مديرة مدرسة أروى الثانوية للبنات. رئيسة منتدى الطفولة. رئيسة فرع اتحاد رياضة المرأة. عضوة اللجنة الأولومبية. عضوة الهيئة الإدارية بمركز ذوي الاحتياجات الخاصة. مسؤولة القطاع النسائي/النادي التقني والبيئي لليونسكو لتعليم الفتاة الريفية. عضوة جمعية مكافحة الجذام، وجمعية التكافل الخيرية. لها عدة مشاركات في مؤتمرات عربية. شاركت في دورات تدريب وورش عمل خاصة بحقوق الإنسان في مجال التربية والمجالس المحلية.

هذه النظرة الدونية للمرأة، أصابت المجتمع كله وأول ما أصابت النساء أنفسهن، فانعدمت الثقة بأنفسهن، وصارت لديهن قناعات كاملة في أن أدوار السياسة وقيادة المجتمع هي أدوار للذكور فقط!

إن قضية المشاركة السياسية للمرأة، تعداً مؤشراً رئيسياً من مؤشرات التطور السياسي للمجتمع، وذلك لصلتها الوثيقة بقضية التنمية الشاملة، تنمية المجتمع باسره، وليس المرأة فقط. وإذا نظرنا إلى المجتمع اليمني، نجد أن الدستور قد كفل حق المشاركة لجميع المواطنين دون تفرقة على أساس الجنس أو النوع، وبالرغم من ذلك لا يزال حجم المشاركة السياسية للمرأة أضعف ب بما لا يقارن مع المشاركة السياسية للرجل الذي يرى كثيرون أنها ضعيفة أيضاً.

مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية

المرأة نصف المجتمع ولها أدوار عديدة داخل المجتمع سواء على مستوى الأسرة أو على الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، تؤكد غالبية الدراسات والأبحاث العلمية تساوي المرأة مع الرجل في كافةالمجالات (غير البيولوجية). وبناء على ذلك، يمكن القول إن النساء والرجال توأمان وصنوان لا يفترقان، فإما أن يقوما معاً، وإما أن يسقطا معاً، فلا سبيل إلى الرقي، ولا وسيلة للتقدم والنجاح إلا بكل من الرجال والنساء. وبالتالي فإن تنمية المرأة جزء لا يتجزأ من تنمية المجتمع، خاصة في ظل تنامي عوامل مساعدة تشهدها اليمن وتؤدي إلى زيادة المطالبة بالمشاركة السياسية للمرأة بوجه عام مثل: انتشار التعليم، والاتجاه نحو زيادة الإنتاج، وزيادة التحضر وغيرها من العوامل.

المشاركة السياسية

كثيرون يؤيدون المشاركة السياسية، لكن بعضاً من هؤلاء لا يعرف على وجه الدقة كيف يمارسها، أو متى تكون المشاركة فاعلة، وذلك بسبب عدم الإحاطة بالمعنى الدقيق والسليم للمشاركة. فالمشاركة السياسية يمكن أن تكون أنشطة إرادية يزاولها الفرد بهدف اختيار حكامه وممثليه والمساهمة في صنع السياسات والقرارات على نحو مباشر أو غير مباشر.

كما يمكن تعريف المشاركة على أنها السلوك المباشر وغير المباشر الذي يلعب الفرد بمقتضاه دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة في أن يؤثر في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها.

ويمكن التعبير عن عملية المشاركة السياسية من خلال أنشطة سياسية مباشرة مثل تقلد منصب سياسي أو عضوية حزب أو الترشيح في الانتخابات أو التصويت أو مناقشة القضايا العامة والاشتراك في الحملات السياسية. كما يمكن أن يحقق المرء المشاركة من خلال أنشطة سياسية غير مباشرة، كأن يهتم بالقضايا العامة، ويتبنى إحدى هذه القضايا ويعمل من أجلها.

المشاركة السياسية هي أيضاً نشاط يقوم به الأفراد بصفتهم الشخصية، بهدف التأثير في صناعة القرارات الحكومية. وبالتالي فإن المشاركة السياسية سلوك وليست مجرد اتجاهات المواطن نحو السلطة، إذ يتجه سلوك المواطن هنا بالدرجة الأولى إلى المسؤولين الذين بيدهم السلطة، ويكون سلوكهم هذا سلوكاً سياسياً عندما يقصد التأثير على الحكومة سواء حدث هذا التأثير أو لم يحدث.

لنضرب مثالاً لتوضيح الصورة بشكل أفضل: إذا كان هناك فرد له اتجاه خاص نحو فكرة معينة، ولتكن هذه الفكرة هي اقتناعه بأهمية الذهاب إلى صندوق الاقتراع والإدلاء بصوته، في هذه الحالة، فإننا لا نستطيع اعتبار هذا الشخص من المشاركين في الحياة السياسية لمجتمعه، وذلك لأنه لم يترجم هذه الفكرة إلى سلوك، أي لم يذهب إلى صندوق الاقتراع للإدلاء بصوته، ولكنه إذا ذهب فعلا إلى صندوق الاقتراع ومارس حقه في العملية الانتخابية، في هذه الحالة فقط نعتبر أن هناك مشاركة سياسة.

وتتوقف مشاركة المرء في حالة توافر الظروف الملائمة على كم ونوع المنبهات السياسية (الأحداث التي تجعل الذهن واعياً لما يحدث حوله) التي يتعرض لها. فكلما كثرت وتنوعت هذه المنبهات المنبعثة من مصادر متعددة، مثل وسائل الإعلام وحملات الدعاية الانتخابية.. وغيرها، ازداد عمق هذه المشاركة والعكس صحيح. ومن المهم معرفة أنه ليس كافياً مجرد المنبه السياسي لدفع الفرد للمشاركة، بل يجب أن يكون لدى الفرد قدر من الاهتمام السياسي. ويتحدد هذا الاهتمام بمجموعة من العوامل المرتبطة بالنظم السياسية والبلدان المختلفة منها:

١) حداثة التجربة الديمقراطية التي تقوم عليها أي مشاركة منظمة، والتي تتيح مجالاً أكبر وأوسع من الحريات السياسية للمواطنين.

٢) محدودية اقتناع كثير من الأجهزة الرسمية بأهمية المشاركة السياسية ومحدودية تطبيق النصوص القانونية التي تحث على المشاركة.

٣) غياب حافز المشاركة لدى الأفراد وشيوع مفهوم مفاده أن المشاركة لا تعنيهم، فنجدهم يميلون إلى المحافظة على الوضع الراهن، بالإضافة إلى وجود أغلبية فقيرة محرومة من الموارد اللازمة والمعلومات الضرورية التي تمكنها من المشاركة بفاعلية.

ونستطيع القول بصفة عامة إن المشاركة السياسية عملية سلوكية يقوم الأفراد من خلالها بممارسة عمل معين بغرض تحقيق هدف سياسي مثل تقلد المناصب السياسية، أو المشاركة في اختيار ممثليهم، أو مناقشة القضايا العامة والعمل على إيصال الصوت للمسؤولين.

وتتوقف مشاركة الفرد سياسياً على نوعية القضايا المثارة والأحداث القائمة والاستعداد الذاتي للشخص في المشاركة.

الدستور اليمني والقوانين المستمدة من روح الشريعة الإسلامية، كفلت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين الكثير من الحقوق، وخصوصاً في مجال السياسة والعمل والتعليم..وخلافه، ما مكن المرأة من المشاركة الفاعلة والإسهام في الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة.

وحول مظاهر ومستويات مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية، يمكن القول إجمالاً إنه بالرغم من النجاحات التي حققتها المرأة من خلال مساهمتها في العديد من المجالات، سواء في مجلس النواب أو المجالس المحلية أو الأحزاب السياسية، بما في ذلك مساهمتها في إدارة العملية الانتخابية، إلا أن تمثيل المرأة يعد ضعيفاً ومتواضعاً للغاية على كافة المستويات، ولا يتناسب مع حجم النساء في المجتمع وطبيعة الأدوار التي يقمن بها.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو: لماذا هذا الضعف في مستوى مشاركة المرأة اليمنية سياسياً؟ وتكمن الإجابة على هذا السؤال، في المناخ المعوق لمشاركتها السياسية.

تعزيز دور المشاركة السياسية للمرأة

من خلال ما تم استعراضه حول مدى وحجم المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، نستطيع القول إن من اللازم توافر عدة عوامل تعمل على تدعيم ومساندة المرأة نحو المشاركة السياسية سواء مشاركتها في ترشيح نفسها، أو في شكل ذهابها إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بصوتها أو اشتراكها في حزب من الأحزاب، أو أي شكل من أشكال المشاركة الأخرى الفاعلة، وهذه العوامل

الداعمة قد تكون من الدولة أو من منظمات المجتمع المدني أو من قبل المرأة نفسها أو من قبل الرجل، وتتبلور هذه العوامل في الآتي:

١) ضرورة إجراء دراسة علمية معمقة لظاهرة عزوف المرأة اليمنية عن المشاركة السياسية من خلال التعرف بدقة عن نسبة النساء المسجلات في جداول الناخبين ومن لهن الحق في ذلك، ونسبة المشاركات في التصويت من إجمالي المقيدات بالجداول الانتخابية، ومقارنة ذلك بوضع الرجل، والبحث عن الأسباب المختلفة الخاصة بالمرأة والتوصل إلى نتائج يتم الاستفادة منها في وضع خطة عمل لتفعيل دور المرأة.

٢) تكوين قاعدة نسائية عريضة تضم مئات الآلاف من الفتيات ممن بلغن سن الرشد، ويتم توعية هذه القاعدة ثقافياً وسياسياً بحيث يتولد لديها الإيمان بأهمية دور المرأة في المجتمع وجدوى المشاركة، وضرورة مشاركتها في العمل السياسي.

٣) تحقيق ضرب من التوازن بين المرأة الريفية والحضرية من حيث حجم الاهتمام بهما، وذلك عن طريق تنظيم قوافل للتوعية السياسية تطوف أنحاء الجمهورية، وفقاً لجداول زمنية محددة بمشاركة الأحزاب السياسية والمجالس المحلية.

٤) تفعيل دور المرأة داخل الأحزاب السياسية باعتبارها المعمل الذي تتكون فيه الكوادر النسائية، كما أن الأحزاب هي الوعاء الأساسي للمشاركة السياسية. والواقع أن الأحزاب السياسية العاملة على الساحة اليمنية مطالبة بالتعامل مع القوى النسائية المنتمية إليها كعضوة فاعلة ومؤثرة في كيان الحزب وهياكله وسياساته، وليست مجرد عنصر فردي ثانوي غير مؤثر. والحقيقة أن الأحزاب تفتقد إلى وجود أجهزة نسائية فاعلة داخلها.

٥) تغيير أدوار وسائل الإعلام في نقل صورة المرأة التي لها دور في الحياة السياسية، ونشر الوعي لدى الأفراد بأهمية مشاركة المرأة وتبني قضاياها ومناقشتها وعمل تغطية للأعمال التي تقوم بها النساء ومساندتها.

٦) يمثل التعليم أفضل الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لإحداث أي تغيير مطلوب سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً. من هنا، يصبح التعليم أهم المداخل لدعم المشاركة السياسية للمرأة، ويساعد التعليم المرأة من عدة نواح.

٧) تأمين المرأة وإعطاؤها سلطات إضافية داخل الأسرة.

٨) تأمين المرأة اقتصادياً من خلال اعتمادها على دخلها.

٩) القضاء على التمييز النوعي داخل ميدان العمل.

١٠) المساعدة في اندماج المرأة في المجال الاقتصادي بما يخلق شبكة واسعة من نقل الخبرات والمهارات والمعلومات.

١١) ضرورة العمل على توعية الرجل أولاً حول ضرورة وأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإحداث نوع من التنشئة السياسية للرجال نحو مشاركة المرأة وتغيير التوجهات (معتقدات ومشاعر وقيم) نحو الحياة السياسية ومن منظور النوع الاجتماعي. ومن المهم أن تكون هناك تنشئة سياسية سليمة للمرأة والرجل على حد سواء.

ويمكن لرجال الدين ووجهاء المناطق والقبائل اليمنية من المستنيرين أن يلعبوا دوراً مهماً ومؤثراً في هذا الجانب.

١٢) التنمية الاقتصادية وهي مرتبطة ارتباطاً طردياً مع المشاركة، فكلما كانت المرأة متمتعة بحياة اقتصادية كريمة، كانت أكثر استطاعة للتفرغ للعمل العام والمشاركة في الحياة السياسية.

١٣) تفعيل دور المؤسسات الدينية وذلك بتخصيص برامج ضمن برامجها لتوعية الفتاة والمرأة والرجل توعية سياسية وذلك لما للمؤسسة الدينية من احترام ومصداقية وتأثير في المجتمع وخاصة في المناطق الريفية.

ونتناول فيما يلي تجربتين من صنعاء وتعز في المرحلة الأولى ٢٠٠١.

التجربة الأولى: فاطمة الحريبي، صنعاء

تقول فاطمة خضت تجربة الانتخابات بناء على ما لمسته من تشجيع ودعم من الحزب الذي انتمي إليه (المؤتمر الشعبي العام) ومن مواطني الحي الذي أسكنه (بئر العزب-الدائرة ١٤ قلب مدينة صنعاء)، ويعتبر من الإحياء التي تتمسك بالتقاليد والعادات اليمنية، وكانت مفاجأتي كبيرة عندما حزت على الدرجة الأولى، وتفوقت علي ١٧ مرشحاً بينهم امرأة من الحزب الناصري. والجدير بالذكر أن عدد أصوات النساء التي حصلت عليها ساعدت في نجاحي. وقد صوتت لي المرأة من كل الأحزاب المشاركة، وبذلك شعرت بالفخر والاعتزاز للوعي الذي تمتعت به المرأة اليمنية خلال انتخابات المجالس المحلية ما ساعد علي فوز ٣٦ امرأة رغم حداثة التجربة، وخوضها لأول مرة في الجمهورية اليمنية.

وبعد انتخابات المركز، تم انتخابي كأمينة عامة من قبل أعضاء المجلس المحلي، وعددهم ٢٦ عضواً بينهم سبعة أعضاء من حزب الإصلاح. ومن المنجزات التي تم تقديمها للمديرية:

١- التخلص من عناصر الفساد.

٢- تم انجاز العديد من المشاريع الخدمية والتنموية مثل بناء وترميم المدارس، رصف وسفلتت وإنارة بعض الشوارع الرئيسية في المنطقة، مكافحة تهريب الكتاب المدرسي، إعادة تأهيل حديقة للأطفال، تأسيس مركز مكافحة سرطان الثدي بالتعاون مع مستشفي الكويت وحكومة إيطاليا.

ومن أهم المعوقات والصعوبات التي واجهتها:

١- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

٢- عدم تقبل بعض أعضاء المجلس لوجود المرأة في موقع القرار ولجوئهم إلى اختلاق التهم الباطلة لهز الثقة فيها من قبل المسؤولين والمواطنين.

الطموحات المستقبلية:

١- وجود عدد أكبر من النساء في المجالس المحلية في عموم أنحاء الجمهورية.

٢- وجود دعم أكبر من قبل الأحزاب السياسية للنساء المتعلمات الراغبات والقادرات على خوض الانتخابات المحلية لأهمية دورهن في تنمية المجتمعات المحلية.

٣- وجود امرأة واحدة على الأقل على مستوى جميع مجالس المحافظات.

٤- تعيين عدد من النساء المؤهلات واللاتي لديهن خبرات عملية في الإدارة، مديرات عموم للمديريات، كونهن قادرات على العطاء وتحمل المسؤولية، فهن مثل أخيهن الرجل.

التجربة الثانية: وهبية جمال محمد، تعز

قالت وهبية: إن تجربة المجالس المحلية هي تجربة وليدة عبر قرار سياسي شجاع صدر عن فخامة رئيس الجمهورية اليمنية، في حين أحجم كثير من الحكام والرؤساء في الوطن العربي عن اتخاذ مثل هذا القرار رغم الضغوطات الدولية عليهم. وقد شاركت شخصياً في هذه التجربة ممثلة عن القطاع النسائي، وأسهمت بشكل مباشر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدائرة التي رشحت نفسي فيها، وفي تحقيق العديد الكثير من المنجزات.

ولخصت أبرز المعوقات التي واجهتها، في الآتي:

١- معارضة بعض الفئات لمشاركة المرأة في اتخاذ القرار أو توليها منصب قيادي.

٢- عدم تفهم الكثيرين وبالذات من الجانب النسائي وبعض الأحزاب المنغلقة لدور المراة، ما جعل مهمة عضوة المجلس صعبة بينهم، وحرمها من التمتع بثقتهم الكاملة. وثمّنت دور حزب المؤتمر الشعبي العام الذي تبنى هذه التجربة الديمقراطية، وقدم برنامجاً لإنجاحها، جاعلاً منها نقلة نوعية.

أما طموحاتها المستقبلية، فهي:

١- مشاركة أوسع في المرحلة القادمة من القطاع النسائي.

٢- توفير الدعم الإعلامي والتوعية المستمرة للدفع بالمرأة من أجل المشاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية.

٣- مشاركة جميع المنظمات الدولية في دعم المرأة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتشجيعها على المشاركة كمرشحة وناخبة.

أوجز فيما تجربتي السياسية في خوض انتخابات المجالس المحلية للمرحلة الأولى عام٢٠٠١، ثم المرحلة الثانية عام ٢٠٠٦:

التجربة الأولى عام ٢٠٠١:

لم يكن هناك أجواء مشجعة كثيراً للمرأة لخوض الانتخابات المحلية، فالسائد هو أن يرشح لها الذكور فقط. لكن المجالس المحلية أساسها خدمي، وأكثر من يكون خادماً ومعطياً للناس هو المرأة. فالمرأة هي الصدق والوفاء.

بدأت اهتمامي الشخصي بالانتخابات البلدية بنظرة فاحصة لكل ما يقدم من خدمات في المجالس المحلية:

تلقيت اتصالاً من الأستاذ وزير الصناعة الذي استدعاني إلى مكتبه قبل الانتخابات الأولى بأسبوعين، وعرض علي الفكرة، فأجبته أني غير متهيئة لهذه التجربة، لكنني سأعمل ما في وسعي لخوضها، متأملة أن لا يتعارض ذلك مع عملي.

استمرت التجربة على مدى ستة أعوام. الصورة باتت أوضح عن كيفية العطاء فيها. فأصبح الطموح أكبر في أن تكون المرأة في موقع اتخاذ القرار. إن احترام المرأة لذاتها ولمن حولها يكسبها محبة الجميع وثقتهم واحترامهم.

وكانت التجربة الثانية أكثر وثوقا بالنفس وأكثر وعياً بالمهام. القيادة السياسية اتخذت قراراً يناصر المرأة. وجاء في حديث السيد الرئيس: "من كانت مرشحة من النساء في أي حزب، على من يقف أمامها من الذكور أن يتنحى لتظل الساحة خالية أمام المرأة".

وبدءاً بحزب المؤتمر، كنت ممن حظي بهذا الموقف المشهود له. حيث كان المركز "جـ" في الدائرة "٣٢" في مديرية القاهرة "قوامه فرد واحد"، وكنا اثنين متقدمين للترشيح، فتم استبعاد الأخ المشارك لي، وبقيت المرشحة الوحيدة للمؤتمر أمام مرشح واحد للإصلاح ومرشح واحد مستقل. وقد فزت في هذه التجربة بفارق ٦٨٢ صوتاً بيني وبين مرشح الإصلاح.

خضنا التجربة الثانية، وهي انتخابات الهيئات الإدارية والأمانة العامة، وكنت مصرة على أن أخوض هذه التجربة الجديدة.

تقدمت بين من تقدموا من الفائزين في المديرية وعددهم ٢٦ عضواً وحصلت على لجنة التخطيط والتنمية المالية في المديرية.

ما زالت النظرة قاصرة لدى الرجل وخاصة عندما يصل إلى مكتب المجلس المحلي، فيجد امرأة جالسة على مكتب، فهو لا يشعر بالأمان والثقة إلا بعد أن تحل مشكلته ويردد بعدها والله إنها بمئة رجل. آخر يدخل ويمتعض مما يراه ويتمتم "انعدمت الشوارب" علشان ترشحوا امرأة. وبعد التعامل معه بأدب ووعي واحترام تزول هذه الامتعاضة.

مما تقدم يتبين اننا ما زلنا حقاً بحاجة إلى وعي كبير، قد لا تستطيع كل وسائل الإعلام من تلفزيون وصحف وإذاعة توفيره، لكننا على الطريق سائرين.

إذا كانت النصوص الدستورية والقانونية، قررت حق النساء في الانتخاب والترشيح للسلطة التشريعية والمجالس المحلية ورئاسة الدولة، فإن هذا الحق لم يبق حبراً، فقد شاركت المرأة اليمنية في الانتخابات والترشيح لكل من الانتخابات البرلمانية لعامي ١٩٩٣ و١٩٩٧، والمشاركة في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩، وفي الاستفتاء في عامي ١٩٩١، وفي انتخابات ٢٠٠١، وكانت نسبة مشاركة النساء في هذه الانتخابات والاستفتاء بالشكل التالي:

١- شاركت النساء في الاستفتاء علي دستور الجمهورية اليمنية في ١٥-١٦ /٥/ ١٩٩١ بنسبة ٢٠,٤ بالمئة من إجمالي المسجلين في الاستفتاء علماً بأن نسبة الإناث المسجلات إلي نسبة الذكور المسجلين في ذلك الاستفتاء، قد كان في حدود ٢٥,٧ بالمئة فقط، وهو يدل على مشاركة المرأة الكبيرة في هذا الاستفتاء.

٢- عدد النساء اللاتي في سن الانتخاب في عام ١٩٩٦ هو ٣٤٥٦٩٩٢، وعدد المسجلات في قيد الناخبين هو ٩٣٧٣٧٣ أي بنسبة ٢٧٪.

٣- بلغ عدد النساء المسجلات في الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٩ في حدود ١,٧٠٢,٧٧٣ من أصل ٢٩١٢٢٨٩ من النساء اللاتي في سن الانتخاب. وبلغ عدد المسجلات في عام ٢٠٠٣ في حدود ثلاثة ملايين و٤٠٠ ألف من ثمانية مليون ونصف المليون من إجمالي عدد المسجلات في سجل القيد.

نستخلص مما تقدم ما يلي:

١- تتمتع المرأة اليمنية بحق الانتخاب والترشيح للسلطات التشريعية والمحلية في الدستور والقوانين النافذة.

٢- حصلت المرأة على حقوقها هذه في الواقع العملي في مسيرة الانتخابات الديمقراطية والاستفتاء الديمقراطي منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٦.

٣- يرجع عدم اشتراك كثير من النساء في القيد والتسجيل في الانتخابات إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بالأمية المرتفعة بين النساء إذا ما قورنت بالأمية بين الرجال، وقوة العادات والتقاليد في الواقع المعاش.

٤- إن نسبة الترشيح الضئيلة للنساء في انتخابات السلطات التشريعية والمحلية (بلغ عدد المرشحات لمجلس النواب في عام ١٩٩٣ ما مجموعه ٤١ مرشحة منهن ١٧ باسم الأحزاب والتنظيمات السياسية، و٢٤ مرشحة مستقلة)، ناتجة عن العوامل التقليدية المشار إليها من جهة، وعدم قيام الأحزاب والمنظمات السياسية بترشيح عدد أكبر من النساء في الانتخابات من جهة أخرى.

٥- ضآلة عدد الفائزات في الانتخابات البرلمانية في عامي ١٩٩٣، و١٩٩٧، إذ لم تفز في تلك الانتخابات سوى امرأتين في كلٍ من الفصلين التشريعين المذكورين.

٦- يتضح من تعيين الرئاسة لسيدتين في مجلس الشورى البالغ عدده ١١١ عضوا أن السلطة التنفيذية أكثر راديكالية من الناخبين في المجتمع اليمني، إذ وصلت عضوتان إلى مجلس النواب الذي يبلغ عدد أعضائه ٣٠٠ عضو (بنسبة ٠,٦٧ بالمئة)، مقابل عضوتين في مجلس الشورى من ١١١ عضواً (بنسبة ١,٨ بالمئة).

٧- بغرض زيادة عدد الناخبات في قيد التسجيل وترشيح المرأة للانتخابات وفوزها فيها، ينبغي على الأحزاب والمنظمات السياسية والمهنية وهيئات المجتمع المدني، أن تكثف نشاطها في صفوف المرأة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والتوعية الثقافية الشاملة للمرأة وإتاحة فرص العمل لها ودعمها في مختلف المجالات بما يكفل لها المزيد من الوعي والعمل.

إن مسيرة الإنصاف للمرأة بحاجة إلى أكثر من جهد وإلى تكاتف حقيقي لأن المواجهة ليست مع رؤية نظام سياسي أو حزب بل مع مجتمع، ومواجهة المجتمع بإرثه الثقافي والاجتماعي وما يعتقده من المسلمات قضية أخطر من المواجهة السياسية، لأن تغيير الرؤية الاجتماعية والثقافية هي معركة مجتمع، يقودها طليعة مؤمنة بالفكرة، قادرة على التضحية من مثقفين وقادة رأي وساسه وأحزاب. لذلك لا بد من جعل الحديث عن مشاركة المرأة في العمل السياسي حديثاً جدير بالاحترام، ويأخذ الأهمية الحقيقية من المجتمع وتقديم الرأي الإيجابي من المنظور الديني والاجتماعي لمشاركة المرأة والذي سيفضي في نهاية المطاف إلى مستقبل أكثر ازدهاراً ومجتمع أكثر قدرة على العطاء والاستقرار.

عندما نجد المطالبة الشعبية بمشاركة المرأة في العمل السياسي يحتل برامج وخطط الأحزاب، ويدرس في منهاج الدراسة، وينادى به من منبر المسجد، ويكون الشغل الشاغل للإعلام، عندها ستكون قضية مجتمع، وستكون موضع اعتزاز واحترام يدفع بها للتحقيق العملي، وذلك يحتاج إلى عمل دؤوب وجهد متواصل من كل المؤمنين الذين يلتقون حول هذه القضية الهامة.

مبادرة رئيس الجمهورية اليمنية
لتخصيص ١٥ بالمئة من مقاعد البرلمان للمرأة:

إن منح المرأة اليمنية نسبة ١٥ بالمئة، وتطبيق نظام الكوتا في ما يخص المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ينصف ثقلها وحجمها الحقيقي في الشارع السياسي في اليمن، وبهذا ستدخل من خلال تطبيق نظام الكوتا ضمن الدول القليلة والمتقدمة ديمقراطياً في العالم والتي كان لها السبق في تطبيق نظام الكوتا فيما يتعلق بمشاركة القطاع النسائي في برنامج العمل والحياة السياسية، مؤكدين أن هذه المبادرة التي أطلقها الأخ الرئيس علي عبدالله صالح تأتي لتمثل المرحلة الثالثة في مجال الإصلاح السياسي الحقيقي في اليمن، وتمثل نقطة تحول تاريخية في مسار العمل السياسي والديمقراطي للمرأة في الجمهورية اليمنية.

وتأتي هذه المبادرة اليوم بمثابة استكمال وتتويج للمشروع الحضاري الديمقراطي الذي أسسه الأخ الرئيس وانتصاراً للديمقراطية وحقوق الإنسان، وأساساً متيناً لبناء دولة الوحدة اليمنية الحديثة، وسيترسخ هذا العطاء عبر نص دستوري وقانوني، ما سيحافظ على حقوق النساء.

مشاركة المرأة البحرينية في الحكم المحلي والتحديات التي تواجهها

م. صبا كاظم العصفور[١٨]

مقدمة

تعّد تجربة مجالس الحكم المحلي حديثة العهد في المنطقة الخليجية، إلا أنها رغم ذلك حققت بعض الإنجازات التي يمكن تلمسها على المستوى الخليجي بعامة والمحلي بخاصة. هذه الإنجازات ما كانت لتكن بدون مشاركة عدة جهات رسمية وأهلية وتضافر جهود المواطنين نساء ورجالاً. وفي هذا الإطار، أصبح دخول المرأة إلى مجالس الحكم المحلي ضرورياً، وذلك لخدمة قضايا الأمة العامة أولاً، والقضايا الخاصة بالمرأة والمجتمع ثانياً.

كان عاما ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ عامين تاريخيين لمملكة البحرين، إذ تم اتخاذ خطوات جادة على طريق الديمقراطية ومبدأ تكافؤ الفرص. فقد كفل دستور مملكة البحرين للمرأة حق الانتخاب والترشح دون تفرقة بين الرجل والمرأة.

خاضت النساء البحرينيات التجربة الانتخابية بقوة وشجاعة وثقة، وكان العديد منهن على درجة عالية من الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي والعلمي. وكان لحضور المرأة البحرينية الواسع عند صناديق الاقتراع أثر في اعتقاد بعض المراقبين أن المرشحات سيفزن بنصيب وافر في هذا المعترك. لكن النتيجة خيبت آمال الجميع، إذ لم يحالف الحظ أياً من النساء للفوز بمقعد في المجلس البلدي أو النيابي إلا بمقعد واحد فقط بالتزكية في المجلس النيابي. فما الذي حال دون وصول المرأة البحرينية إلى هذه المواقع؟ هل هي ظروف خارجة عن إرادتها؟ هل هو الواقع الاجتماعي؟ أم أن حق الترشيح والانتخاب للمرأة جاء كحملة علاقات عامة لا لخلق واقع جديد؟ أم أن هناك علاقة جندرية لمعايير اختيار الناخبين/ات لمرشحيهم/ مرشحاتهم، أو أن هناك عوامل وتحديات أخرى؟

---

١٨ مرشحة لانتخابات المجالس البلدية عام ٢٠٠٢. مديرة إدارة الخدمات في البلدية (أول مديرة). مهندسة مدنية، وتحمل درجة ماجستير في الإدارة الهندسية. عضوة جمعية المهندسين البحرينية، وعضوة في لجنة مزاولة المهن الهندسية (العضوة الأولى). عضوه مجلس إدارة جمعية البحرين النسائية، وعضوة جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية. ناشطة في مجال الجندر والبيئة. شاركت في إعداد برامج توعية لمفاهيم «المواطنة البيئية» و «ميثاق الأرض». لها عدة دراسات وأوراق عمل ومشاركات في ندوات ومؤتمرات محلية ودولية حول المشاركة السياسية للمرأة.

المشاركة السياسية للمرأة بين عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٦

يبين الجدول التالي مقارنة بين ثقل المرأة في مراكز صنع القرار في مملكة البحرين إبّان التجربتين الانتخابيتين لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، حيث تبدو الزيادة في عدد النساء في المواقع القيادية إضافة إلى مواقع أخرى في الإدارات العليا، أي بدرجة وكلاء وزارات ومدراء. إلا أن استقالة إحدى الوزيرات أدى إلى انخفاض عدد الوزيرات في الحكومة الحالية. ويبدو جلياً أن الزيادة في التمثيل القيادي للنساء، كانت تتم بالتعيين الرسمي وليس نتيجة اختيار الناخبين، فهل يعود ذلك إلى إيمان الدولة بأهمية دور المرأة وقدراتها وإمكانياتها، أم أنه حرص فقط على تحسين صورة الدولة عالمياً؟

الجدول رقم (١)

التمثيل النسائي في مملكة البحرين ٢٠٠٢-٢٠٠٦

المنصب	عدد المرشحات	نتائج 2002	عدد المرشحات	نتائج 2006
المجلس النيابي (بالانتخاب)	8 من 191	-	18 من 231	1
المجلس البلدي (بالانتخاب)	31 من 306	-	5 من 171	-
مجلس الشورى (بالتعيين)	-	6	-	10
وزيرات	-	2	-	1
قاضيات	-	1	-	1

المرأة البحرينية بعد الانتخابات

رغم النتيجة المخيّبة للآمال التي خرجت بها المرأة، إلا أن كثيراً من المستجدات طرأت على واقع المرأة البحرينية، فأحرزت الكثير من النتائج الايجابية على صعد مختلفة، أهمها:

١. **الخبرة في العمل السياسي:**
رغم انخفاض عدد المرشحات بين الدورتين الانتخابتين، بدا الفرق واضحاً من حيث نوعية النساء الوافدات على العمل السياسي من ناحية المؤهلات العلمية والعملية والأداء في الحملات الانتخابية والتحالفات التي قمن بها.

٢. **الثقة بقدرات المرأة:**
زيادة الثقة بقدرات المرأة بدا بارزاً في عدد أصوات الناخبين الذي حصلت عليه النساء المرشحات، وكذلك التمثيل الرسمي في الدولة.

٣. زيادة التمثيل الرسمي للنساء:

زاد عدد النساء في مراكز صنع القرار بشكل ملحوظ، كما تم تعيين امرأتين في منصب وزير للصحة والشؤون الاجتماعية. كما كان للمجلس الأعلى للمرأة دور بارز في تعزيز مكانة المرأة اجتماعياً وسياسياً من حيث الدعم والتمكين.

٤. الأنظمة والتشريعات:

تم إجراء بعض التعديلات على التشريعات والقوانين لمؤسسات الدولة، وتم استحداث بعض الأنظمة لحصول المرأة على حقوقها في الخدمات التي توفرّها الدولة مثل القسائم السكنية والعلاوة الاجتماعية وغيرها. كما تم تشكيل قوى ضاغطة من عدة جهات لسن قانون الأحوال الشخصية ليساهم في استقرار الأسرة وبالتالي المساهمة في التنمية المجتمعية.

تحليل نتائج الانتخابات للتجربتين الانتخابيتين [١٩، ٢٠]

في دراسة أجريت لانتخابات المجالس البلدية، اتضح أن ٨٥ بالمئة من الناخبين مؤمنون بضرورة مشاركة المرأة في الانتخابات، ومع ذلك لم تنجح أي واحدة منهن. وبمحاولة معرفة أسباب إخفاقها، تشير الإحصائية حسب ما هو مبيّن في الرسم البياني (١)، إلى أن الغالبية العظمى (٣٦-٣٩ بالمئة) ترجع السبب إلى عدم مؤازرة النساء لبعضهن بعضاً. وبشكل عام، فإن المسؤولية تقع على كاهل المرأة وإقرارها بمشكلة تبعية النساء للرجال في اتخاذ القرار.

رسم بياني رقم (1)
لماذا أخفقت المرأة في انتخابات المجالس البلدية؟

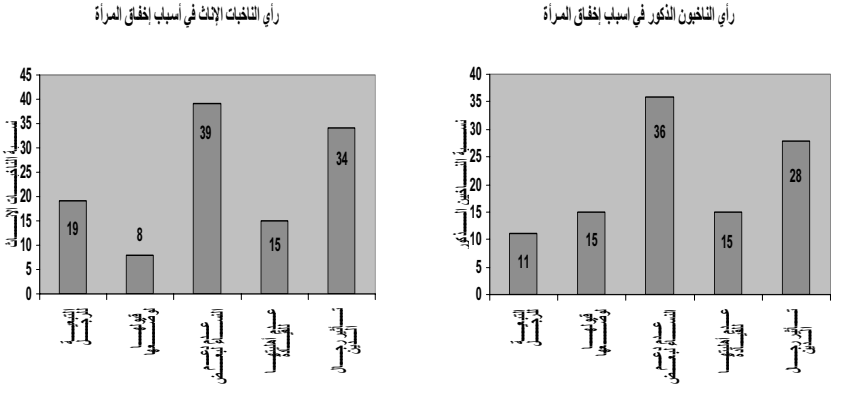

١٩ م. صبا العصفور، أسباب فشل المرأة في الانتخابات البلدية ٢٠٠٢ – جمعية البحرين النسائية – ورقة غير منشورة.

٢٠ قراءة متأنية لوضع المرأة في انتخابات المجلس النيابي – جريدة الأيام ٤٩٧٥ .

معايير الاختيار لدى الناخبين

تشير نتائج الدراسة التي أعدتها جامعة البحرين لمعرفة أهم العوامل التي تحدد اختيار الناخبين لمرشحيهم للمجالس البرلمانية، إلى أن الغالبية العظمى من الناخبين حسب ما هو مبيّن في الرسم البياني رقم (٢)، ترى أن نزاهة المرشح هي العامل الرئيسي لتحديد صوت الناخب. والنزاهة- بحسب رأيهم- تحتضن الأمانة والصدق وتحمل المسؤولية والوفاء بالعهد وما إلى ذلك من الصفات الحميدة والتي لا يمكن أن تعرف إلا من خلال المعرفة الشخصية للمرشح أو المرشحة. ولم يتم التطرق في هذا الموضوع إلى جنس المرشح سواء كانت ذكراً أم أنثى. ومن العوامل المؤثّرة أيضاً الالتزام الديني وشعبية المرشح في الدائرة الانتخابية والخدمات الاجتماعية والتطوعية التي قدّمها لأهالي الدائرة. ومن ناحية أخرى، نلاحظ بأن هناك عوامل مثل المؤهلات العلمية والوظيفة الحالية والبرامج الانتخابية لم تلعب دوراً بارزاً في تحديد أصوات الناخبين. الملفت للانتباه أن ٣٢ بالمئة من الناخبين تعتبر التبعية للأهل والأصدقاء عاملاً مهماً لتحديد صوته.

رسم بياني رقم (2): العوامل التي تحدد اختيار الناخبين

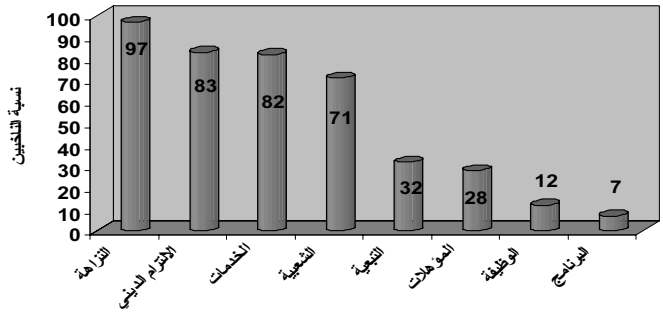

وأكثر هذه الفئة كن من النساء، إذ إن ١٩ بالمئة من الناخبات اللاتي أجريت معهن المقابلات الشخصية، أبدين أن رأي الزوج أو الأب هو عامل مهم لتحديد أصواتهن. وهذه الظاهرة إن دلت علي شيء إنما تدل علي تبعية بعض النساء للرجال وعدم امتلاكهن للاستقلالية في إبداء الرأي واتخاذ القرار.

وفي دراسة مشابهة أعدت للمجالس البلدية، نجد أن النتائج جاءت مشابهة لنتائج دراسة المجالس البرلمانية، إلا أن التأثير السياسي له دور بالغ ضمن عوامل الاختيار. الإحصاءات تقول إنه كان اختيار بالمرتبة الأولى لـ ٧٥ بالمئة من الناخبين ذكوراً وإناثاً، شباباً وكباراً حسب النزاهة، ونزاهة الأشخاص بسبب تزكية التيارات الدينية ومن ثم الالتزام الديني بنسبة ٦٥ بالمئة. أما البرنامج الانتخابي، فيأتي في المرتبة المتأخرة عند ٦٥ بالمئة من الناخبين.

ومن الملاحظ أيضاً أن الناس تختار من تعرفه، فأغلب النساء المرشحات من حملة الشهادات العالية ولكنهن غير منخرطات في الحياة العامة مع ناخبيهم، إما لعدم انشغالهن بالأمور الاجتماعية أو لأنها تعمل في مجالات بعيدة عن اهتمامات الناخبين. جدير بالذكر أن الناخب يرغب فيمن يتعامل معه في أموره الحياتية المباشرة ويشاركه اهتماماته ومشاكله، لا من يسعى فقط إلى تحصيله العلمي والعملي.

فرص النجاح للمرأة في الحياة السياسية

لا نهوض لأي مجتمع دون نهوض المرأة والرجل معاً. ولا يمكن مناقشة قضايا المرأة بمعزل عن تطوير البنية الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع ككل.

ولكن باستعراض نتائج الدراسة المبيّنة بالشكل رقم (٣) عن كيف للمرأة أن تتجاوز وضعها الحالي[٢١]. أجاب ٣٥ بالمئة من الذكور و٤٤ بالمئة من الإناث، بالنضج الفكري وزيادة ثقتها بنفسها وببنات جنسها، ما يعكس اعتقاد هؤلاء بعدم ثقة المرأة بنفسها. كما أن ٣٥ بالمئة من الذكور و٢٦ بالمئة من النساء، يعتقدون بأهمية زيادة ثقة الرجل بالمرأة وقدرتها على اتخاذ القرار، وهذا دليل على عدم ثقة المجتمع بالمرأة. وهناك ٢٨ بالمئة من النساء يرين تأخرهن بسبب الجهل بالحقوق الدستورية والشرعية.

رسم بياني رقم (3): كيف يمكن للمرأة تجاوز وضعها

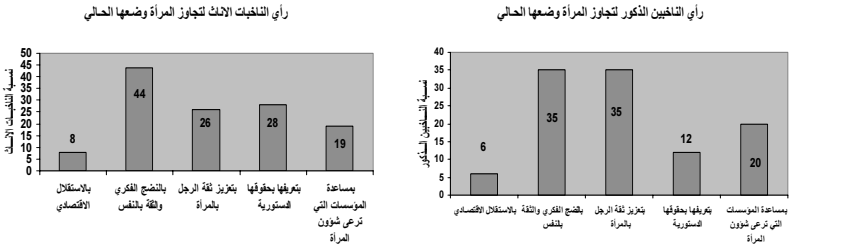

٢١ م. صبا العصفور، أسباب فشل المرأة في الانتخابات البلدية ٢٠٠٢ – جمعية البحرين النسائية- ورقة غير منشورة.

التحديات التي تعترض انخراط المرأة في العمل السياسي

يمكن حصر أبرز التحديات التي تواجه المرأة، وتعرقل دخولها معترك العمل السياسي في ثلاثة أنواع من التحديات، هي تحديات مجتمعية وثقافية، سياسية، وتحديات ذاتية.

أولاً: تحديات مجتمعية وثقافية

وهي تحديات يشار إليها في الأدبيات التنموية التي تتناول النهوض بواقع المرأة، مثل:

١. موروثات اجتماعية

وهي العقبة الكئود التي تغذي جميع التوجهات الفكرية لجميع شرائح المجتمع. وتصقل الثقافة السائدة وتوجه أدوار الرجل والمرأة على حد سواء. والمرأة التي تتجرأ بالخروج عن ما هو مألوف عند المجتمع، فأول ما توصف به هو الإسترجال.

٢. معوقات ذات صبغة دينية

وهي مجموعة من الأفهام الخاطئة عن تعاليم الدين الإسلامي العظيم، بأن المرأة ناقصة عقل ودين مثلاً، وعليها أن تمكث في بيتها بينما يتدبر الرجل الأمور الخارجية. وفي كثير من الأحيان يعتبر خروجها هو خروج على الدين. وهذا ما توارثته الأجيال عبر السنوات من عادات وتقاليد أعطيت صبغة دينية لضعف الناس عن مجابهتها أو إيجاد ما ينافيها.

٣. تعدد المسؤوليات

كثرة المسؤوليات التي تقع على عاتق المرأة مثل دورها الإنجابي والاقتصادي والأسري وما إلى ذلك يؤدي إلى انشغالها الدائم ولا يبقى لها من الوقت والجهد لتعطي اهتماماً إضافياً في أمور السياسة والثقافة أو التمكين الذاتي.

٤. الصورة النمطية للمرأة

وهو ما يتم التعارف عليه لدى العامة من الناس بأنها الأنثى الرقيقة التي تحتاج إلى رعاية ودعم ولا يمكنها مجابهة الحياة لوحدها مهما بلغت درجة تعليمها. فالمرأة هي الأم والمربية وهذه الصورة هي التي تسعد الآخرين.

٥. التأثير الإعلامي السلبي

كان لوسائل الإعلام نصيب الأسد في تشويه دور المرأة – في الأفلام والمسلسلات والبرامج التلفزيونية الأخرى. فالمرأة في وسائل الإعلام إما مبتذلة أو متسلطة أو مستهلكة. أما حين تظهر في مواقع صنع القرار فهي ظالمة ومتسلطة وبعيدة كل البعد عن العدالة والمنطقية أو إنها ضحت بالسعادة الأسرية إرضاء لطموحها.

ثانيا: تحديات سياسية

دستور مملكة البحرين كفل للمرأة حق الانتخاب والتصويت وأنها مساوية للرجل في حقوق المواطنة، ولكن:

١. عدم ملاءمة الأنظمة والتشريعات

رغم ما سبق ذكره إلا أننا نجد أن تطبيق الأنظمة والقوانين لا يتواءم مع تعريفاتها، فالكثير من الحقوق منتهكة أو منقوصة في اللوائح لتطبيق هذه القوانين مثل حق الجنسية لأبناء المرأة، وعدم مساواة المرأة والرجل في العلاوات وغيرها.

٢. غياب قانون الأحوال الشخصية

لا يمكن للمرأة المساهمة في أنشطة متعددة مع غياب شعورها بالأمان وعدم ضمان حقها كمواطنة. فالاهتمام الأكبر للغالبية هو ضمان استقرار حياتها وتأمين احتياجاتها الأساسية.

٣. قلة النساء في المواقع القيادية

قبل تغيّر أنظمة الحكم السائدة في الدول العربية، كان عمل التيارات السياسية مقصوراً على الرجال لما قد يتعرضون له من اعتقال أو تشريد وغيرها، وتوجه العمل الاجتماعي للنساء لما له من تداعيات تؤثر على المرأة والأسرة. لذلك لم يتأهل كادر نسائي متمرس في العمل السياسي إلا القلة، وبالتالي عدم وجود شريحة نسائية في الصفوف الأمامية للتيارات السياسية سواء كانت قومية أم إسلامية.

٤. **غياب دعم الجمعيات السياسية للمرأة**

تم خلق جيل من الرجال السياسيين الذين اتخذوا مواقع القيادة في عملية تحول الأنظمة الحاكمة السابقة إلى الديمقراطية. لذلك يكون دعم التيار السياسي للأشخاص المخضرمين أو المتمرسين في هذا العمل، وبالتالي لا تحصل المرأة على فرصة مماثلة من الدعم من قبل الجمعيات السياسية.

٥. **قضايا المرأة لا تمثل أولوية لدى المشرع**

قضايا حقوق المرأة تعتبر قضايا هامشية وليست أساسية، فلا تهم الرأي العام مثل قضايا الفقر والبطالة وغيرها، لذلك لا تعطى حقها في أجندة المشرعين.

ثالثا: تحديات ذاتية

تدل الإحصاءات على أن الشريحة الكبرى من الناس تؤمن بإن وضع المرأة الحالي ومسؤولية التغيير تقع على عاتق المرأة بالدرجة الأولى، لذلك نقر بوجود تحديات تتعلق بها مباشرة يجب الوقوف عندها:

١. **قلة ثقة المرأة بنفسها**

هناك معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها، كضعف الشخصية، وعدم ثقتها بنفسها وبقدرتها، ما يؤدي إلى عدم ثقتها بالمرأة بشكل عام كما كان واضحاً من نتائج الدراسة السابقة. ومن ناحية البناء الثقافي، فالمرأة في كثير من الأحيان لا تعير قضايا الشأن العام اهتماماً كما تعير دورها في المجتمع الذي ارتبط برعايتها لأسرتها وبيتها. أما بشأن اتخاذ القرار، فتكتفي على نطاق واسع بدور التبعية للذكر سواء أكان زوجاً أم أباً أم أخاً.

٢. **ضعف الخطاب السياسي**

كان لخطاب المرأة – الداعي في جُلّه إلى حل مشاكل المرأة – دور كبير في تذبذب ثقة المجتمع بأكمله بها وبدورها وبرنامجها. وكان واضحاً في عدة برامج انتخابية للنساء ثقل موضوع حقوق المرأة وإغفال قضايا الرأي العام. ولا يمكن للمرأة ممارسة دورها الحقيقي دون تعديل لغة خطابها لكي يشمل جميع نواحي الحياة وهموم الناس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

٣. **فصل قضايا المرأة عن المجتمع**

يجب أن لا يقتصر خطاب المرأة على همومها هي وأخواتها. وحين تبدأ المرأة في تشكيل رؤيتها في الشأن العام ستزداد ثقة الآخرين بها. وأن تكون قضايا حقوق المرأة هي قضايا حقوق إنسان ومجتمع وإلا ستبقى بمعزل عن المجتمع وتساهم بشكل غير مباشر في زيادة التمييز في الأدوار الاجتماعية.

آليات تعزيز مشاركة المرأة في جميع الميادين

باستقراء المستقبل، نجد الأمل يحدونا لتبوء النساء ليس مقاليد العمل السياسي فحسب، بل الدخول في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها. ولكن لن يتوافر ذلك إلا بتكاتف الجهود، حيث أكدت جميع المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على ضرورة إرساء وتعزيز الشراكة بين المنظمات الحكومية والجهات الفاعلة ذات الصلة بالمجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والنقابات والمنظمات النسائية وذلك للنهوض بأوضاع المرأة والعمل على التغيير، تأكيد أهمية:

١. إيجاد قوانين حماية للمرأة على مستوى الأحوال الأسرية والاقتصادية والسياسية.

٢. تعزيز ثقافة الرؤية الإنسانية للمرأة.

٣. الحاجة إلى إيجاد خطاب ديني تجديدي.

٤. زيادة دعم المؤسسات الرسمية المعنية بالمرأة لعملية التمكين.

٥. التزام الدول بالاتفاقية الدولية لإزالة جميع أنواع العنف ضد المرأة (سيداو) وإلغاء جميع التحفظات.

٦. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني كجهات داعمة للمرأة لمساواة فرص مشاركتها بالرجل.

٧. إنشاء المؤسسات التي توفر الدراسات الأكاديمية المتنوعة ما يتيح لها فرصة أكبر للحضور والمشاركة.

مشاركة المرأة الكويتية في الحكم المحلي والتحديات التى تواجهها

م. جنان محسن بوشهري[٢٢]

أولاً: الحقوق السياسية للمرأة الكويتية

ظلت الحقوق السياسية للمرأة في المجتمعات العربية، ومنها دولة الكويت، مرتهنة بالموروثات الاجتماعية وتأويل النصوص الدينية لصالح رأي محدد وثابت، أو تغليب رأي ديني أو مذهبي متشدد على آخر، أكثر منه رة إلى التهميش والافتئات. وقد خاضت المرأة الكويتية رحلة طويلة وشاقةرؤية وفهماً لروح الدين الصالح لكل زمان ومكان. وهذا للأسف قد قاد المرأة في نواح كثي امتدت نحو ٤٠ عاماً عملت جاهدة خلالها من أجل تغيير تلك المفاهيم والموروثات والمطالبة بحق دستوري مسلوب.

كان من نتيجة هذا الجهد المتواصل أن طالب أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح مجلس الأمة الكويتي بإقرار مشروع قانون يمنح المرأة حق الانتخاب والترشيح لتوسيع القاعدة الانتخابية الكويتية، وتوسيع المطالبة بإصلاحات سياسية أعمق وأشمل. إلا أن هذا المشروع لم يتم إقراره بفارق ضئيل من الأصوات عند عرضه للتصويت في مجلس الأمة عام ١٩٩٩.

استمرت المطالبات بإقرار هذا الحق المسلوب. واستمر عمل المرأة الكويتية الدؤوب إلى أن وافق مجلس الأمة الكويتي بتاريخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، على مشروع الحكومة المتضمن السماح للمرأة الكويتية بممارسة حقوقها السياسية في الانتخاب والترشيح. ومنذ ذلك التاريخ، بدأت حقبة سياسية جديدة في دولة الكويت خرجت من خلالها الحياة السياسية الكويتية من الاحتكار الذكوري لتشمل المجتمع بذكوره وإناثه.

---

٢٢ مرشحة سابقة للانتخابات التكميلية لمجلس بلدية الكويت ٢٠٠٦. مديرة إدارة فحص الأغذية، بلدية الكويت. محاضرة في الجامعة العربية المفتوحة. تحضر لنيل الدكتوراة في هندسة البيئة من جامعة عين شمس بالقاهرة، وتحمل ماجستير هندسة كيميائية من جامعة الكويت. عضوة جمعية المهندسين الكويتية، ومجلس إدارة النادي العلمي الكويتي وجمعيات أخرى. مثّلت الكويت في ورش عمل متخصصة على صعيد مجلس التعاون الخليجي، والأردن. شاركت في ندوات ومحاضرات تتعلق بالحقوق السياسية للمرأة، الانتخابات، والبيئة وسلامة الغذاء.

كان إقرار الحقوق السياسية نقطة انطلاق حقيقية للمرأة الكويتية، ونقلة نوعية مميزة لجهودها على الساحة السياسية الكويتية. فبعد إقرار تلك الحقوق بقليل، شهدت الكويت تعيين أول وزيرة هي الدكتورة معصومة المبارك التي حملت آنذاك حقيبة وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. كما شهدت الكويت تعيين نائبتين في المجلس البلدي، هما: المهندسة فاطمة الصباح والمهندسة فوزية البحر. وكان لهذه الخطوات أثر بالغ في تأكيد أهمية دور المرأة وفعاليته في الحياة السياسية الكويتية، بل إنها أصبحت في الحقيقة بمثابة تمهيد للأرضية الاجتماعية الكويتية المحافظة لقبول عنصر جديد في مجال لم يعهدوه فيه من قبل.

ومنذ إقرار حقوقها السياسية، بدأت المرأة الكويتية استعداداتها لخوض أول انتخابات برلمانية ستشارك فيها، والتي تقرر انعقادها في عام ٢٠٠٧. إلا أن شغور مقعد انتخابي في المجلس البلدي الكويتي عجّل بدخول المرأة الكويتية المعترك الانتخابي. وكانت الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي والتي أقيمت في الرابع من نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أول انتخابات في تاريخ الكويت تشارك فيها المرأة بوصفها مرشحة وناخبة. لهذا السبب، اكتسبت التنافس الانتخابي، في واحدة من الدوائر الانتخابية أهمية خاصة. وكانت تلك الانتخابات محط أنظار المراقبين على المستوى المحلي والعربي والدولي لكونها بداية حقبة ديمقراطية جديدة، وتركت المرأة من خلالها بصمة في الحياة السياسية الكويتية.

يذكر أن عدد أعضاء المجلس البلدي الكويتي ١٦ عضواً، منهم عشرة يمثلون عشر دوائر، ويتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر، فيما تعيّن الحكومة الستة الآخرين.

ثانياً: المرأة المرشحة عنصر جديد

على امتداد مسيرتها الطويلة من أجل نيل حقوقها السياسية، والتي انتهت بالحصول عليها، واجهت المرأة الكويتية، وما زالت تواجه أصواتاً ممانعة ورافضة لحقوقها السياسية، متحصنة بحجج دينية واجتماعية.

الحجج الدينية المستخدمة ليست سوى فتاوى مذهبية تندرج بطبيعتها في إطار الخلاف الفقهي الشاسع بين المذاهب الإسلامية المختلفة. برغم ذلك يتم التركيز والإصرار على رأي واحد فقط، وتجاهل الاختلاف مع الآراء الفقهية الأخرى. أما الحجج الاجتماعية فيتم من خلالها الافتئات على حقيقة أن المجتمعات المدنية مجتمعات متغيرة بطبيعتها، وبالتالي لا يمكن أن تشدد على أهمية أعراف هي بذاتها في تغير دائم مع تغير الزمان والمكان، وتنأى بنفسها عن أن تكون حجة دامغة للحكم على ممارسة جديدة في مجتمع ما.

دخلت المرأة المرشحة الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي الكويتي، كعنصر جديد يظهر للمرة الأولى على الساحة الانتخابية الكويتية، مواجهة بذلك قناعات الناخبين بتوجهاتهم المختلفة. فالمجتمع الكويتي، مثله مثل باقي المجتمعات الخليجية، يضم توجهات وقناعات متباينة، منها ما يؤيد الحقوق السياسية للمرأة تأييداً تاماً، ومنها ما يؤيد حقها في الانتخاب دون الترشيح، ومنها ما يعارض تلك الحقوق تماماً. ويبرر كل موقف من هذه المواقف نفسه باستخدام قناعاته الدينية أو الاجتماعية أو تلك القائمة على تبادل المصالح، على النحو التالي:

أ - قناعات دينية مذهبية

واجهت المرأة المرشحة في هذه الانتخابات ناخبين وناخبات ينتمون للفكر السلفي الإسلامي، والذين يمتلكون قناعات دينية مذهبية تعارض، من منطلق شرعي، حقوق المرأة السياسية، انتخاباً وترشيحاً. ويعتبرون ترشيح المرأة قضية "ولاية عامة" لا يجوز للنساء ممارستها بتاتاً كونها لا تتمتع باستقلالية في الرأي لأسباب يسوقونها. هذا إضافة إلى أن رفض حقوق المرأة السياسية، يمثل، في رأيهم، درءاً للمفاسد وسداً للذرائع، منطلقين في ذلك من أن المجتمع الكويتي مجتمع إسلامي محافظ، يربأ على نفسه زج المرأة في متاهات العمل السياسي. على أن فئة في هذا الاتجاه السلفي ترى جواز مشاركة المرأة في الانتخاب فقط دون الترشيح، وفق ضوابط شرعية مناسبة.

ب - قناعات اجتماعية

كان لزاما على المرأة المرشحة في الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي، أن تواجه نسيجاً اجتماعياً يرفض دخول المرأة المعترك السياسي، منطلقاً من قناعات وأعراف نشأ عليها لسنوات طويلة. هذا النسيج الاجتماعي يؤمن بأن المجتمع الكويتي مجتمع محافظ يرى في مشاركة المرأة في الانتخابات إشكالاً جديداً ما يتطلب التمهل في قبوله أو رفضه. كما أن بعض أطياف المجتمع الكويتي تعتبر ترشيح المرأة مخالفاً للأعراف والعادات والتقاليد التي جبل عليها المجتمع الكويتي والتي لا يجب أن تتغير أو تعدل لصالح أعراف اجتماعية أخرى. بعض تلك الأطياف، تحمل تصورات اجتماعية موروثة، ترى أن العمل السياسي مقصور على الرجل وحده دون المرأة، وتنادي بضرورة احترام الاعتبارات المستمدة من العادات والتقاليد والنظرة الشرقية للمرأة، بدعوى أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية ستؤدي إلى التفكك الاجتماعي والأسري. ويجب الإشارة هنا إلى أن الأطياف الاجتماعية

المشار إليها هي في الأغلب من المتعاطفين مع الجماعات الدينية والمذهبية التي لا ترى جواز دخول المرأة للمعترك الانتخابي، وإن لم يكونوا بالضرورة ممن يحسب عليهم.

ج - قناعات قائمة على تبادل المصالح

كانت المرأة سواء في الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي، أو بشكل عام قبل إقرار حقوقها السياسية، بعيدة عن أي تحالفات حزبية أو قبلية أو مذهبية مع تيارات فاعلة في الساحة السياسية الكويتية. لذا رأت قطاعات عديدة من القاعدة الانتخابية الكويتية عدم جدوى التصويت لها نظراً، في تصورهم، لعدم قدرتها على تحقيق أي إنجاز يتوافق مع مصالحهم المذهبية أو القبلية أو الحزبية. يضاف إلى ذلك، شريحة أخرى من المجتمع لم تجد في التصويت للمرأة المرشحة فائدة ترجى لتحقيق مصالح شخصية في تمرير معاملات أو الحصول على خدمات معينة. ذلك أن تصويت هؤلاء للمرشح من عدمه، مرهون بقدرته على تنفيذ مصالحهم، بغض النظر عن جنس المرشح.

هنا تظهر لنا حقيقة واضحة، هي أن العبرة ليست في إقرار الحقوق السياسية للمرأة فحسب، بل العبرة أيضاً في تمكين المرأة من الممارسة الفعلية لهذه الحقوق، عبر تغيير قناعات مجتمع متجذرة، بسبب مفاهيم دينية ناجمة عن فتاوى خاطئة، وموروثات اجتماعية مرتبطة بعادات وتقاليد.

ثالثاً: تطوير الخطاب الانتخابي للمرأة المرشحة

حتى تتمكن المرأة المرشحة -الجديدة على الساحة- من مواجهة القناعات والآراء الرافضة لدخولها الحياة السياسية، كان لزاماً عليها العمل على تطوير خطابها الانتخابي دون الاصطدام بالثوابت الدينية والاجتماعية. هذا مع ضرورة اتصاف خطابها الانتخابي بالقوة والتنوع بحيث تجذب انتباه الناخب بالدرجة الأولى، وكذلك وسائل الإعلام كعنصر رئيسي ومحوري بما يجعلها محط أنظارهم ويضمن استمرار تفاعلهم معها، خاصة أن المرأة تفتقر لوسيلة اتصال أساسية متاحة للمرشح الرجل ألا وهي الديوانيات (أمكنة خاصة يلتقي فيها الرجال عادة لمناقشة مواضيع مختلفة، وهي واسعة الانتشار في دولة الكويت).

وبما أن الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي كانت أول انتخابات تشارك فيها المرأة كمرشحة، فقد كانت أمام خيارين، إما كسر حاجز الديوانيات واقتحامها فجأة وتحمّل ردود الأفعال

الرافضة لهذا الاقتحام، أو العمل على استحداث وسائل اتصال جديدة تغنيها عن التصادم مع من يرى أن الديوانيات ينبغي أن تبقى حكراً على الرجال.

وبما أن فترة الاستعداد للانتخابات كانت قصيرة، لذا كان يجب استغلالها بشكل جيد لعرض برنامج المرشحة وأفكارها وإقناع الناخبين بأدائها، بدلاً من استهلاكها في إقناعهم بأحقية المرأة في دخول الديوانيات، وهذا الخيار هو الأقرب للتوجه السليم.

إن عدم اقتحام الديوانيات، المحتكرة من جانب الرجال، في أول تجربة للمشاركة النسائية، ينطلق ايضاً من الإيمان بأن أي تغيير على المجتمع يجب ألا يحدث فجأة، وألا تكسر القيود من دون تمهيد عقلاني حتى لا تكون ردود الأفعال معادية لهذا التغيير. فالتدرج في تذليل تلك القيود يكسب المرشحة قوة، ويزيد من إمكانية نجاح خطابها وتقبل الطرف الآخر لها. لذلك كان لزاماً على المرشحة أن تقدم نفسها لأبناء وبنات الدائرة الانتخابية بمختلف أطيافهم بصورة تتوافق ومعتقداتهم وموروثاتهم الدينية والاجتماعية، والمراهنة على أن الزمن وتكرار التجربة كفيلان بإزالة تلك الحواجز والقيود شيئاً فشيئاً.

وهكذا عملت المرأة المرشحة خلال الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي على أكثر من جبهة لاستقطاب أكبر عدد من الأصوات من مختلف الأطياف، وذلك من خلال:

- الالتقاء والتواصل مع الأقطاب السياسية المؤثرة في الدائرة باختلاف توجهاتهم مع ضرورة الحفاظ على مسافة متساوية وثابتة بينها وبين تلك الأقطاب، والتأكيد على أنها ممثلة لكل فرد في المجتمع من موقعها المستقل، وبخاصة أن المرأة كانت بعيدة تماماً عن أي تحالفات انتخابية أو ممارسات غير قانونية في تلك الانتخابات.

- الالتقاء والتواصل مع الأقطاب الدينية التي تجيز مشاركة المرأة في الانتخابات كمرشحة وكناخبة ومحاولة كسب تأييدهم.

- بما أن المرأة كانت عنصراً جديداً في هذه الانتخابات، فقد حظيت بتركيز إعلامي غير مسبوق، وكان من الذكاء استغلال هذا التركيز بشكل يخدم حملتها الانتخابية ويوضح من هي، وما أهدافها من الترشيح، وما تطلعاتها.

- إقامة مقر انتخابي وافتتاحه قبل يوم الاقتراع بفترة زمنية كافية للالتقاء بأبناء وبنات الدائرة والتواصل معهم، وإقامة الندوات واللقاءات المفتوحة التي تؤكد أهمية المجلس البلدي

وارتباط أدائه بجوانب فنية من لوائح بناء وأغذية ونظافة طرق وتخطيط مدن وأمور بيئية وغيرها، ما يعني أنه للارتقاء بتلك الخدمات وضمان حسن الأداء، ينبغي على الناخبين اختيار الأفضل بغض النظر عن الجنس.

- الاهتمام بالجانب الإعلاني، بحيث تعبر إعلانات وشعارات المرشحة بشكل مبسط عن تطلعاتها وأهدافها.

- الوصول إلى الديوانيات ومحاورة مرتاديها من خلال شبكة الإنترنت وشبكات التلفزة المغلقة أو من خلال المفاتيح الانتخابية.

- التشجيع على وجود ملتقيات نسائية بصفة دورية يتم من خلالها التقاء المرشحة بالناخبات ومحاورتن.

- كتابة مقالات متخصصة في الصحف اليومية تبين المرشحة من خلالها ما تحمله من أفكار وتطلعات.

- الاستعانة بكوادر نسائية ورجالية مؤهلة ومدربة على إدارة الحملات الانتخابية، ولديها قدرة على التواصل الجيد مع الناخبين.

- إنشاء صفحة على شبكة الإنترنت خاصة بالمرشحة، تضم كافة المعلومات الخاصة بها وأنشطتها.

رابعاً: التحديات التي تواجه المرأة في المجلس البلدي

من البديهي أن تواجه المرأة العضوة في حال وصولها للمجلس البلدي بالانتخاب العديد من التحديات كونها عنصراً جديداً، ومن تلك التحديات:

أ - معوقات التواصل الاجتماعي كوسيلة للتفاعل المصلحي

يؤخذ على المجلس البلدي عموماً أنه مجلس خدماتي نظراً لطابع عمله الفني. ولذا يسعى الناس للتواصل المباشر مع أعضائه بهدف قضاء مصالحهم الشخصية أو مصالح تيارهم الذي ينتمون إليه من خلال تمرير معاملاتهم وسرعة إنهاء إجراءاتها ما يعني احتياجهم للتواصل الاجتماعي الدائم مع العضو، وهو ما قد لا تملكه المرأة العضوة بالقدر ذاته الذي

يملكه الرجل عضو المجلس البلدي، نظراً لافتقار المرأة للتواصل عبر الديوانيات مثلاً. هذا يجعل المرأة العضوة أمام تحد جديد يتمثل بالقدرة على استمرارية التواصل الفعال مع أبناء دائرتها الانتخابية وتنمية إحساسهم بقدرتها على قضاء مصالحهم بما يتفق مع القوانين واللوائح.

ب - صعوبة الاتفاق مع بعض التيارات المذهبية حتى وإن تلاقت المصالح

عادة ما يضم المجلس البلدي أعضاء ينتمون إلى تيارات مذهبية مختلفة منها من لا يزال يرى حرمة مشاركة المرأة في الانتخابات وبالتالي حرمة التعامل معها كعضوة منتخبة. هذا يؤدي بالضرورة إلى استحالة، أو على الأقل صعوبة، كسب تأييدهم لأي فكر أو طرح تتقدم به المرأة العضوة حتى وإن تلاقت المصالح، ما يجعلها في تحد مستمر للحصول على تأييد الأغلبية لأطروحاتها.

ج - الشعور الدائم بأنها تحت اختبار

بما أن المرأة في المجلس البلدي عنصر جديد، فإنها ستكون محط أنظار كافة المراقبين للوقوف على مستوى أدائها، وهذا يجعلها رهينة الإحساس بأنها تحت اختبار مستمر، خاصة أن البعض قد يميل إلى ربط الإنجاز أو الإخفاق بنوع الجنس، مع أن الحقيقة بعيدة تماماً عن هذا، حيث أن الإنجاز يرتبط بالكفاءة والقدرة على العطاء بغض النظر عن نوع الجنس.

خامساً: التوصيات

- إبراز الدور الحقيقي للمجلس البلدي ومدى أهميته وبالتالي زيادة نسبة الاقتراع في الانتخابات البلدية.
- التأكيد على الفتاوى الدينية التي تجيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتفنيد الفتاوى التي تحرم ذلك بالحجة والبرهان.
- زيادة الوعي السياسي بشكل عام مع التركيز على أهمية وفاعلية دور المرأة الكفؤة في الساحة السياسية وفي مواقع صنع القرار عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

- زيادة الدعم الحكومي للمرأة في الوصول للمناصب القيادية ومشاركتها للرجل بفي التنمية وبالتالي زيادة ثقة المجتمع بأدائها.

- تبادل الخبرات بصفة دورية بين مرشحات وعضوات المجالس البلدية في الدول العربية للاستفادة منها عن طريق إقامة الملتقيات والمؤتمرات وورش العمل والندوات.

- تطوير وسائل الاتصال بين المرأة (العضوة أو المرشحة) مع بقية أطياف المجتمع من الرجال مع مراعاة النواحي الشرعية والاجتماعية.

مشاركة المرأة الفلسطينية في الحكم المحلي

فدوى البرغوثي[٢٣]

تشكل المرأة في البلدان المختلفة عموماً نصف المجتمع. وتتحمل النساء في معظم الدول وبخاصة في دول العالم الثالث، العبء الأكبر في أية أزمة وطنية عامة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. كما أنها تتحمل النصيب الأكبر من تبعات الأزمات التي تتعرض لها بلدانها.

في المجتمع الفلسطيني الذي تشكل فيه المرأة ما يقرب من ٥١ بالمئة، اضطلعت النساء الفلسطينيات بدور رئيسي في عملية النضال الوطني والاجتماعي، حيث تحملت المرأة أعباء النكبة الفلسطينية في اللجوء والشتات وفيما تبقى من الوطن، كما تحملت أعباء وتبعات النكسة في عام ١٩٦٧، وبعد ذلك تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

خلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، نشطت المؤسسات النسائية الخيرية كدور الأيتام ومراكز المسنين وإغاثة الأسر المنكوبة وغير ذلك من أنشطة ذات طابع اجتماعي. وقد ساعدت هذه المرحلة في إعداد كادر نسوي مؤهل مهنياً لتحمل أعباء اجتماعية كبيرة نتيجة الظروف السياسية المتولدة. وقد توجت نضالات المرأة بتأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في عام ١٩٦٥ إثر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ ليكون تنظيماً شعبياً نسوياً يضطلع بدوره السياسي، إضافة إلى دوره الاجتماعي بين صفوف النساء الفلسطينيات، وليكون ضمن أهدافه دعم الأهداف الإستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية والهادفة إلى تسييس الجماهير وإشراكها في النضال الوطني.

بعد عام ١٩٦٧، استمر عمل المنظمات النسوية الاجتماعية تحت الاحتلال، وأصبح دورها مهماً جداً في تخفيف حدة آثار الممارسات الاحتلالية على المجتمع الفلسطيني، وفي تنظيم أشكال متاحة من مقاومة الاحتلال ضمن المعطيات السياسية لتلك الفترة، مثل مقاطعة البضائع الإسرائيلية وغيرها. ومع نهاية عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات، بدأت نساء تغادر نمط

٢٣ زوج المناضل المعتقل مروان البرغوثي. عضوة مجلس بلدي رام الله. محامية. تعد لنيل درجة الدكتوراة من جامعة القاهرة. حصلت على درجة ماجستير في القانون، ٢٠٠٣، من جامعة القدس، وشهادة بكالوريوس قانون من جامعة بيروت العربية. حصلت أيضاً على دبلوم علوم ورياضيات. عضوة المنتدى العربي الدولي للمرأة (لندن). عضوة لجنة الاشتراكية الدولية للقضية الفلسطينية عن المرأة. ناشطة على المستوى الدولي في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الأسرى منذ ٢٠٠٢. عضوة اللجنة الخارجية لحركة فتح. عضوة مكتب تنفيذي اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي.

عمل نمط الجمعيات الخيرية، لتنخرط في إنشاء منظمات نسوية جديدة ذات أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية خاصة بالمرأة كمكون أساسي من مكونات المجتمع الفلسطيني. وفي عام ١٩٨٢، بلغ عدد المنظمات النسائية أربع منظمات تتبع تنظيمات رئيسية في منظمة التحرير.

ومع ظهور المنظمات النسوية، بدأت تطرح للمرة الأولى في المجتمع الفلسطيني الأجندة النسوية بقوة. وقد جمعت هذه المنظمات بين النضال الوطني ضد الاحتلال من أجل التحرر والاستقلال وما بين أجندتها النسوية الخاصة والمتمثلة في تدعيم وتقوية دور النساء في المجتمع الفلسطيني. وكان ضمن هذه الأجندة وعلى رأس أولوياتها، موضوع تحرر المرأة ومساواتها في الحقوق والواجبات في المجتمع، منطلقة من دعم تعليم المرأة كضرورة لمشاركتها في سوق العمل والذي يضمن لها التحرر الاقتصادي، ويؤدي بالتالي إلى تحررها الاجتماعي.

مع ذلك، فقد واجهت المنظمات النسوية إشكالية عجزت عن الخروج منها، وهي تغليب العمل الوطني على الاجتماعي إبان تلك الفترة، وذلك بسبب ارتباطها السياسي بالأحزاب والتنظيمات الفلسطينية التي كانت تعاني من قصور في طرح قضايا المرأة الاجتماعية، بل وحاولت أن توجه المنظمات النسوية لتركز أكثر على النضال الوطني العام دون مراعاة للتوازن المطلوب مع الأجندة النسوية والاجتماعية. وهذا مرده طبيعة وجود المجتمع الفلسطيني، وتحديداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت الاحتلال وإرهاصاته اليومية التي كانت تتطلب نضالاً دائماً ومستمراً. في حين أن فروع تلك المنظمات النسائية في الشتات وبخاصة في مخيمات اللاجئين في كل من سورية ولبنان كان تركيزها الأول على القضايا الاجتماعية. لكن وجود الوطن الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، أدى إلى طغيان المضمون السياسي في عمل المنظمات النسائية على المضمون الاجتماعي.

مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، شاركت المرأة بشكل واسع جداً في تلك الانتفاضة، وتحملت أعباء النضال الوطني إلى جانب مع الرجل، وأثبتت جدارة نضالية عالية جداً ما جعلها ركناً أساسياً من أركان الانتفاضة المجيدة ضد الاحتلال. وأصبحت مشاركة المرأة في المجتمع الفلسطيني في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكثر تقبلاً.

إثر عقد اتفاقية أوسلو وإقامة أول سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت مرحلة جديدة ليس في حياة النساء فقط بل في حياة الشعب الفلسطيني بأسره. فمع قيام السلطة وما صحب ذلك من تغيرات سياسية واجتماعية، تزايد الاهتمام بترسيخ أسس مجتمع مدني

يضمن مشاركة سائرعناصر المجتمع في عملية البناء، وتعززت الآمال بتوسيع قاعدة مشاركة المرأة من خلال توفير أجواء ديمقراطية تتيح لها طرح نفسها من منطلق الكفاءة وأولوية التعبير عن احتياجاتها ومشكلاتها. غير أن ما تحقق، راوح ما بين الصعود والهبوط، إذ لم يبرز لدى السلطة الوطنية أي توجه رسمي من أجل إدماج النساء في عملية التنمية والبناء، في ما عدا إلحاق عدد غير قليل من قيادات العمل النسوي الأهلي في إطار العمل الحكومي. الأمر الذي طرح إشكالية مشاركة النساء بشكل فاعل ليس فقط في العمل الوظيفي الحكومي، وإنما أساساً ضمن أجندة المنظمات النسوية لجهة المشاركة في صنع القرار.

وبدأ نضال المرأة الفلسطينية يأخذ شكلاً مختلفاً للتأثير في إصدار التشريعات والقوانين والقرارات بما يتناسب وتطلعاتها. وأجمعت المؤسسات النسوية على جملة من المطالب، أهمها تلبية حق المرأة الفلسطينية في الانتخاب والترشح على جميع المستويات. وكانت المرأة حصلت على حق الانتخاب في عام ١٩٧٦ إثر تعديل قانون الانتخاب الأردني المعمول به تحت الاحتلال من خلال أمر عسكري لسلطات الاحتلال الإسرائيلية بمنح النساء حق التصويت فقط في انتخابات الحكم المحلي.

نضالات المرأة أسفرت على تعديل القانون الأساسي في عام ١٩٩٦ ومنح المرأة حق الترشح على جميع المستويات التشريعية والمحلية والرئاسية.

إشكالية مشاركة المرأة في صنع القرار

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية لا يتناسب مع مستوى طموحات المرأة وحجم تضحياتها وجهودها، إذ بقيت تلك المشاركة دون المستوى المنشود على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية:

على الصعيد السياسي: أتاح قانون ١٩٩٦ للمرأة الترشح للمناصب السياسية العليا في السلطة والمشاركة السياسية على قدم المساواة مع الرجل. وفي انتخابات عام ١٩٩٦ الرئاسية، شاركت المرأة في الترشح لمنصب رئيس السلطة بشخص السيدة سميحة خليل، وحصلت على نسبة ١٠ بالمئة من أصوات المقترعين مقابل الرئيس ياسر عرفات. وفي العام ذاته ترشحت ٢٥ امرأة لخوض أول انتخابات للمجلس التشريعي، وفازت خمس منهن من أصل ٨٨ عضواً، أي ما يشكل نسبة ٥,٧ بالمئة. أما في الحكم المحلي، فلم تتجاوز نسبة مشاركة المرأة ٠,٥ بالمئة.

بشكل عام، يتضح مما سبق أن نسبة مشاركة المرأة في المواقع السياسية المتقدمة كانت ضئيلة جداً. كما كانت كذلك نسبة مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية الرفيعة والعليا في السلطة (الوزارة الفلسطينية الأولى والمشكلة من ٢٥ وزيراً، لم تضم سوى وزيرتين اثنتين أو ما نسبته ٨ بالمئة من الوزراء).

أما على صعيد الأحزاب السياسية، فإن نسبة النساء تعد ضئيلة جداً، ما أسهم في فقدان الأجندة النسائية لتأثيرها في تلك الأحزاب. فقد أظهرت الدراسات أن نسبة النساء في اللجنة المركزية لحركة فتح لا تتعدى ٥ بالمئة، في حين ترتفع هذه النسبة لدى الأحزاب اليسارية قليلاً، إلا أنها لم تتجاوز بحال من الأحوال ٢٠ بالمئة. وينطبق الأمر على المجلس الوطني الفلسطيني الذي يمثل المرجعية الأعلى للشعب الفلسطيني، إذ لم تتجاوز نسبة النساء فيه ٧,٥ بالمئة.

تعكس هذه المعطيات أزمة مشاركة المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي والتي يعود مردها إلى: ضعف الاهتمام السياسي للأحزاب والمنظمات بموضوع المرأة أولاً، وضعف المنظمات النسوية في طرح أجندتها بشكل سليم ثانياً، ما أثر سلباً على قرارات السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه موضوع المرأة بشكل عام.

على الصعيد الاقتصادي: لم تتجاوز مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل نسبة ٢٢ بالمئة بما في ذلك النساء العاملات في القطاع الزراعي. الأهم من ذلك أن نسبة مشاركة النساء في القطاع الخاص وتحديداً في مواقع إدارية عليا متدنية جداً. ورغم أن المنظمات الأهلية قد استوعب أعداداً كبيرة من النساء العاملات في المنظمات النسوية ضمن مؤسساتها، إلا أن تأثير الأجندة النسوية في مجمل العمل الأهلي بقي دون المستوى المطلوب. وبذلك فقدت النساء التأثير أيضاً على الصعيد الاقتصادي.

على الصعيد الاجتماعي: قد يكون هناك نجاح ضئيل للأجندة النسوية في هذا المجال، حيث أظهرت العديد من الدراسات المسحية أن التوجه العام للجمهور الفلسطيني يتقبل مشاركة المرأة ويؤيدها في سائر المجالات، لا سيما في المواقع السياسية ما يتناقض وواقع الحال. كما أن الأجندة النسوية حققت بعض التقدم تحديداً في قطاع المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في استدراج العديد من المشاريع التي تخص المرأة والتي تركز على المشاركة السياسية والديمقراطية والمساواة.

مشاركة المرأة في الحكم المحلي

كما أسلفناً، لم تتعد مشاركة المرأة حتى عام ٢٠٠٥ في الحكم المحلي نسبة ٠,٥ بالمئة، أي بواقع ١٥ سيدة من بين ٣٠٥٣ عضواً في مجالس الحكم المحلي. وتعتبر مؤسسات الحكم المحلي الحلقة الأقوى لممارسة النساء حقهن في المساواة واتخاذ القرار والحكم، حيث أن الحكم المحلي هو، في كل دول العالم، نقطة الاتصال المباشر ما بين الجمهور بأوسع حلقاته مع المستوى الأول من الحكم. إلا أن الحركة النسوية الفلسطينية كانت فاقدة عبر السنوات الماضية لمراكز النفوذ الثلاثة الأساسية في المجتمع، وهي: النفوذ السياسي، النفوذ الاجتماعي (العائلة والعشيرة)، والنفوذ المادي، والتي بقيت حكراً على الرجل، وهذا يتطلب تدخلاً مباشراً من السلطة السياسية لتحسين فرص المرأة في المنافسة في غياب المساواة في الفرص.

ويعتبر تدخل السلطة الإيجابي لصالح المرأة أمراً مرغوباً، وهو إجراء متعارف عليه في العديد من دول العالم، حيث يشمل التدخل الإيجابي ٨١ دولة حول العالم، اضطرت فيها الحكومات إلى اتخاذ قرارات برفع نسبة مشاركة المرأة وتحسين فرصها في التنافس غير العادل مع الرجل لفقدانها مراكز النفوذ كما أسلفنا. والتدخل الإيجابي يمكن أن يكون عن طريقين: الأولى تتمثل بتحديد حصة واضحة للنساء في فروع الحكم والدوائر الانتخابية (الكوتا)، والثانية تتمثل في قيام الأحزاب السياسية بتحديد كوتا نسوية عالية لمرشحيها ضمن الانتخابات المحلية والبرلمانية في الدولة، كما هو الحال في معظم دول أوروبا وبعض دول آسيا وأفريقيا. وقد اتخذت بعض الحكومات العربية مثل هذا الإجراء لرفع نسبة مشاركة المرأة في القرار السياسي، ومع ذلك فإن هذه النسبة بشكل عام، كما هو مبين في الجدول رقم (١)، تعتبر متدنية جداً بالمقارنة مع دول العالم الأخرى.

الجدول رقم (١)

نسب المشاركة السياسية للمرأة في عدد من مناطق العالم

المنطقة	نسبة التمثيل %
الدول الاسكندنافية	%40
الدول الأوروبية باستثناء الدول الاسكندنافية	%16
دول آسيا	%15
دول أفريقيا	%14
الوطن العربي	%6.7

في فلسطين، أقرت السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٦ قانون الانتخاب الذي يتيح للمرأة الترشح للمناصب السياسية في الدولة بما فيها الحكم المحلي، إلا أن القانون بحد ذاته لم يكن كافياً لرفع نسبة مشاركة المرأة في ظل عدم المساواة الحقيقية على أرض الواقع.

وبنتيجة نقاشات مطولة في لجنة المراة في المجلس التشريعي الفلسطيني، وضغوط الحركة النسوية، تم الاتفاق في عام ٢٠٠٥ على تعديل القانون الانتخابي ليشمل إقرار كوتا نسائية بنسبة ٢٠ بالمئة في المجلس التشريعي، و٣٠ بالمئة في الحكم المحلي. وقد ساعد في حسم النقاش لصالح نظام الكوتا النسائية رغبة الجمهور الفلسطيني القوية وتفهمه العالي لضرورة تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. دراسات مسحية عدة أوضحت، أن الجمهور الفلسطيني بغالبيته يؤيد المرأة، ومستعد لانتخابها، ويتقبل وجودها في مناصب سياسية رفيعة. ويبين الجدول رقم (٢) نتائج دراسة أجراها مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت.

الجدول رقم (٢)

نتائج استطلاع مركز دراسات التنمية حول المشاركة النسائية في المجالس البلدية والقروية

السؤال	نعم	لا	غير متأكد
هل تعتقد/تعتقدين أن الوقت حان لمشاركة النساء في المجلس البلدي/القروي	%72	%20	%8
هل ترى/ترين أن هناك فائدة من إشراك النساء كعضوات في المجلس البلدي/القروي	%77	%16	%7
هل أنت على استعداد لانتخاب امرأة مؤهلة لعضوية المجلس البلدي/القروي في بلدك	%78	%19	%3
هل أنت مستعد لدعم ترشيح امرأة من عائلتك/حمولتك لخوض الانتخابات البلدية/المجلس القروي	%62	%31	%7
هل تؤيد/تؤيدين ضمان نسبة من مقاعد المجلس البلدي/ القروي لتشغلها النساء	%62	%30	%8

ويوضح الجدول أن هناك نسبة مرتفعة تؤيد مشاركة النساء وتتقبلها على أساس سياسي، في حين أن النسبة تنخفض إذا ما كان انتخاب المرأة على أساس عائلي وعشائري. وتنخفض النسبة عندما يتعلق الموضوع بتخصيص كوتا للنساء، ذلك أن نسبة أقل من المستجوبين ترى أن من الضرورة مشاركة النساء بشكل عام من باب المساواة، لكن ليس عن طريق الكوتا.

وفق القانون الجديد، جرت انتخابات الحكم المحلي في فلسطين في عام ٢٠٠٥، والتي ضمنت تمثيلاً للنساء بنسبة ٢٠ بالمئة. ومن الجدير بالذكر أن المشاركات في هذه الانتخابات لم يأتين فقط عبر القوائم الانتخابية الحزبية التابعة لأحزابهن بل كانت هناك نساء مستقلات، وقوائم غير حزبية تضم نساء. وقد كان المقياس لانتخاب النساء في مجالس الحكم المحلي في مراحلها الأربع في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعتمد بشكل أساسي على الماضي النضالي للمرأة، حيث حصل هذا المقياس على أعلى نسبة عند التصويت، ثم يأتي التعليم والكفاءة، وفي ذيل سلم النسب كان الموضوع العائلي والعشائري، ما يدل على وعي الجمهور الفلسطيني للطبيعة السياسية للانتخابات واختيار الأفضل حسب المؤهل والتاريخ النضالي وليس وفق الانتماءات العائلية والعشائرية.

جرت الانتخابات في مرحلتيها الأولى والثانية وفق القانون القائم على الترشح الفردي وعلى القوائم الحزبية، ما أتاح لعدد من النساء المستقلات المشاركة في الانتخابات. أما المرحلتان الثالثة والرابعة، فقد شهدت تعديل القانون (ليتماشى مع الانتخابات التشريعية أيضاً) وفق نظام القوائم، فأصبح من الصعب تمييز النتائج الخاصة بالنساء في الانتخابات، بالنظر إلى أن القانون يعطي الأولوية للأحزاب السياسية والقوائم الحزبية بدلا من الأفراد. وفي كلا الحالتين اللتين مر بهما القانون قبل التعديل وبعده، لم تتأثر الكوتا النسائية أو نسبتها في الانتخابات.

كانت هناك توقعات في حصول النساء على آخر المقاعد في الترتيب من حيث نسبة التصويت لأن القوائم الانتخابية ملزمة بوضع النساء ضمنها حسب نظام الكوتا، لكن النتائج جاءت مفاجئة، إذ إن نسبة عالية من النساء فزن بمقاعدهن في بعض الأحيان بحصولهن على أصوات أعلى من زملائهن في القوائم الحزبية نفسها.

وفي دراسة أولية لنتائج الانتخابات للمرحلتين الأولى والثانية، تبين أن ٥٤ بالمئة من النساء قد فزن بمقاعدهن في المجالس البلدية والقروية بجدارة وبعدد أصوات أعلى بكثير من بعض الرجال. وقد «أثار حصول المرأة على أصوات عالية ردود فعل لا سيما في أوساط التيار المحافظ الذي جدد مواقفه القائلة بأن لا حاجة لأي إجراء قانوني لصالح المرأة على اعتبار أنها تستطيع المنافسة والوصول وحدها، مع أن الواقع يؤكد أن الفضل في عدد أصوات المرأة المرتفع يعود إلى وجود نظام الكوتا الذي يضمن تمثيل المرأة وعدم تركها عرضة لنتائج مجهولة متقاذفة بين رياح الجهل والتردد، أو نعرات الإلغاء والإقصاء».

تحديات مشاركة المرأة في الحكم المحلي:

بالرغم من أن المعطيات تدل على قبول المجتمع الفلسطيني لمشاركة المرأة، إلا أن الفوارق الثقافية والاجتماعية ما زالت تؤثر سلباً عند ممارسة المرأة لحقها في الحكم. لقد وصلت المرأة الفلسطينية إلى عضوية جميع المجالس المحلية، ولكن بقي صوتها ضعيفاً وأقل فعالية مما ينبغي.

يعود ذلك بشكل أساسي إلى افتقار الفائزات إلى الخبرة العملية والمعرفة في إدارة المجالس المحلية بالرغم من نجاحهن الباهر في انتخابات هذه المجالس. لذا بات على السيدات المنتخبات لعضوية المجالس المحلية خوض غمار تجربتهن الأولى في المحكم المحلي وهن غير مسلحات بالخبرة والمعرفة التي كان يجب أن يحصلن عليها من خلال الأطر النسوية أو الأحزاب السياسية التي ينتمين إليها.

أما المسألة الثانية وهي الأهم في هذا السياق، فهي الاختلاط في المفاهيم لدى عضوات المجالس المحلية ما بين كونهن نساء ولديهن أجندة نسوية، وما بين التبعية السياسية والأجندة السياسية التي يمثلها الذكور في المجلس. ففي كثير من الحالات حيث تنتمي النساء في المجلس إلى قائمتين حزبيتين مختلفتين، فإنهن يتخذن مواقف تتبع الأحزاب التي ينتمين إليها بدلاً من العمل سوياً في خدمة أجندة نسوية في دائرتهن الانتخابية.

المشاركة النسوية في المجالس البلدية والقروية فقدت الكثير من مضمونها النسوي في ظل التنافس السياسي، إذ بقيت ضمن إطار التبعية للرجل في هذه المجالس، وقد عبّرت إحدى المواطنات عن هذا الموضوع بقولها بكل بساطة «لماذا ننتخب نساءً في المجلس إذا لم يحدثن تغييراً ويعملن من أجل النساء في القرية بدلاً اللحاق بركب الرجال في طرح رؤياهم، لا يوجد لدى هؤلاء النساء رؤية نسوية خاصة بهن».

لم تجد النساء فرصة كافية لاقتراح مشاريع نسوية أو خاصة بجمهور النساء في دوائرهن الانتخابية ليشكلن فارقاً عن الفترات السابقة قبل مشاركة النساء، وهذا يعود، كما سبقت الإشارة إليه، إلى ضعف الأجندة النسوية لدى الأحزاب السياسية أولاً، وثانياً لضعف الأطر والمنظمات النسوية في تأهيل وتدريب المرشحات ما قبل الانتخابات والفائزات بعد الانتخابات. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن بعض الفائزات من النساء المستقلات لم يكن لديهن برامج نسوية أثناء مرحلة الدعاية الانتخابية، ناهيك عن النساء ضمن القوائم الحزبية والتي طغى

البرنامج الانتخابي الحزبي على توجهاتهن، دون مراعاة لمعنى الكوتا النسائية ومشاركة النساء للمرة الأولى.

وبينت دراسة مسحية أجريت في عام ١٩٩٥ وشملت ٨٥٠ امرأة حول الدور التنموي للمجالس البلدية والقروية وتأثير هذه المجالس في حياتهن، ما يلي:

تم استطلاع آراء النساء الفلسطينيات حول دور المجالس المحلية في حياتهن الشخصية، فأظهر الاستطلاع بأن ١٤,٤ بالمئة من النساء يشعرن بأنه كان لهذه المجالس دور إيجابي في حياتهن الشخصية. أما باقي النساء (٨٥,٦ بالمئة) فلم يشعرن بأي دور إيجابي للمجالس المحلية في حياتهن الشخصية. وفي الوقت نفسه، نجد أنه من وجهة نظر النساء المستطلعة آراؤهن، لم يكن للبلديات اهتمام خاص بتطوير وضع المرأة، فقد صرحت بذلك ٧٣,٧ بالمئة منهن، بينما نظرت ٨ بالمئة من النساء إيجابياً لاهتمام المجالس المحلية بتطوير المرأة، وأما الباقي (١٨,٢ بالمئة) فلم يكن لديهن إجابة حول الموضوع. وأظهر الاستطلاع أيضاً أن هناك حاجة لاهتمام أكبر من قبل المجالس المحلية بتنمية المرأة في المجتمع، حيث صرحت ٦٨ بالمئة من النساء بأنه يجب أن تقوم هذه المجالس بدعم مشاريع من أجل رفع مستوى النساء في المجتمع، بينما لم توافق ١٥,٣ بالمئة على هذا الطرح. وكان هناك ما نسبته ١٦,٢ بالمئة من النساء اللواتي صرحن بأنهن لسن متأكدات بالنسبة لهذا الموضوع المطروح.

وبالنظر إلى بعض المشاكل المثارة، فان ثمة خطورة على هذه التجربة من أن تواجه فشلاً في حال لم يتم تدارك الوضع وتصحيحه، من قبل: المنظمات والأطر النسوية، مؤسسات المجتمع المدني، والسلطة الوطنية ممثلة بحكومتها وتحديداً وزارة الحكم المحلي، للعمل معاً من أجل حماية التجربة عبر تنشيط دور النساء المنتخبات ورفدهن بمشاريع نسوية تتجاوز الأجندة السياسية لصالح الأجندة النسوية.

إن تجربة مشاركة النساء وفق نظام الكوتا تجربة جديرة بدراسة معمقة لاستخلاص النتائج التي من شأنها تعزيز مشاركة المرأة وحقها على قدم المساواة في صنع القرار، الأمر الذي ما زلنا نفتقر إليه حتى الآن. إن هذه التجربة تتطلب أيضاً من الأحزاب السياسية إعادة النظر في برامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاعطاء دور أكبر للمرأة لممارسة حقوقها. نضال الحركة النسوية الذي أثمر بتطوير الأنظمة الانتخابية في المجلس التشريعي والبلديات لاعتماد كوتا نسائية، مثّل خطوة متقدمة لم تستطع الأحزاب السياسية مجاراتها حتى الآن، وضاعت الأجندة النسوية بين الطموح المدعم بقوة القانون وبين القصور الحزبي.

التوصيات:

١- ضرورة التوجه للأحزاب السياسية لتجديد برامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتشتمل بدرجة أكبر على أجندة نسوية، حيث إن النساء الفلسطينيات يشكلن ما نسبته ٥١ بالمئة من المجتمع الفلسطيني، في حين لا نرى أن الأحزاب السياسية قد قاربت حتى من ربع هذه النسبة في اهتمامها بالأجندة النسوية، بما في ذلك التنظيمات والأحزاب اليسارية التي تطرح مساواة المرأة كأحد أهم مبادئها.

٢- يجب العمل على إيجاد كوتا نسائية ضمن الأحزاب السياسية بما ينقلها إلى ممارسة حضارية أكثر ويعمق العملية الديمقراطية برمتها. فمن واجب الأحزاب السياسية أن تخصص نسبة للكوتا النسائية في قوائمها الانتخابية على كافة الأصعدة بما يعادل النصف على الأقل. فالأولى أن تعمل الأحزاب على توسيع قاعدة المشاركة النسوية فيها والاهتمام بالأجندة النسوية بشكل أفضل، بدل أن تفرض هذه المشاركة عليها بقوة القانون.

٣- معالجة ضعف الأداء لدى المنظمات والأطر النسوية من خلال التركيز بشكل أكبر على تأهيل وتدريب كادر نسوي قادر على تجاوز البرنامج السياسي للحزب ومزاوجته بالأجندة النسوية لرفع مستوى الأداء النسوي في المجالس والدوائر الانتخابية.

٤- ضرورة التركيز من قبل السيدات الفائزات في الحكم المحلي على مشاريع نسوية تنموية قادرة على تعزيز قدرة المرأة على المشاركة والاستفادة من هذه المشاريع لصالح تأهيل وتعزيز قدرة المرأة في المجتمع.

٥- ضرورة التعاون بين المنظمات والأطر النسوية العربية لدعم وتعزيز هذه التجربة من خلال تبادل الخبرات والتأكيد على دور المرأة والعمل على وضع البرامج لتأهيلها للمشاركة السياسية الحقيقية.

٦- ضرورة انعكاس نظام الكوتا بوجود نساء في المجالس القروية والبلدية على مجمل عمل المجلس القروي أو البلدي، بمعنى أدق، يجب أن تخصص نسبة الكوتا نفسها (٣٠ بالمئة) من ميزانية المجالس المحلية لصالح مشاريع تنموية تخص المرأة.

٧- ضرورة توجيه جزء من الدعم العربي المالي للسلطة أو الجماهيري للشعب الفلسطيني تجاه المنظمات النسوية لتعزيز دور المرأة في المشاركة في صنع القرار السياسي.

٨- إن تجربة مشاركة النساء في الانتخابات وفق القانون الجديد تجربة جديدة بحد ذاتها على المجتمع الفلسطيني. ومن الجدير احتضان هذه التجربة وحمايتها من الفشل، بما له من أثر كبير ليس على المرأة الفلسطينية وحسب، وإنما على التجربة النسويه العربية بشكل عام.

مراجع ومصادر

١) عزت سعيد، نادر، النساء الفلسطينيات والانتخابات، «مواطن» المؤسسة الفلسطينية لدارسة الديمقراطية، ١٩٩٩.

٢) نزال، ريما، المرأة والانتخابات المحلية «قصص نجاح»، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية.

٣) عزت سعيد، نادر، المرأة الفلسطينية ومجالس الحكم المحلي، طاقم شؤون المرأة، ١٩٩٦.

٤) عوض، طالب، التحولات الديمقراطية في الأردن (١٩٨٩-١٩٩٩)، "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٠.

٥) المرأة العربية والمشاركة السياسية www.awapp.org

٦) المرأة والانتخابات الفلسطينية www.Passia.org

٧) عبد العاطي، صلاح، دراسة حول الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، الحوار المتمدن، العدد ١٣١٥، ٢٠٠٥/٩/١٢.

٨) إسماعيل، دنيا الأمل، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون، الحوار المتمدن، العدد ٩٦٠، ٢٠٠٤/٩/١٨.

٩) أبو علي، خديجة، الكوتا كآلية تدخل إيجابي لصالح المرأة: خطوة نحو المساواة والتطور الديمقراطي، مركز بانوراما، ٢٠٠٧ www.panoramacenter.org.

مشاركة المرأة اللبنانية في الحكم المحلي

أليز موسى تامر[٢٤]

بادئ ذي بدء، أتقدم بالشكر الجزيل والعميق لمنظمي هذا المؤتمر ومضيفينا الأجلاء لا سيما صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، وللحضور الكريم والمشاركين.

اسمحوا لي أن أعرفكم بشكل مقتضب عن مدينتي زحلة الواقعة في شرق لبنان في واد جميل يخرقه نهر البردوني الذي يمر في قلب المدينة، ويكمل طريقه نحو سهل البقاع الخصيب.

تشتهر زحلة سياحياً بمقاهيها التي تقع على جوانب النهر المذكور وقد سماها الشاعر أحمد شوقي في قصيدته الشهيرة «جارة الوادي» وغنى لها المطرب القدير محمد عبد الوهاب. عدد سكانها ١٥٠ الف نسمة، مساحتها مليون متر مربع.

أما بالنسبة لبلديتها فهي الثالثة في لبنان، واتمنى أن تأتوا لزيارتنا كي تستضيفكم وتحضنكم ربوع هذه المدينة التي تسمى أيضاً «عروس البقاع «.

وبالعودة الى موضوع هذا المؤتمر:

فإن الكلام عن مسيرة المرأة كالولوج في سرداب طويل فيه كثير من المفاجآت والأسرار والمصاعب والبهجة، بحثاً عن بزوغ النور والخروج من الظلمة والظلم. فمن العودة إلى مراحل التاريخ منذ البدء حتى أيامنا هذه، نجد بأن المرأة ولا سيما الشرقية قد تركت آثاراً مهمة، وارتقت إلى مراكز عالية عبر التاريخ ولكن بشكل استثنائي، وبقي الرجل هو المسيطر الأول على أغلبية المراكز بجميع فئاتها.

أقف أمامكن وأمامكم اليوم ممثلة للمرأة اللبنانية العاملة لكي أعرض عليكن وعليكم واقع حال المرأة في لبنان والتحديات التي تواجهها بشكل عام وبشكل خاص من خلال تجربتي كمحامية

٢٤ عضوة منتخبة في مجلس بلدية زحلة (شرق لبنان) في دورتي 1998 و2004. عملت في عدة لجان بلدية مثل: الثقافية، السياحية، والتوأمة مع مقاطعة لواز في فرنسا. ترأست عدة لجان أخرى مثل لجنة إدارة المكتبات العامة، ولجنة أصدقاء المكتبة العامة. محامية بالاستئناف. حاصلة على شهادة الحقوق، محاضرة جامعية، عضوة نقابة المحامين في بيروت. توفي زوجها إبان الحرب الأهلية في لبنان، وتولت تربية أبنائها الأربعة. شاركت في العديد من المؤتمرات والندوات داخل لبنان وخارجه، وفي مقابلات تلفزيونية. عملت مستشارة قانونية وممثلة للبلدية في عدة دعاوى.

بالاستئناف وكعضو منتخب في مجلس بلدية زحلة – معلقة لدورتين متتاليتين، وكأم فقدت زوجها أثناء الحرب اللبنانية وحملت مسؤولية تربية عائلتها وإعالتها، وكأستاذة محاضرة جامعية تتعاطى مع الاجيال الصاعدة وتقوم بتوجيهها نحو الأفضل.

أولاً: واقع حال المرأة في لبنان المتناقض بين النصوص الدولية والقانونية والواقع الشعبي وتأثير الثقافة الاجتماعية على الثقافة القانونية ومدى تطبيقها

على صعيد الاتفاقات الدولية والدستور اللبناني:

"إن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وميثاق منظمة الأمم المتحدة اللذين قد ضمنا مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وغيرهما من اتفاقات حول محو كل تمييز بحق المرأة. ولا سيما الدستور اللبناني الذي شدد على أن جميع اللبنانيين متساوون بجميع حقوقهم المدنية والسياسية".

بالرغم من إقرار هذه الاتفاقيات الدولية وتكريسها في الدستور، ما زالت الانتهاكات لحقوق المرأة وممارسات التمييز ضدها تضعف قدرة هذه الاتفاقيات الدولية على تحقيق تغيير جذري في أوضاع المرأة وفي تفعيل حقوقها. ويبقى الطلاق قائماً بين النصوص والنفوس، وتبقى حقوق المرأة بطيئة التطور ومحدودة في بعض الممارسات الفردية أو الجماعية الخجولة.

القانون اللبناني ما زال يميز بين حقوق المرأة وحقوق الرجل. فالمرأة اللبنانية لا تستطيع أن تدعي بأنها قادرة على إدارة حياتها كما تشاء لأنها ما زالت مقيدة بالقوانين، ومثال ذلك:

- لناحية الجنسية، فاللبنانية لا يمكنها إذا تزوجت أجنبياً أن تعطي جنسيتها لزوجها ولأولادها، بينما يتمتع الرجل بحق منح زوجته جنسيته.

- لناحية تطبيق قانون الاحوال الشخصية: بسبب وجود ١٨ طائفة دينية في لبنان، فهنالك ١٨ نصاً للاحوال الشخصية وجميعها غير عادلة بحق المرأة، إن لناحية الطلاق أو رعاية الأولاد أو الوصاية، فالمرأة لا تستطيع أن تفتح حساباً مصرفياً لأولادها إلا بأذن من زوجها بالرغم من أنها هي من تقوم بإيداع الأموال من حسابها الخاص.

كما هي بحاجة أيضاً لأذن من زوجها من أجل سفرها وأولادها.

أما عند وفاة الزوج، فالأفضلية للوصاية على الأولاد تعود للجد وأهل الوالد أو بقرار من المحكمة. ولكن هذا التطرف آخذ بالانحسار فقط في الأماكن النائية، وهنا أتكلم عن تجربتي: فإن اهل زوجي هم من كانوا مع تعييني وصية على اولادي دون غيري بسبب الثقة المتبادلة والاقرار بقدرتي على تربية أولادي، وهذا يظهر تطور في النظرة للمرأة والانفتاح عليها.

- أما في جرائم الشرف، فإن قانون العقوبات اللبناني شدد العقوبة بحق المرأة أكثر من الرجل الذي اعطاه أسباباً تخفيفية وغيرها من الأمور التي تميزه عن المرأة.

أما بالنسة لمشاركة المرأة في الميدان السياسي وفي الشأن العام:

- ٢,٣ بالمئة نسبة مشاركة النساء في البرلمان، وعدد المشاركات في الانتخابات البلدية تراجع في الدورة الاخيرة مقارنة بسابقتها.
- أما في مراكز الدولة، نجد بان قلة من النساء هن نساء من الفئة الأولى.
- كما أن عددهن محدود كمدراء بنوك أو رؤساء تحرير لمجلات وصحف سياسية.
- أما في سلك القضاء والمحاماة، نجد بأن هنالك تقدماً ملحوظاً لها .

ولكن جدير بالملاحظة أن الوضع السياسي غير مستقر في لبنان والحالة الاقتصادية يوجهان الأنظار لهما ولمعالجتهما ويشغلان الدولة والشعب ويجمدان المطالبة لحقوق المرأة وحقوق الإنسان ككل.

أما على صعيد الثقافة الاجتماعية وتأثيرها على التمييز بين المرأة والرجل:

فإن المجتمعات العربية هي مجتمعات نامية وفي طور الانتقال من البنية التقليدية إلى البنية المجتمعية الحديثة. في هذه المرحلة الانتقالية يصعب التخلي بسهولة عن المفاهيم القديمة، كما يصعب تكوين أو اعتناق مفاهيم جديدة على المستوى الشعبي، لذا تبقى التقاليد والعادات والأعراف فاعلة في ممارسات الناس وفي تعاملهم اليومي، وتبقى المفاهيم القديمة متداولة ومعمولاً بها في الأنماط المعيشية السائدة، ما يظهر ما يعوق بالتالي أي تغيير إيجابي وجذري في واقع وحقوق المرأة.

ثانياً: التحديات ومعالجتها ومواجهتها على الصعيد العام للمرأة وعلى الصعيد الخاص من خلال تجربتي الخاصة كامرأة عاملة في الشأن العام

في لبنان، تختلف المرأة اللبنانية القاطنة في العاصمة بيروت وفي المدن الكبرى وجوارها، فهي منفتحة تسعى للوصول إلى اقصى درجات العلم بهدف أن تعمل وتعيل نفسها وأن تتحرر اقتصادياً وأن ترقى إلى بلوغ أهم المراكز، فإننا بدأنا نشعر بغزو المرأة لشتى ميادين العمل وبدون تردد، لكن ليس بشكل كاف لأن القوانين تقيدها وتؤدي للوصول إلى حائط مسدود في بعض الأحيان.

أما في الأطراف النائية، فالمرأة ما زالت ثقافتها محدودة ولا طموح لديها وهي تلعب بشكل متقن دور التابع للرجل على الوجه الأمثل.

ولكنني أود أن اطلعكم على تجربتي الخاصة:

"أثناء الأحداث اللبنانية توفي زوجي تاركاً لي عائلتي الصغيرة المؤلفة من ابنة خمس سنوات، وتوأم من ابنة وصبي أربع سنوات، وطفلة لا يتعدى عمرها السنة، هذه الكارثة جعلتني انتفض ولا استسلم نهائياً للنظرة المعروفة في المجتمع للمرأة بأنها العنصر الضعيف خاصة بعد وفاة زوجها. فاستلمت مكتب زوجي الذي كان محامياً لامعاً، ووجدت ترحيباً ودعماً من الأهل ومن زبائن المكتب ومن الزملاء المحامين ومن القضاة. وحاولت جاهدة أن أفرض نفسي وأن أكون على مستوى المسؤولية. واطلعت على كل ما من شأنه أن يساعدني في عملي الجديد هذا، والحمد لله وبعونه تابعت المسيرة ولم أفقد أياً من الزبائن، لا بل دخلت في مجالات من العمل الأصعب كدعاوى الجنايات والجزاء والمدني، وكان لي وجودي الخاص كمحامية واستحوذت على ثقة الجميع".

أما من ناحية العمل البلدي أي في الشأن العام، فإنني خضت تجربة ناجحة أحببتها، وأعتزم التقدم في تجارب اخرى وعلى صعد مختلفة.

أجريت الانتخابات البلدية الأولى بعد الحرب اللبنانية سنة ١٩٩٨ وكان هنالك دعوة جدية لمشاركة المرأة فيها، فكان أن شاركت في لائحة تمثل تياراً سياسياً ضد لائحة أخرى تمثل تياراً سياسياً آخر وكل لائحة مؤلفة من ٢١ عضواً وكانت معركة قاسية وحادة.

ولما كان من غير الممكن أن يصل أي رجل أو امرأة دون أن يشكل جزءاً من لائحة، وكانت المفاجأة الكبرى بان لائحتي قد خسرت باغلبيتها، ونجح منها خمسة أشخاص فقط كنت أنا واحدة منهم، وهذا ما شجعني إذ إن الناخبين كان لهم ثقة بي فأوصلوني إلى المجلس البلدي لتمثيلهم بدلاً من أي رجل آخر، وقد خرقت اللائحة الاخرى بكل فخر.

أما في الانتخابات الثانية سنة ٢٠٠٤، ترشحت دون تردد وبتشجيع من الجميع مع الثقة بأنني سوف أربح، لأنني عملت جدياً في هذا المضمار، وأعطيت من نفسي، وخدمت المواطنين كما هو مطلوب مني كعضوة في المجلس البلدي، وأدت هذه الجدية إلى تسليمي ومشاركتي في عدة لجان في البلدية منها اللجنة الثقافية، لجنة التوأمة مع مقاطعة لواز في فرنسا، اللجنة السياحية، رئيسة لجنة إدارة المكتبات العامة ورئيسة لجنة أصدقاء المكتبة العامة، مستشارة قانونية وممثلة للبلدية في عدة دعاوى، المشاركة في مؤتمرات متنوعة في داخل لبنان وخارجه، ومقابلات تلفزيونية. كما أن لي رأياً يؤخذ فيه في شتى الميادين.

لكن المؤسف في دورة ٢٠٠٤، أن وقع تراجع في عدد المرشحات مقارنة بدورة ١٩٩٨ بسبب تجربتهن السلبية في المجلس البلدي، إذ إن وجودهن كان صورياً ليس إلا، إلى درجة أن بعضهن تعرضن للانتقاد: ليس هنالك رجال في العائلة حتى تترشح "ست"؟

ولكنني بتجربتي الخاصة أطمح إلى أكثر من تبوّء تلك اللجان ولعب دور فيها، فأنا أتمنى أن اشارك بفعالية أكبر في الحياة السياسية في وطني لبنان. وأتمنى زيادة عدد النائبات والوزيرات في السلطة.

إن إدخال نظام "الكوتا" الذي هو قيد الدرس في النظام الانتخابي، مدخل لانخراط المرأة في الحياة العامة على الصعيدين المحلي والوطني، ولإثبات قدراتها وذاتها وتمهيداً للوصول إلى المساواة بين الرجل والمرأة واعتبار هذه الأخيرة شريكة له في بناء الوطن والمجتمع.

الخاتمة:

أخيراً، فإنني أدعو المرأة إلى عدم الاستسلام ومتابعة المسيرة النضالية للمرأة وعدم القبول بدور الظل أو التابع وتشكيل تيار ضاغط وقوي يحقق المساواة الفعلية بين الجنسين، ويؤمن تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة، نساء ورجال، ويمحو الأفكار التقليدية السائدة التي تعتبر العمل السياسي من اختصاص الرجل فقط. مواطنية المرأة لا تكتمل إلا إذا شاركت في التفكير والتخطيط في صنع القرارات السياسية.

المرأة في مجالس الإدارة المحلية في الجمهورية العربية السورية

د. منى غانم[٢٥]

تمهيد:

"لا تحلموا بالديمقراطية بدون النساء"، بهذه الكلمات العميقة عنونت مجموعة من النساء السوريات ورقة عمل طرحنها لدعوة القوى الديمقراطية في المجتمع إلى إيلاء قضايا المرأة الأهمية اللازمة، وللعمل على جذب النساء إلى المشاركة في الحركة السياسية، كخطوة أولى وأساسية لتحقيق الديمقراطية. هذه الدعوة تلخص جوهر الديمقراطية الحقيقية كنظام سياسي تنشده البشرية في القرن الحادي والعشرين، نظام يقوم على احترام إنجاز البشرية في وضع إطار عالمي دولي لحقوق الإنسان، تشكل فيه حقوق المرأة عنصراً أساسياً غير قابل للمساومة.

وكما أن الديمقراطية تقوم على مبدأ احترام وخصوصية الأقليات، فإن من باب أولى أن تقوم الديمقراطية على دمج قضايا المرأة واحترامها في جميع سياساتها وإستراتيجياتها. فالنساء لسن بأقلية عددية بل هن نصف المجتمع، لذا لا بد لأي قرار سياسي يتخذ أن يعكس حقوق المرأة بشكل كامل، وأن يكون للمرأة دور أساسي في صنعه، وفي جميع تدريجات الهرم السياسي الذي يقوم عليه النظام الديمقراطي. وبعبارة أخرى، لا يمكن للديمقراطية أن تكون ديمقراطية حقيقية إذا كانت غافلة عن مفهوم الجندر الواسع والشامل (Gender-Blind).

لقد أدرك المجتمع الدولي أهمية المشاركة السياسية للمرأة، سواء لتحقيق التنمية المستدامة، أو للمساهمة في إصلاح الأنظمة السياسية للوصول بها إلى الديمقراطية. لكن هذا الاهتمام مازال قاصراً، إذ يجري الحديث عن حقوقها النظرية وعن مشاركتها في الأحزاب والوزارات، والتي من المألوف أن تكون في أبسط مستوياتها. ومازال مؤشر التمكين السياسي المعتمد هو نسب النساء في البرلمانات أو في الوزارات، دون التطرق إلى دور المراة في الإدارة المحلية، والتي تعتبر أولى درجات الهرم السياسي. وعلى سبيل المثال، فإن تقرير التنمية البشرية في العالم

٢٥ خبيرة في شؤون المراة والأسرة. الرئيسة السابقة للهيئة السورية لشؤون الأسرة.

العربي (٢٠٠٥) والذي يحمل عنوان "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" لم يتحدث في أكثر من سطرين عن مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

إن تناول المشاركة السياسية للمرأة بهذا الشكل يشبه تماماً بناء الهرم من القمة وليس من القاعدة، الأمر الذي جعل هذه المشاركة حتى الآن مشاركة رمزية، مثل تعيين وزيرة أو وزيرتين في الحكومة، أو وجود نسبة قليلة من النساء في البرلمان. هذا النمط من المشاركة يتسم بمحدوديته، وغالباً ما يقتصر على قمة الهرم السياسي. أما في القاعدة، فعالم السياسة ما زال فضاء ذكورياً بالمجمل، والمشاركة ظرفية، تتأثر بالضغوط الخارجية والداخلية سلبياً أو إيجابياً.

بعض الدول قد يزيد من هذا التمثيل للحصول على دعم دول أخرى أو مؤسسات دولية، وبعض آخر قد يحد من هذا التمثيل إذا ما مورس عليه ضغط من الخارج، وتتعرض حينها الناشطات في الحركة النسوية إلى صعوبات جمة. أما الضغوط الداخلية، فغالباً ما يكون مصدرها القوى الأصولية، لأن الحركات النسائية العربية (مع استثناءات نادرة) ما زالت عاجزة حتى الآن عن تشكيل قوة ضغط تغييرية، ما يعني المراوحة في المكان، والتي تساوي في الحياة الاجتماعية تقهقراً إلى الوراء. ويمكن أن يكون تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي أو الإدارة المحلية عامل تغيير حاسم في توسيع المشاركة السياسية للمرأة، وبالتالي في تعميق حقوقها كمواطنة، الأمر الذي يعني عملياً تعزيز السيرورة الديمقراطية في المجتمع.

أولاً: أهمية مشاركة المرأة في الإدارة المحلية

تكتسي مشاركة المرأة في الإدارة المحلية أهمية بالغة للأسباب التالية:

- إن أدوار المرأة الإنجابية والإنتاجية متعددة ومتشابكة في أي المجتمع، ما يحملها أعباء كثيرة ترتبط بشكل رئيسي بالبنية الأساسية للمجتمع المحلي، وتتعداها للقيام بدور حيوي في تأمين احتياجات هذه المجتمعات وتطويرها، لذلك فعلاقة المرأة بالمجتمع المحلي علاقة واسعة وعميقة. من هنا فإن النساء يستطعن تحديد الاحتياجات الجندرية العملية المرتبطة بحياتهن وبحياة أفراد أسرهن كتأمين الخدمات البلدية الأساسية (موارد مياه نظيفة، صرف صحي، مراكز نشاط اجتماعي وثقافي،...إلخ). كما أن النساء يحددن هذه الاحتياجات من منظور مختلف عن منظور الرجل وأكثر شمولية، ما يجعل من مشاركة النساء في الإدارة المحلية عامل تغيير حاسم لأنه يضع الأولويات المؤثرة في تطوير حياة المجتمع المحلي.

- تمثل مشاركة النساء في مجالس الإدارة المحلية المتدرجة، فرصة فريدة لتدريب النساء على المشاركة في الحياة العامة، وذلك عبر الانتقال من الخاص المحلي إلى العام الوطني، ما يزيد من كفاءة النساء، ويعزز ثقتهن بأنفسهن، ويدفعهن إلى الانخراط أكثر في النشاط الاجتماعي، والانتقال من العمل على تلبية الحاجات العملية إلى العمل على تلبية الاحتياجات الجندرية الإستراتيجية التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة في المجتمع، وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية المرتبطة بالنوع. هذه الكفاءة تعزز من فرص النساء، وبخاصة المتميزات منهن، في الوصول إلى مواقع صنع القرار، بصفته نتيجة تطور منطقي وليس نتيجة عملية إنزال بالباراشوت (كما يجري في الأغلب حالياً). وستكون أولئك النساء أكثر قدرة وكفاءة على خدمة المجتمع، لمعرفتهن الفعلية والعملية بأوضاعه.

- إن مشاركة المرأة في هذا المجال تجعل بيئة العمل بيئة صديقة للمرأة ومحفزة لزيادة إسهامات النساء في الحياة العامة. فعلى سبيل المثال، فإن المرأة وحدها هي التي تقدر أهمية تخصيص بناء لدار حضانة أو روضة للأطفال في الدائرة المحلية، أو حتى تحديد دوام هذه الدار أو الروضة بما يتناسب مع أوقات العمل، وهذا الأمر يمكن أن يشجع النساء أكثر على الانخراط في الحياة العامة. كما أن مجرد وجود امرأة في المجالس المحلية يشجع النساء على المشاركة في الاجتماعات العامة التي تعقدها هذه المجالس، بحيث يجري اختراق التقسيم النوعي القائم حالياً على اعتبار أن هذا المجال هو مجال ذكوري خالص.

- إن زيادة نسبة مشاركة النساء في الحياة السياسية، ومن ضمنها الحكم المحلي تتناسب عكسياً مع انتشار الفساد، كما أشار عدد من الدراسات، ومن بينها دراسة للبنك الدولي، هذا الغول الذي تحاول المجتمعات البشرية والهيئات الدولية محاربته لما يستنزفه من ثروات الشعوب وقدراتها.

- نتيجة لتظافر العوامل السابقة، فإن من شأن مشاركة النساء في الحكم المحلي، زيادة التركيز على الأمن الإنساني الذي عرفه تقرير التنمية البشرية (١٩٩٤) بأنه "التحرر من الخوف والحاجة"، وحدد مكوناته لتشمل الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن الشخصي والأمن المجتمعي والغذائي والصحي والبيئي. وكما هو معروف، فإن العديد من مكونات هذا الأمن يرتبط ارتباطاً مباشراً بمجال عمل الإدارة المحلية أو الحكم المحلي.

أما فيما يتعلق بالواقع السوري، فيمكن القول إن كل ما تقدم يتناسب تماماً مع احتياجات التنمية البشرية في سورية. فلقد أثبتت التجربة أن عدداً هاماً من الاحتياجات العملية، قد غاب عن الخطط لأنها لم تكن حساسة للجندر. إن اعتماد يومي عطلة أسبوعية، وإطالة ساعات العمل اليومية مع الإبقاء على فترة عمل المدارس والحضانات كما في السابق، قد دفع أعداداً من النساء إلى ترك وظائفهن، وزاد من رغبتهن في الانتقال إلى العمل في التعليم، المهنة التقليدية للنساء، الأمر الذي يدعو بشدة إلى ضرورة زيادة عدد النساء في الهرم السياسي. وإذا كانت جهود التنمية في سورية تعمل على تعزيز دور المجتمع المحلي، فإن من باب أولى أن يعطى هذا الموضوع الأهمية اللازمة، لا سيما أن تحقيق الأمن الإنساني في سورية، في المجالات الاقتصادية والغذائية والبيئية، أصبح يرتدي أهمية بالغة، مع مرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، ومع تنامي الاهتمام بمعالجة المشاكل البيئية. إضافة إلى أن مكافحة الفساد تحتل مكانة مرموقة في أولويات المجتمع السوري، وكذلك في اهتمامات الحكومة.

وأخيراً، فإن نظام الإدارة المحلية في سورية، يعتمد في أساليبه على عقد الاجتماعات المفتوحة الدورية للمجلس المحلي (على مستوى الأحياء والقرى) مع المواطنين، ما يعني أن وجود نساء في هذه المجالس يشجع المواطنات على حضور هذه المجالس وطرح احتياجاتهن فيها.

ثانياً: المحددات العامة لمشاركة المرأة في الإدارة المحلية

كفل الدستور السوري المساواة بين المواطنين جميعاً في العديد من مواده، وأفرد مادة خاصة (المادة ٤٥) تتعهد الدولة بموجبها بمنح المرأة الفرص اللازمة، وبإزالة العوائق، لتعزيز مشاركتها في عملية التنمية. وصادقت سورية على المواثيق والإعلانات العالمية الخاصة بحقوق الإنسان بعامة ومن بينها المواثيق الخاصة بحقوق المرأة، وفي مقدمتها منهاج عمل بكين الذي التزمت به الجمهورية العربية السورية، واتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إذ لم تتحفظ سورية على المادة السابعة الخاصة بالحقوق السياسية، وإعلان أهداف الألفية التنموية، وتوصيات جلسة الجمعية العمومية الثالثة والعشرين الخاصة بمتابعة تنفيذ منهاج عمل بكين.

في هذا الإطار، تم تشكيل اللجنة الوطنية لما بعد بكين لمتابعة تنفيذ منهاج عمل بكين، وجرى إقرار الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، وإنشاء الهيئة السورية لشؤون الأسرة كآلية وطنية أوكلت إليها المهمات المتعلقة بقضايا المرأة السورية، ومن بينها تعزيز مشاركتها السياسية. وأصدرت الهيئة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "يونيفيم"

دراسة بعنوان "نحو التمكين السياسي للمرأة السورية" (التقرير الأولي حول "سيداو"، إعداد الهيئة السورية لشؤون الأسرة).

إضافة إلى ذلك، صادقت الجمهورية العربية السورية، على الانضمام إلى منظمة المرأة العربية عام ٢٠٠٢، وهي تلتزم بجميع مقررات منتدياتها الدورية، ومن بينها منتدى المرأة والمشاركة السياسية (التقرير الوطني "بكين+١٠"، إعداد الهيئة السورية لشؤون الأسرة).

أعطى قانون الانتخابات للمجالس المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٩١ لعام ١٩٧١، حق الانتخاب "لكل عربي سوري ذكراً كان أم أنثى، أتم الثامنة عشرة من عمره في أول السنة التي يجرى فيها الانتخاب"، وهذا هو القانون الوحيد الذي يذكر عبارة "ذكر أو أنثى". ويحدد قانون الانتخابات الترشح لانتخابات الإدارة المحلية، ضمن فئتين؛ فئة العمال والفلاحين، وفئة باقي قطاعات الشعب. ومع كل انتخابات جديدة تصدر قوائم للمرشحين الذين ينتمون لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية (الائتلاف الحاكم بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي)، وتترك مقاعد قليلة للمستقلين.

يضم الفصل الخاص بتمكين المرأة في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، إستراتيجيات وخطط عمل لتحقيق أهداف كمية، من بينها زيادة تمثيل النساء في مواقع صنع القرار إلى ٣٠ بالمئة. كما تتضمن الخطة فصلاً خاصاً بالإدارة المحلية، جرى التأكيد فيه على تطوير هذا القطاع ومنح المجالس المحلية المزيد من الصلاحيات، وزيادة الموازنات الخاصة به، مع الإشارة إلى العمل على تطوير مشاركة المرأة فيه. إضافة إلى أن مشروع الإستراتيجية الوطنية للمرأة (٢٠٠٧-٢٠١٥) ينسجم مع محاور منهاج عمل بكين الاثني عشر، وكذلك مع الالتزامات الحكومية الواردة في الخطة الخمسية العاشرة.

هناك تحفظات سورية على اتفاقية "سيداو". هذه التحفظات لا تشمل المادة السابعة الخاصة بالحقوق السياسية، إلا أنها تحد من تعزيز فرص تمكين المرأة السورية. ولم يجر حتى الآن تنفيذ ما جاء في الخطة الخمسية العاشرة، في "فصل تمكين المرأة"، حول إقرار قانون أسرة عصري بديلاً لقانون الأحوال الشخصية الحالي، أو تعديل المواد التمييزية في قانون العقوبات وقانون الجنسية. فالتمييز القانوني يؤثر سلبياً على حياة المرأة واستقرارها، ويضعف من ثقتها بنفسها وبأهمية دورها في الحياة العامة.

إن تنفيذ قرار المؤتمر العاشر لحزب البعث بشأن صدور قانون أحزاب ينظم الحياة السياسية في البلاد ويقونن النشاط الحزبي، يوفر فرصاً آمنة مساعدة على اجتذاب أعداد أكبر من النساء للمشاركة في الشأن العام. وفي مجال العمل المدني، تجري محاولات حكومية لصياغة مشروع قانون جديد للجمعيات عوضاً عن قانون الجمعيات المعمول به منذ حوالي نصف قرن، ما قد يفتح بوابة واسعة أمام انخراط المرأة في الشأن العام، علماً أن جمعيات غير حكومية قدمت اقتراحاً بقانون للجمعيات يتماشى مع المعايير العربية والعالمية لحرية العمل المدني وتعزيز دوره.

ورغم أن العادات والتقاليد في سورية ما تزال، في جانب هام منها، تكرس النظرة النمطية للمرأة، إلا أن المجتمع السوري يعد من المجتمعات المنفتحة نسبياً. كما أنه بات من المألوف مشاهدة النساء في مواقع مختلفة، يقمن بأعمال عديدة تكاد لا تختلف عن أعمال الرجال، وينحصر الاختلاف في نسب المشاركة فيها.

إلا أن وجود أميّة، وبطالة بين النساء تصل إلى نسبة ٢٦ بالمئة، و٢٢ بالمئة، على التوالي، ظاهرة مقلقة (مطوية "مؤشرات سكانية"، إعداد هيئة تخطيط الدولة-٢٠٠٦). كذلك تتسم الخصوبة وبخاصة في الريف بارتفاع نسبتها. وما تزال أعداد هامة من النساء تسجل في الإحصاءات الوطنية على أنها متفرغة لأعمال المنزل. ومن البداهة القول إن لهذه الظواهر انعكاسات سلبية على مشاركة النساء في الشأن العام، بما فيها المشاركة في المجالس المحلية.

ثالثاً: مشاركة النساء السوريات في الحياة السياسية تاريخياً

بدأت مشاركة المرأة السورية في الحياة السياسية للبلاد منذ بدايات القرن العشرين عبر انخراطها في الجمعيات السياسية المناهضة للاحتلال العثماني، وكذلك عبر تأسيسها العديد من الجمعيات النسائية التي عملت على الصعد السياسية والاجتماعية والثقافية بعد الاستقلال عن الدولة العثمانية، وخلال فترة الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٤٦)، إضافة إلى انضمام قلة من النساء إلى الأحزاب التي تأسست في ذلك الوقت.

تعمقت هذه المشاركة بعد جلاء آخر جندي فرنسي عن أرض الوطن. وحصلت المرأة السورية على حقها في الانتخاب عام ١٩٤٩، مشروطاً بحصولها على الشهادة الابتدائية. وباتت تتمتع منذ عام ١٩٥٣ بحقها في الاقتراع والترشح دون قيود، لكن لم تتمكن أية امرأة سورية من الوصول إلى المجلس النيابي إلا عام ١٩٥٨ عبر تعيين سيدتين في مجلس الأمة في الجمهورية

العربية المتحدة (دولة الوحدة السورية-المصرية) (دراسة "نحو التمكين السياسي للمرأة السورية"، الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع "يونيفيم"-٢٠٠٥)، لتزداد بعد ذلك نسبة تمثيلها لتصل الآن إلى ١٢,١ بالمئة في الدور التشريعي الراهن (مرسوم المصادقة على نتائج الانتخابات للدور التشريعي التاسع-٢٠٠٧). وعينت أول وزيرة في الحكومة السورية عام ١٩٧٦، ومنذ عام ١٩٩١ يجري تعيين وزيرتين في جميع الحكومات المشكلة.

وتشغل سيدتان موقع أمين عام حزب سياسي، إحداهما عضو في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، كما ازدادت نسبة النساء في المواقع القيادية للأحزاب السياسية بعامة، وإن كان بنسب متواضعة، وانتخبت سيدة لعضوية القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في مؤتمره الأخير. وفي عام ٢٠٠٦ جرى تعيين الدكتورة نجاح العطار نائبة لرئيس الجمهورية للشؤون الثقافية.

وشاركت المرأة السورية في المجالس المحلية منذ تأسيسها عام ١٩٧١، ويزداد تمثيلها فيها مع كل دورة انتخابية جديدة ولكن بنسب زهيدة. كذلك تشارك المرأة السورية في جميع النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الفلاحية والجمعيات غير الحكومية، إلا أن نسب تمثيلها في مواقع صنع القرار في هذه النقابات مازالت نسباً رمزية، ولا تعكس حتى نسب تواجد النساء في قواعدها.

هذه النسب المتواضعة لا تحقق بعد آمال النساء السوريات، ولا حتى الأهداف التي جرى التأكيد عليها مراراً في الإستراتيجيات والخطط الحكومية، وهي رفع نسبة تمثيل النساء في جميع مواقع صنع القرار إلى ٣٠ بالمئة، كما لا تتناسب مع إسهامات المرأة السورية في حياة البلاد، كمياً ونوعياً. وما تزال أعداد كبيرة من النساء بعيدات عن أي نشاط جمعياتي أو سياسي.

الملاحظة الأخيرة تدفع إلى التأكيد مرة أخرى على إشكالية المساواة النظرية والمساواة على أرض الواقع، لأن المساواة في الدستور أو في قانون انتخابات أو في غيره من القوانين غير كافية وحدها لجعل الواقع ينسجم مع الفرضية النظرية. فهناك علاقة جدلية بين المساواة في جميع القوانين وتطوير النظرة المجتمعية للمرأة، بما فيها العادات والتقاليد، وزيادة تمكين المرأة في المجالات كافة، وبين زيادة وتعميق مشاركتها في الحياة العامة. ولعل المثال الأبرز هنا هو تمثيل النساء في مجالس الإدارة المحلية، إذ ما زال لا يتجاوز نسبة ٣ بالمئة إلا بقليل، حسب إحصاءات الإدارة المحلية منذ الدورة الانتخابية الأولى وحتى الآن. وما زال التمثيل الأقل يتركز في مجالس

القرى والبلدان (إحصاءات وزارة الإدارة المحلية)، برغم ضرورة مشاركة المرأة فيها نظراً للاحتياجات الأساسية الكبيرة للنساء في هذه المناطق.

رابعاً: نظام الإدارة المحلية في الجمهورية العربية السورية

لم تعرف الجمهورية العربية السورية نظام الحكم المحلي حتى صدور قانون الإدارة المحلية بموجب المرسوم رقم ١٥ لعام ١٩٧١. وتستند العمليات الانتخابية لعضوية المجالس المحلية إلى قانون الانتخابات رقم ٩١ لعام ١٩٧١، وتجري الانتخابات على دورات متتالية، مدة كل دورة أربع سنوات.

تقسم الوحدات الإدارية في سورية وفق قانون الإدارة المحلية إلى التالي:

١. المحافظة: تشمل عدة مدن وبلدات.

٢. المدينة: كل تجمع سكاني يتجاوز تعداده ٢٠ ألف نسمة.

٣. البلدة: كل تجمع سكاني يتراوح بين (١٠-٢٠) ألف نسمة.

٤. الوحدة الإدارية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية، هي التي يحق لها انتخاب مجلس لها، وتشمل:

- القرية: التجمع السكاني الذي يتراوح تعداد سكانه مابين ٥٠٠-١٠ آلاف نسمة.
- الوحدة الريفية: التجمع السكاني الذي لا يقل عدد سكانه عن ٥٠٠٠ نسمة.

وحددت المادة ٨ من قانون الادارة المحلية أعداد المجالس المحلية، كما يلي:

- مجلس المحافظة: من ٣٠—١٠٠ عضو.
- المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة: من ٧-١١ عضواً.
- مجلس المدينة: من ٢٠ -٥٠ عضواً.
- المكتب التنفيذي لمجلس المدينة: من ٥-٩ أعضاء.
- مجلس البلدة والقرية والوحدة الريفية: من ١٠ —٢٥ عضواً.
- المكتب التنفيذي للبلدة : ٥ أعضاء .
- المكتب التنفيذي للقرية أو الوحدة الريفية: ٣ أعضاء.

وفي حين تنتخب جميع المجالس المحلية انتخاباً مباشراً من الناخبين، يتم انتخاب أعضاء المكاتب التنفيذية من قبل أعضاء المجالس، ويجري تعيين رؤساء هذه المكاتب بقرار من وزير الإدارة المحلية لمجالس المدن، وبقرار من المحافظ لمجالس البلدات والقرى، بينما لا يخضع المحافظ لأية عملية انتخابية بل يجري تعيينه بمرسوم جمهوري (قانون الإدارة المحلية وتعديلاته).

خامساً: تمثيل النساء في الإدارة المحلية في سورية

انتخبت المرأة السورية لعضوية مجالس الإدارة المحلية منذ بدء العمل بقانونها عام ١٩٧١، وتمثلت بنسبة ٢,٦٤ بالمئة في مجالس المحافظات (إحصاءات وزارة الإدارة المحلية)، إذ كان انتخاب هذه المجالس يمثل المرحلة الأولى من تطبيق قانون الإدارة المحلية، ولم يجر تطبيق المرحلة الثانية والتي تشمل إضافة إلى مجالس المحافظات مجالس البلدان ومجالس القرى إلا في الدورة الثالثة. وكانت أعلى نسبة لمشاركة المرأة في هذه المجالس في الدورة السادسة، إذ بلغت ٣,٨٣ بالمئة (إحصاءات وزارة الإدارة المحلية). وشغلت سيدة واحدة موقع رئيس مجلس مدينة في الدورة السابقة (مجلس مدينة حمص)، بينما لم تشغل أية سيدة موقع محافظ حتى الآن (تقرير "بكين+١٢" إعداد الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ٢٠٠٧).

وفي الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٧)، كان عدد المجالس المنتخبة ٦٥٣ مجلساً، منها ١٤ مجلس محافظة و١٢٧ مجلس مدينة و٢٥٩ مجلس بلدة و٢٥٣ مجلس قرية.

أما عدد المرشحين لعضوية المجالس المحلية، فقد بلغ ٣٢٠٥٨ مرشحاً، تنافسوا على ٩٦٩٧ مقعداً، منهم ٩٣٨٨ مرشحاً تنافسوا على ١٢٦٢ مقعداً لمجالس المحافظات، و٩٥٥٤ مرشحاً تنافسوا على ٢٧٧٢ مقعداً لمجالس المدن، و٧٢٩٣ مرشحاً تنافسوا على ٣١٣٣ مقعداً لمجالس البلدات، و٥٨٧٧ مرشحاً تنافسوا على ٢٣٥٠ مقعداً لمجالس القرى (تصريح وزير الإدارة المحلية- موقع سيريان/ديز الإلكتروني، ٢٠٠٧/٨/٢٩).

يلاحظ من أرقام المرشحين السابقة تناقص أعداد المرشحين لمجالس البلدات والقرى، ففي حين وصل عدد المرشحين إلى مجالس المحافظات سبع أضعاف ونصف العدد المطلوب انتخابه، لم يتجاوز عدد المرشحين لمجالس القرى الضعفين والنصف، وهذا يجعلنا نفترض أن إحجام النساء عن الترشح كان أكبر من إحجام الرجال، بخاصة في القرى والبلدات بسبب قوة تأثير العادات والتقاليد هناك، ولضعف تمكين النساء الريفيات قياساً إلى النساء في المناطق الحضرية. كما لوحظ في هذه الانتخابات أن عدداً هاماً من المرشحين لمجالس القرى قد نجحوا بالتزكية لعدم وجود مرشحين منافسين.

بلغ عدد الفائزات بعضوية المجالس المحلية في الدورة التاسعة ٣١٩ عضوة، في حين بلغ ٢٩٤ عضوة في الدورة الثامنة عام ٢٠٠٣ (تصريح وزير الإدارة المحلية-موقع سيريان ديز الإلكتروني-٢٠٠٧/٨/٢٩). إلا أن النسبة المئوية العامة تراجعت من ٣,٣٤ بالمئة في الدورة السابقة إلى ٣,٢١ بالمئة في الدورة الحالية. وتعود الزيادة بالأرقام المطلقة في عدد الفائزات إلى زيادة العدد العام لأعضاء المجالس، نتيجة لتوسعات إدارية ناجمة عن زيادة عدد السكان.

ظهر اختلاف بين انتخابات مجلس الشعب وانتخابات الإدارة المحلية. ففي حين كانت فرص النساء المستقلات في انتخابات مجلس الشعب فرصاً نادرة في الانضواء في قوائم المرشحين المستقلين، برزت ظاهرة وجود أكثر من مرشحة في قوائمهم لانتخابات الإدارة المحلية، وكان البارز أن أولئك المرشحات كن من الناشطات في الحقل الاجتماعي أو من العاملات في البلديات. هذه الفرص توافرت في أكثر من محافظة. فقد ضمت قائمة "التطوير والتحديث المستقلة" لانتخابات مجلس مدينة اللاذقية والتي رفعت شعار "العمل على تطوير المدينة بأمانة ومحاربة الفساد ... فيها"، سيدتين من أصل تسعة مرشحين، أي بنسبة تقترب من الربع.

(موقع كلنا شركاء الإلكتروني).

لم تصدر التشكيلات الأخيرة عن وزارة الإدارة المحلية لأنه لم يمض على انتهاء العملية الانتخابية إلا شهر ونصف، لذلك لا يمكن رسم صورة تفصيلية لتمثيل النساء في مجالس الإدارة المحلية، ولكن صدر قراران جمهوريان: الأول رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٧، يقضي بتشكيل المكاتب التنفيذية لمجالس مدن مراكز المحافظات وتوزيع الأعمال فيما بينها، كانت نسبة تمثيل النساء في هذه المجالس ١٠,٣٣ بالمئة، وخلت مجالس ثلاث مدن مراكز محافظات من التمثيل النسائي (إدلب، الحسكة، وطرطوس). أما القرار الجمهوري الثاني رقم ٢٩ لعام ٢٠٠٧، فيقضي بتصديق تشكيل المكاتب التنفيذية لمجالس المحافظات وتوزيع الأعمال بين أعضائها، حيث تمثلت النساء في جميع هذه المجالس، وكانت النسبة العامة لتمثيلهن هي ١٠,١٥ بالمئة.

اختلف توزيع الأعمال بين السيدات عضوات هذه المجالس بحيث يمكن القول إنه تم تجاوز التكليف بما يجاري المهمات التقليدية للنساء، حيث تنوعت الاختصاصات بين قطاعات التخطيط والآثار والصحة والبلديات.

بالعودة إلى عضوية مجالس الإدارة المحلية في الدورة الانتخابية السابقة، نجد أن نسبة مشاركة النساء فيها، انخفضت عن تلك التي سبقتها من ٣,٦٠ بالمئة إلى ٣,٣٤ بالمئة. وكانت نسب

التمثيل الأدنى في مجالس القرى، حيث لم تتجاوز ١,٣ بالمئة، فيما ارتفعت إلى ٨,٧ بالمئة في مجالس المحافظات وإلى ١٢ بالمئة في المكاتب التنفيذية لمجالس المحافظات.

أظهرت النتائج (السابقة والحالية) أن مشاركة النساء في مجالس الإدارة المحلية في سورية، تنخفض بدل أن ترتفع، وهو أمر لا ينسجم أبداً مع الخطط الحكومية التي جرت الإشارة إليها سابقاً. كذلك ما زالت النسبة منخفضة جداً في مجالس القرى، الأمر الذي يدلل على ضعف اندفاعة المرأة، وبخاصة في القرى، للمشاركة في هذه المجالس. وبالنظر إلى أن أعداداً من المرشحين نجحوا بالتزكية لعدم وجوج منافسين لهم، كما سبقت الإشارة إليه، لذلك يمكن الافتراض بأن هناك إحجاماً عن الترشيح من قبل النساء.

هنا لا بد من الإشارة إلى ظاهرة في غاية الأهمية، هي أن معظم السيدات العاملات في الإدارة المحلية أو في مجلس الشعب ليس لهن تاريخ في العمل في الحركة النسائية، ما يعني غياب المعرفة الحقيقية بقضايا المرأة، وبالتالي غياب القدرة على التأثير في الأجندة السياسية لصالح المرأة. كما يغيب التنسيق بين النساء في الإدارة المحلية وبين البرلمانيات، ما يضعف قدرة النساء في الإدارة المحلية على خدمة مجتمعاتهن، ويحرم البرلمانيات من القدرة على التواصل ومعرفة احتياجات المجتمعات المحلية التي انتخبتهن.

ربما تكون قضية الثقة في الإدارة المحلية ودورها، وحتى في العملية الانتخابية برمتها مشكلة عامة لا تخص النساء فقط، لكنها تتعمق أكثر عند النساء نتيجة ضعف المشاركة السياسية عندهن في الأصل، وضعف تمكينهن بوجه عام. وفي استطلاع لنشرة "كلنا شركاء" الإلكترونية بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢١، ظهر أن المواطنين في مدينة حمص، على سبيل المثال، غير مكترثين بالانتخابات المحلية وبنتائجها، "فنسبة ٢٣,٥ بالمئة من العينة، وعددها ٤٠٠ مواطن، لا علم لهم بموعد الانتخابات، وأكثر من ٧٨ بالمئة منهم أعلنوا أنهم سيقاطعون الانتخابات". لكن سيدة من حي المهاجرين قالت في الاستطلاع نفسه: "سأنتخب طبعاً فأحد أقاربنا هو من سيترشح للانتخابات"، وأضافت أن دافع القربى هو سبب مشاركتها في الانتخاب، إضافة إلى أن والده كان رجلاً جيداً وكريماً، أما آمالها المعلقة على مرشحها في حال نجح في الانتخابات فهي تأمين عمل لابنها كناطور في إحدى الحدائق. هذا يؤشر أيضاً إلى أن طريقة الاختيار غير موضوعية، لا ترتبط بكفاءة المرشح، بل ترتبط بأسباب أخرى تدل على تأثير علاقات الانتماء ما قبل المدنية في دولة المواطنة الحديثة. هذا يقود إلى السؤال التالي: إذا كانت نسبة من سينتخب قليلة، فكيف ستكون نسبة من سيترشح؟!

التحديـــات:

إن مجموعة من التحديات العامة والخاصة، والتي قد تتشابه في أغلب البلاد العربية، تواجه مشاركة المرأة في المجالس المحلية، من أبرزها:

- ضعف الاهتمام بشكل عام بمشاركة المرأة في الحكم المحلي والإدارة المحلية، إذ لا تعتبر حتى الآن نسبة مشاركة المرأة فيهما من المؤشرات الأساسية لتمكين المرأة.

- ضعف الحركة النسائية من جهة وضعف اهتمامها بمشاركة المرأة في هذا المجال من جهة أخرى. إن هذين الضعفين ناتجان عن عوامل موضوعية تتصل بالمناخ العام الكابح الذي تعمل فيه هذه الحركة، والذي يولّد أحياناً تمايزاً في الفرص بين الجمعيات النسائية، بين جمعيات حظيت بفرصة الترخيص وجمعيات أخرى ما زالت تسعى جاهدة إليه، ما يفرّق هذه الجمعيات ويضعف من إمكانيات التشبيك الحقيقي بينها، إضافة إلى الكوابح الموجودة في قوانين الجمعيات نفسها، وإلى عوامل ذاتية تتعلق بترتيب أولويات هذه الحركة، وبعدم تمكنها من الوصول إلى القاعدة العريضة من النساء، وبضعف مستوى العمل المؤسساتي فيها.

- ضعف اهتمام المواطنين بشكل عام، والمرأة بشكل خاص، بالإدارة المحلية وبانتخاباتها، والجهل بالقانون وبماهية الإدارة المحلية ومجالات عملها ومدى ارتباط هذه المجالات باحتياجات المواطنين الأساسية.

- آليات الترشح التي لا تراعي البعد الجندري، وغالباً ما تحجم الأحزاب السياسية عن ترشيح نساء. أما المستقلون فيعتمدون إما على وجاهات عشائرية أو زعامات محلية، أو على ملاءة مالية، في حين تفتقد النساء هذه الأشياء جميعاً.

- مازال العمل السياسي مجالاً غير آمن للمرأة في العديد من البلدان العربية، نتيجة غياب قوانين الأحزاب أو تخلف هذه القوانين وضعف ديمقراطيتها، ما يقلل من فرص انتساب النساء للأحزاب، وحتى إقامة صلات مع هذه الأحزاب لجعلها تتبنى مطالب نسائية أو محلية.

- ضعف العمل المدني بشكل عام، والذي يمكن أن يشكل منفذاً واسعاً لمشاركة النساء في الشأن العام ويدفعها إلى الإقبال على المشاركة في الإدارة المحلية.

- ضعف تمكين النساء وارتفاع نسب الأمية بينهن، وكذلك البطالة وارتفاع معدل الخصوبة، واستمرار تحمل المرأة لأعباء الدور الإنجابي، وعدم وجود شبكة خدمات معينة، وتراجع دور الدولة الاجتماعي في العديد من الدول نتيجة الخصخصة واعتماد سياسات السوق، والافتقار إلى شبكات الأمان الاجتماعي.

- انتشار الفساد في المجتمعات، وكونه صفة افتراضية لأصحاب القرار في المجالات كافة، يجعل النساء يحجمن عن المشاركة في الحكم المحلي خشية اتهامهن به.

التوصيات:

إن التحديات الماثلة أمام زيادة تمثيل النساء في المجالس المحلية تحديات جسام، ولا تقف عند جانب أو أكثر، بل تتعدى ذلك إلى كونها تقترب من أن تشكل حلقة مفرغة تجعلنا ندور في دوامتها دون أن نتمكن من تحديد نقطة البداية، وهذا يتطلب عملاً شاملاً ومتكاملاً لتوفير البيئة المناسبة والمشجعة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومن بينها المشاركة في المجالس المحلية، كتعديل القوانين التمييزية وزيادة تمكين المرأة في التعليم والصحة والعمل، وتغيير الصورة النمطية. ولكن هذا لا يعفي من تقديم بعض التوصيات المؤثرة بشكل مباشر على مشاركة النساء في الحكم البلدي، والتي من أبرزها:

- تشجيع الحركة النسائية على إيلاء الاهتمام اللازم بهذا القطاع، وربما يكون من الممكن تنظيم اجتماعات نسائية عربية للتداول في هذا الأمر، وعرض التجارب الناجحة في هذا المجال. كما يلعب التشبيك بين عضوات المجالس المحلية والحركة النسائية دوراً مهماً في هذا المجال.

- التفكير في إمكانية إقامة شبكة للنساء العاملات في المجالس المحلية، ويمكن البدء ببناء الشبكات المحلية، على مستوى المحافظة، ثم على المستوى الوطني. كما يمكن بناء شبكة على المستوى العربي، تعقد اجتماعات لعرض التجارب الناجحة والاستفادة منها، وكذلك لتدريب أولئك النساء على المهارات وبناء قدراتهن.

- دفع الأحزاب لترشيح النساء إلى المجالس المحلية ابتداء من مجالس القرى، ويمكن هنا الاستفادة من التجربة المغربية التي تمثلت بعقد ميثاق شرف بين الجمعيات النسائية والأحزاب لزيادة تمثيل المرأة في البرلمان، وكان من نتائجها رفع مستوى هذا التمثيل من أقل من واحد بالمئة إلى أكثر من ١٠ بالمئة في انتخابات واحدة.

- العمل على ترجمة الاهتمام الحكومي الذي نلحظه في أغلب الخطط والإستراتيجيات إلى التزام بتخصيص حصة للنساء في هذه المجالس، وزيادة هذه الحصة عند وجود آلية التعيين، كتعيين المكاتب التنفيذية للمجالس على المستويات كافة، من الأدنى إلى الأعلى.

- التشبيك بين النساء الممثلات في الإدارة المحلية والبرلمانيات، لتمكين أولئك النساء من إيصال المطالب العامة والخاصة (النسائية) المحلية إلى السلطة التشريعية، بحيث يمكن تحقيقها عبر المطالبة البرلمانية للحكومة، وكذلك عبر اقتراح القوانين اللازمة. ومن شأن تحقيق النجاح في تحقيق هذه المطالب أن يعزز مكانة النساء في المجالس المحلية، ويعزز ثقة المواطنين بقدراتهن على تلبية احتياجات مجتمعهن المحلي.

- التشبيك بين النساء الممثلات في الإدارة المحلية والناشطات السياسيات لدفع أحزابهن للاهتمام بالمطالب المحلية، وإدراجها على لوائحها المطلبية.

- الاهتمام بالتدريب والتأهيل للنساء عضوات المجالس المحلية، والذي يجب أن يشمل زيادة المعرفة القانونية بتشريعات الحكم المحلي.

- تطوير قوانين الإدارة المحلية والحكم المحلي نحو الفصل التام بين رئاسة المجالس ورئاسة الكادر التنفيذي (البلديات)، وأن لا يكون موظفو البلديات أعضاء في المجالس، وأن تكون رئاسة المجلس عبر انتخاب حقيقي من أعضاء المجلس وليس عبر التعيين، إضافة إلى تطوير صلاحيات أعضاء المجالس، وزيادة موازنة هذه المجالس، لأن تحسين المناخ العام لعمل الإدارة المحلية سيساعد أعضاء مجالسها، وبخاصة النساء، في تعزيز الدور المطلوب منهم، ويجعل مشاركتهم مشاركة مؤثرة.

ولكن، عوداً على بدء: إذا كانت المجتمعات البشرية تتطلع إلى الديمقراطية، ليس كغاية بحد ذاتها، بل كآلية لتحقيق التنمية البشرية والأمن الإنساني، والتي تتطلب توسيع الخيارات أمام المواطنين جميعاً، نساء ورجالاً، والأخذ بمقاربة الحقوق الأساسية لهم وليس بمقاربة الاحتياجات، فالحقوق هي حقوق مطلقة تعبر عن الواقع المثالي الذي نطمح إليه، أما الاحتياجات فهي متغيرة ومتبدلة بحسب أوضاع كل مجتمع، محلياً ووطنياً، لذلك لا بد من التأكيد على أن مواجهة التحديات القائمة، والتي تتصل بالمناخ العام، وليس بمشاركة النساء في الحكم المحلي فقط، تتطلب تعميق السيرورة الديمقراطية في المجتمعات، والتي تعني توسيع المشاركة السياسية لنصفي المجتمع، وبحيث تكون هذه السيرورة "بالضرورة" ليست "عمياء جندرياً"، لأنه بحق لا يمكن أن نحلم بالديمقراطية دون مشاركة النساء.

واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في الحكم المحلي

فاطمة سحويل[٢٦]

مقدمة

تفاعل الأردن الرسمي مبكراً مع المناخ الدولي الداعم للنهوض بأوضاع المرأة في أواسط السبعينيات، حيث صدرت الإرادة الملكية في عام ١٩٧٤ بمنح المرأة الأردنية حق المشاركة في الانتخابات النيابية كناخبة ومرشحة، وعدّل لذلك قانون الانتخاب النافذ بالقانون المعدل رقم ٨ لسنة ١٩٧٤. لكن هذه الخطوة الأردنية لم تجد طريقها إلى الترجمة العملية إلا في الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ فما بعد. أما على صعيد الانتخابات البلدية، فقد عدّل قانون البلديات بالقانون المعدل رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢، بحيث بات متاحاً للمرأة الانتخاب والترشيح في الانتخابات البلدية، لكن النساء لم يمارسن هذا الحق إلا في الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٥ وما بعدها. مرت المرأة الفلسطينية بمراحل سياسية مختلفة ومتنوعة، فهي تناضل منذ الانتفاضة الأولى وحتى الآن بكافة أشكال النضال. و قد آن لها الأوان لكي تأخذ دورها على الصعيد السياسي. وبما أن المشاركة السياسية تعد واحدة من أهم مؤشرات ودلالات التنمية في أي مجتمع، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل دون التطرق للمشاركة السياسية، ودون التعرض لدور المرأة في هذه التنمية، وسعيها من أجل التأثير في خطط ومشروعات التنمية من خلال قنوات المشاركة السياسية، وعليه فإن درجة مشاركة المرأة وفاعليتها تنعكس إيجابياً في السياسات التنموية، مع ضرورة التأكيد على أن أية محاولة لفهم ودراسة التغير الاجتماعي لا يمكن عزلها عن دور المرأة باعتبارها تمثل أكثر من نصف المجتمع. ستتطرق هذه الورقة إلى وضع النساء الفلسطينيات في المجالس المحلية " المرحلة الرابعة "[٢٧]

---

٢٦ رئيسة بلدية عبوين (منطقة رام الله) منذ عام ٢٠٠٤، فازت قبلها بعضوية مجلس بلدية بني زيد الشرقية (عبوين كانت جزءاً منها). معلّمة، انتسبت للجامعة العربية، تخصص أدب عربي وتخرجت عام ١٩٧٦. مديرة مدرسة بنات عبوين الثانوية ١٩٦٦- ٢٠٠٤ (رافقت تحول المدرسة من ابتدائية إلى ثانوية). بدأت حياتها الدراسية في مدرسة عبوين الابتدائية، انتقلت بعدها إلى مدرسة الأميرة عالية في عمّان لمواصلة دراستها الإعدادية. ثم عادت إلى رام الله لإكمال دراستها الثانوية، وحصلت على «التوجيهي» عام ١٩٦٥.

٢٧ دنيا الأمل إسماعيل، المرأة الفلسطينية و المشاركة السياسية.

لمحة عامة حول وضع المرأة السياسي في فلسطين

وضع المرأة الفلسطينية في الأحزاب:

تشكل النساء ٥ بالمئة من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح مقابل ٤ بالمئة من الأعضاء في اللجنة الحركية العليا. وفي الجبهة الشعبية تمثل النساء ١٠ بالمئة من عضوية اللجنة المركزية العامة. وتمثل النساء في المكتب التنفيذي لحركة فدا ٣٠ بالمئة، فيما يبلغ تمثيلها ١٩ بالمئة من اللجنة المركزية للحزب نفسه، وهي أعلى نسبة لمشاركة النساء في الأحزاب، رغم أن «فدا» يعد حزباً صغيراً مقارنة مع الأحزاب الأخرى. فيما ترتفع نسبة مشاركة النساء في هيكلية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الضفة الغربية عنها في غزة، فبلغت نسبة النساء في القيادة المركزية في الضفة الغربية ١٨ بالمئة، بينما كان نصيب قطاع غزة ١٣ بالمئة، وفي اللجنة المركزية العامة بلغت نسبتهن في الضفة ١٩,٥ بالمئة، بينما بلغت نسبتهن ١٦,٥ بالمئة في غزة.

ورغم أن نسبة تمثيل النساء في اللجان المركزية التي تعد أهم هيئة لاتخاذ القرار في الحزب، أعلى لدى الأحزاب اليسارية، إلا أنها بقيت متواضعة بالمقارنة مع النسبة الكلية، فضلاً عن أن وجود النساء في مثل هذه اللجان لم يؤد إلى فرض سياسات وبرامج حزبية تتبنى أجنده نسوية تتوازى مع أجنده العمل الوطني.[٢٨]

وضع المرأة في مناصب صنع القرار في المجلس التشريعي:

جرت انتخابات المجلس التشريعي الأولى عام ١٩٩٦، إذ فازت خمس عضوات من النساء فقط من مجموع ٨٨ عضواً في المجلس، أي بنسبة ٥,٦ بالمئة. وفي انتخابات عام ٢٠٠٦ حققت النساء فوزاً أعمق من السابق، إذ بلغت نسبتهن ١٢,٨ بالمئة.

أما على صعيد الحكم المحلي، فقد وصل عدد العضوات في مجالس الهيئات المحلية عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٦٣ امرأة من أصل ما مجموعه ٣٥٩٧ عضواً، أي بنسبة حوالي ١,٧ بالمئة. غير أن إقرار المجلس التشريعي لنظام الكوتا مكّن النساء من تبوّء المكانة القيادية التي تستحقها، وأعطاها فرصة للتغريد في عالم السياسة. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج انتخابات المجالس البلدية التي جرت بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ في عشر مناطق في قطاع غزة، أفرزت فوز ٢٠ مرشحة من أصل ٨٣ مرشحة، ولم يكن هذا هو النجاح الأول الذي مكن المرأة الفلسطينية

٢٨ إسماعيل، دنيا الأمل، المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية، السنة غير متوافرة.

من تحقيق الذات والتحليق نحو مراكز صنع القرار ومشاركة الرجال في الحياة المجتمعية والسياسية؛ فقد سبق أن فازت ٥٢ مرشحة من أصل ١٣٩ مرشحة في انتخابات المجالس البلدية التي جرت بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في ٢٦ هيئة بلدية وقروية في الضفة الغربية. وهكذا يمكن القول إن نسبة النساء في المجالس المحلية تتراوح ما بين ١٧- ١٩ بالمئة في المراحل الأربع من الانتخابات.

أسباب عدم وجود مشاركة عالية للنساء في مراكز صنع القرار:

- البطريركية السائدة في المجتمع والنظرة التقليدية للنساء وعملهن والمجال الذي يجب أن يكونن فيه.
- عدم وجود توجه عام من السلطة في شكل تبني سياسات وبرامج تدعم المرأة في السياسة الرسمية، وغير الرسمية، ما أدى إلى تراجع مكانتها، وإضعاف دورها ومشاركتها.
- وجود قوانين وتشريعات جائرة تسمح بممارسة التمييز ضد المرأة.[29]

ومن هنا تظهر أهمية وجود كوتا نسوية تضمن تواجد نساء في مراكز صنع القرار، إضافة إلى حملات توعية مجتمعية شاملة لكافة شرائح المجتمع وفئاته.

الانتخابات البلدية:

في المرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات، أفرزت الانتخابات ٢٣٦ عضوة مجلس محلي في ١١٤ دائرة، ولم تتمكن بعض النساء من الترشح في ست دوائر انتخابية بسبب موقف المجتمع المحلي.

جرت الانتخابات المحلية «المرحلة الرابعة» في ٤٢ دائرة انتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشملت من المدن: رام الله، البيرة، نابلس، وجنين. كما جرت الانتخابات وفق القانون المعدل لقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية لعام ٢٠٠٥، أي على أساس التمثيل النسبي وكان الترشح فيها على شكل قوائم انتخابية: منها ٦٤ قائمة مستقلة، ٩٩ قائمة ذات انتماء حزبي، ١١ قائمة سجلت على أساس تحالف بين فصلين أو أكثر، تنافست على ٤١٤ مقعداً.

بلغ عدد النساء المرشحات ٢٧٠ امرأة في ٤٢ دائرة انتخابية. فيما بلغ عدد المرشحين الذين تنافسوا في ٤٠ دائرة ١٣١٩ مرشحاً ومرشحة منهم ٢٦٦ امرأة، تنافسوا على ٤١٤ مقعداً.

٢٩ إسماعيل، دنيا الأمل. المرأة الفلسطينية و المشاركة السياسية، بدون تاريخ.

وصل معدل التصويت إلى ٧٣ بالمئة، وقد كانت أعلى نسبة مشاركة في دائرة صفا، إذ بلغت ٩١,٥ بالمئة وأدناها في دائرة البيرة بنسبة ٥١,٤ بالمئة. ويجدر بالذكر أن نسبة الاقتراع في المدن كانت منخفضة بشكل عام[٣٠].

واقع المرأة الفلسطينية في عملية الترشح لمراحل الانتخابات في المجالس المحلية الفلسطينية:

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٥، انتهت المرحلة الرابعة للانتخابات، وأصبحنا أمام حوالي ٥٣٠ عضوة مجلس محلي أفرزتهن الانتخابات خلال عام كامل وفق نظامين انتخابيين ولم تستكمل بعد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كلا النظامين تبنيا التمييز الإيجابي لصالح المرأة، ومن خلالهما وصلت المرأة وتحقق الهدف، ولكن بآلية مختلفة جوهرياً عن الأخرى، إلا أن التأثير الذي أحدثته على صعيد تغيير المفاهيم الاجتماعية، وكذلك على صعيد تفعيل مشاركة المرأة كمرشحة وخاصة المستقلات منهن، وعلى صعيد توفير فرص أفضل لإنجاح عدد أوسع مما قررته الكوتا، كل هذا يطرح سؤالاً لا بد وأن تقف أمامه الحركة النسائية، وذلك بإجراء مقارنة عملية تستهدف تقييم فوائد ومساوئ كل نظام وأيهما يخدم المرأة أكثر.

شرط الترشح :

أفرزت المرحلتان الأولى والثانية من الانتخابات ٢٣٦ عضوة مجلس محلي في ١١٤ دائرة، ولم تتمكن النساء من الترشح في ست دوائر انتخابية بسبب مواقف من المجتمع المحلي ما أدى إلى ترشح امرأة واحدة في دائرتين انتخابيتين، و لم يتمكن النظام المطبق حسب قانون الهيئات المحلية رقم ٥ من حفظ حق المرأة في الترشح، ولذا تم حرمان ١٢ عضوة من الترشح بسبب المواقف المتعنتة. أما بالنسبة للقانون المعدل لانتخاب الهيئات المحلية رقم ١٠ لعام ٢٠٠٥ والمطبق في المرحلتين الثالثة والرابعة واعتمد نظام القائمة النسبية، فقد تجنب الخلل السابق حيث اشترط ترشيح نساء في القوائم وإدراجها بترتيب يضمن نجاحها ووجودها في المجلس[٣١]. ورغم ذلك، فان معظم النساء الشاغلات لمنصب رئيسة البلدية هن ممن حققن أعلى الأصوات، فقد تولت السيدة فاطمة سحويل رئاسة بلدية عبوين، والسيدة فتحية البرغوثي الريماوي، رئاسة بلدية بني زيد الغربية، والسيدة جنيت جانيت خوري رئاسة بلدية رام الله.

٣٠ مؤتمر إعلان نتائج المرحلة الرابعة من مراحل انتخاب مجالس الهيئات المحلية، ٢٠٠٥.

٣١ نزال، ريما كتانة، المرأة الفلسطينية في الانتخابات المحلية ،٢٠٠٦ .

دور الكوتا في إدخال النساء المجالس المحلية:

حسب المادة الرابعة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ (سيداو)، «لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة.» وجاء في المادة ٧ من الاتفاقية نفسها ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في (أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، (ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية، (ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد[٣٢].

وقد تم إقرار نظام الكوتا في القانون الانتخابي بالقراءة الأولى والثانية بتاريخ ٣١ آب/ أغسطس٢٠٠٤ والقاضي «أن لا يقل تمثيل أي من الجنسين في مجالس الحكم المحلي عن ٢٠ بالمئة، ما وفر حداً أدنى من مقاعد المجلس للنساء، وقد تم فعلاً انتخاب ٥٢ امرأة في ٢٦ مجلساً محلياً في المرحلة الثالثة من انتخابات المجالس المحلية، ٣٣ امرأة منهن خارج نظام الكوتا.

العوامل التي ساعدت النساء على الترشح:

١- خلق نظام الكوتا بيئة إيجابية للترشح .

٢- كان هناك تقاطع كبير بين الأحزاب السياسية والعائلة، حيث يصعب في مجتمعاتنا الفصل بينهما، وكثيراً ما تم استخدام العائلات والحمايل لصالح الحزب، أو استخدام الانتماء العائلي لحشد أصوات للأحزاب.

٣- توظيف موارد كل من العائلة والحزب المادية والبشرية والثقافية.

٣٢ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩.

تجربة رئيسة بلدية عبوين السيدة فاطمة سحويل:

قرية عبوين

بلدة فلسطينية قديمة، تقع شمال غرب رام الله والبيرة، تحتوي على العديد من ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي، إضافة للمنطقة التاريخية لبلدتها القديمة، بمبانيها التاريخية المتميزة ونسيجها المعماري المتجانس. فيها العديد من المواقع الأثرية والخرب والتي يعود تاريخها للكنعانيين، كما تزينها المعالم الأثرية الطبيعية، المزروعة بأشجار الزيتون المسلسلة، وفيها من الينابيع ما يزيد على ١٧ ينبوعاً.

هي إحدى قرى مشيخات النواحي، وكانت مقراً لتسع عشرة قرية يطلق عليها بني زيد منذ العهد الأيوبي، ذلك أن صلاح الدين الأيوبي، بعد أن حرر القدس، بمساعدة القبائل المحلية، كافأ هذه القبائل بالقرى من أجل إعمارها، وهي تتميز بما يلي:

- تعتبر من القرى الحاكمة (الكراسي) في منطقة جبال القدس، وقد تشكلت في القرنين الثامن والتاسع عشر.
- يوجد فيها العديد من القصور التاريخية والأثرية، حيث تشكل طرازاً معمارياً فريداً، فقصور آل سحويل، وقلعة الشيخ خليل سحويل لها بوابات تشبه بتصميمها بوابات باب العمود.
- تحتوي على ١٦٣ مبنى تاريخياً موثقاً ومصوراً، وهي موثقة لدى مركز رواق في كتاب طبع بالتعاون مع بلدية عبوين في عام ٢٠٠٦.
- بلغ عدد القرى الكراسي في فلسطين ٢٤ قرية على رأس كل قرية عائلة ذات جاه، وكانت عبوين إحداها.
- اسم قرية عبوين مستمد من كلمة "عاب" وهي كنعانية الأصل وتعني الغابة الكثيفة الأشجار.

بلدية عبوين:

تاسست بلدية عبوين كبلدية مستحدثة بموجب القرار الوزاري رقم ٥٧ بتاريخ ١٤ آذار/ مارس٢٠٠٥، وقد كانت قبل ذلك ضمن بلدية بني زيد الشرقية، حيث كانت تضم ثلاث قرى، هي: عبوين، عارورة، ومزارع النوباني.

تم فصل بلدية عبوين عن بلدية بني زيد الشرقية، نتيجة الخلاف الحاصل بين القرى الثلاث، حيث أجريت الانتخابات ضمن المرحلة الاولى، وقد ترشح لها ٣٧ مرشحاً ومرشحة، حيث فازت السيدة فاطمة سحويل بأعلى الأصوات بواقع ١٥٤١ صوتاً بنسبة ٨٦ بالمئة من التجمعات الثلاثة، وبنسبة ٩٦ بالمئة من أصوات عبوين، بفارق يزيد بأكثر من ٢٠٠ صوت عن الفائز الثاني الذي حصل على ١٣٢٨ صوتاً. وجاء في المرتبة الثالثة امرأة ثانية حصلت على ١٢٩٨ صوتاً.

كان الاتفاق بين القرى الثلاث أن يتولى رئاسة البلدية، من يحصد أعلى الأصوات ويكون ذا كفاءة، ومعرفة وخبرة سابقة، وله سجل إنجازات حافل، بالإضافة إلى التعليم الجامعي، وبعد فوز سحويل رفضت كل من قرية عارورة، ومزارع النوباني توليها رئاسة البلدية كونها امرأة، وكون عادات المجتمع ترفض وجود امراة، بسبب اعتقادهم أنها غير قادرة على الاتصال والتواصل مع المجتمع المحلي والإقليمي والدولي، مع أن واقع الإنجازت يعكس غير ذلك. ومع إصرار أهالي قرية عبوين على التمسك بتولي السيدة فاطمة سحويل، فقد تم استحداث البلدية، وتم تعيينها كأول رئيسة بلدية.

العقبات التي واجهت نساء بلدية عبوين:

هناك الكثير من العقبات التي واجهت النساء اللواتي خضن الانتخابات المحلية أهمها:

١. طبيعة تحالفات الكتل الانتخابية التي ساد فيها تغليب المصلحة الخاصة ، حيث ترشحت ضمن كتلة الشهيد ياسر عرفات، وذلك ضمن ١٣ عضواً/ة آخرين محسوبين على الكتلة نفسها، حيث كانت موضع ثقة بأن تتولى رئاسة البلدية نظراً للنجاحات التي حققتها طوال فترة حياتها، والتي عملت فيها كمديرة لمدرسة بنات عبوين الثانوية.

٢. الإصرار على استقطاب المنتخبين/ات بغض النظر عن قناعاتهم/ن نظراً للتنافس بين الأحزاب السياسية، فساهم ذلك في فقدان عدد بسيط من الأصوات الانتخابية للسيدة فاطمة سحويل، إذ عملت الكتلة المنافسة (كتلة الإصلاح الاسلامية) على عدم انتخاب السيدة فاطمة، إلا أنه نظراً لنجاحها في إدارة وتوسيع وتطوير المدرسة وأنشطتها

الاجتماعية، وللثقة العالية التي كسبتها في القرية في حل المشاكل التي تواجه التلميذات بالتعاون مع أسرهن، فقد تم انتخابها من معظم النساء والرجال ولم تفقد الكثير من الأصوات.

٣. هناك عقبات واجهت رئيسة البلدية من حيث حداثة البلدية، ففي حين كانت معظم البلديات المنتخبة الأخرى مستقرة، من حيث المكان، والتمويل، والمشاريع، كانت بلدية عبوين تفتقد إلى المقر الرئيسي لوجودها، والأثاث المكتبي، والأجهزة، والموارد المالية، إلا أنها استطاعت في أقل من شهر أن توفر كافة هذه الاحتياجات الأساسية، وبدأت بعقد اجتماعات متلاحقة من أجل تحديد احتياجات المجتمع المحلي ووضع خطة هيكلية أساسية شملت البنية التحتية والمرأة، والطفل، والتعليم، والصحة، والبيئة...إلخ.

٤. التنافس بين البلديات المجاورة على المشاريع الموجودة، من خلال توجيه رسائل إحباطات للمؤسسات، وللجمهور، ومقارنة ذلك مع بلديات أخرى قديمة بالرغم من حداثة البلدية.

الاستراتيجيات التي استخدمتها المرشحات

فاطمة سحويل في سطور

فاطمة طاهر أحمد سحويل من مواليد قرية عبوين في ١٩٤٥، وهي من عائلة عريقة ممتدة تعتبر من أولى العائلات التي سكنت بلدة عبوين، أكملت تعليمها بمدرسة عبوين الابتدائية، ثم انتقلت إلى عمّان وأكملت دراستها الإعدادية في مدرسة الأميرة عالية، ثم عادت لتمارس رحلتها العلمية ولتكمل المرحلة الثانوية في مدينة رام الله. ولم تكن طريقها نحو العلم سهلة، بل إن والدها رحمه الله قد توفي في عام ١٩٦٥ أثناء دراستها للثانوية العامة (التوجيهي).

تحملت بعد ذلك أعباء مسؤولية ومصاريف البيت، نظراً لإكمال أخيها الدكتور ربحي دراسته خارج الوطن، إذ توظفت كمعلمة فور انتهائها من المرحلة الثانوية. انتسبت للجامعة العربية تخصص أدب عربي، بالرغم من اتجاهها العلمي، وتخرجت في عام ١٩٧٦.

عملت كمديرة لمدرسة بنات عبوين منذ عام ١٩٦٦، وكانت حينذاك مدرسة ابتدائية، وبصفوف مجمعة ثلاث شعب حتى السادس. وبدأت جاهدة على تطويرها وإضافة غرف صفية، وتحسين بنيتها التحتية والتقنية إلى أن أصبحت مدرسة ثانوية، مجهزة تقريباً بكل ما تحتاجه من متطلبات المرحلة، وبقيت فيها حتى نهاية عام ٢٠٠٤.

عملت كعضوة في مجلس بلدية بني زيد الشرقية، والتي كانت تضم التجمعات السكانية الثلاثة (عبوين، عارورة، مزارع النوباني)، وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ قررت خوض انتخابات البلدية، لتحصد أعلى الأصوات متفوقة بذلك على ٣٧ مرشحاً ومرشحة، ولتثبت للمجتمع مرة أخرى أن النساء لديهن قدرة على العمل تفوق ما يقوم به الرجال، وأن المجتمع يدعم المرأة العاملة التي تخدم وطنها، ما يجعلها شريكة في النضال والتنمية.

عناصر الخطة الانتخابية للمرشحة فاطمة سحويل:

١- التاريخ المجتمعي للسيدة فاطمة سحويل، فهي إحدى النساء القليلات في بلدة عبوين التي استطعن الدخول في معترك الحياة العملية، بالرغم من التعقيدات الاجتماعية في ذلك الوقت، فقد كانت مربية للعديد من الأجيال، ومتفهمة لكثير من المشاكل الاجتماعية، ما جعلها في أحيان كثيرة تقوم بدور المصلحة الاجتماعية، وهذا ما جعل منها محل ثقة لمعظم أفراد القرية، وقد انعكست ثقة الناس لها في نتائج الانتخابات. ونظراً لنجاحاتها المتراكمة، فإن ذلك عزز فكرة خوض الانتخابات لديها.

٢- التركيز على المهنية والقدرة على العطاء، فأهالي بلدة عبوين عرفوا السيدة فاطمة سحويل على مدى أربعين عاماً تقريباً، عملت خلالها كمديرة للمدرسة، وقد شهدها أهالي البلدة تكرس حياتيها لتطوير المدرسة، ونقلها من مدرسة صغيرة مؤلفة من ثلاث غرف لتصبح مدرسة كبيرة يدرس فيها ما يزيد عن ٤٠٠ طالبة، مدرسة تحتوي على جميع المرافق التعليمية والعلمية.

٣- استهداف جميع الأهالي دون استثناء في الحملة الدعائية. فقد عمدت إلى الاجتماع بنساء القرية وعرضت عليهن فكرة خوضها الانتخابات، ولقيت منهن كل تشجيع. إذ عقدت اجتماعاً أولياً لعدد من طالبات الجامعة من بنات القرية، وناقشت فيه أمر ترشحها لانتخابات البلدية، وقررن الدعوة لاجتماع أوسع، وقد تطوعت الطالبات لتوزيع بطاقات الدعوة على النساء، لتحصل في النهاية على اجتماع شارك فيه ما يزيد عن ٦٠٠ امرأة، جميعهن أيدن مشاركتها في الانتخابات.

وكان الرجال أيضاً في بلدة عبوين متحمسين للفكرة، حيث تلقت السيدة سحويل العديد من الاتصالات والدعم والتأييد. وعندما عرض عليها قادة حركة فتح في القرية تشكيل قائمة لخوض الانتخابات باسم الحركة، وافقت على ذلك لقناعتها بأن لدى حركة فتح إمكانات أكبر على

الاتصال وتحقيق الإنجاز. وقد كان ذلك برغبتي مقابل أن أكون مرشحة لرئاسة البلدية، وهو ما وافقت عليه الحركة دون تردد، وقد كان ذلك دافعاً قوياً لدعمهم لي بعد أن رفضت كل من قريتي عارورة، ومزارع النوباني أن أصبح رئيسة بلدية بعد فوزي وتفوقي في الانتخابات، وقد كانوا عوناً لي في تسلم مهام البلدية في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ . ورغم عدم فوز بعض النساء في الانتخابات إلا أن التجربة بحد ذاتها كانت مهمة لجميع النساء اللواتي ترشحن للانتخابات، حيث أن دخول هذا المعترك، يعني استثماراً أمثل للموارد والطاقات البشرية، لتحقيق التنمية والبناء للمجتمع الفلسطيني.

العوامل التي ساعدتني على النجاح في الانتخابات:

١. العمل المجتمعي طوال أربعين عاما في التعليم كمديرة مدرسة.

٢. دعم المجتمع المحلي بكفاءة.

٣. الصفات الذاتية: قوة الشخصية، الجرأة، والقدرة على الإقناع.

٤. وجود علاقات اجتماعية واسعة[٣٣].

الانجازات التي حققتها رئيسة بلدية عبوين:

من خلال تجربتي الشخصية كرئيسة بلدية لمدة ثلاث سنوات، تميزت فيها البلدية بالعمل الدؤوب، والنشاط المستمر، لرفع مكانة البلدية، وتثبيتها على الأرض كبلدية مستحدثة بدأت من الصفر في مقر مستأجر حتى تقوم بالدور المنوط بها في خدمة المجتمع المحلي، وتطوير عمل البلدية من مؤسسة خدماتية، إلى جسم تنموي ينهض بالمجتمع المحلي في جميع مجالات الحياة والنواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والثقافية، والصحية، والرياضية، والبيئية، والعمل على تطوير البنية التحتية من طرق وماء وكهرباء وغيرها. وقد حرصنا أن نعدّ برنامجنا على أساس الاحتياجات الحقيقية لأبناء بلدتنا، وبما يخلق نموذجاً تنموياً يحتذى به من قبل بلدات أخرى في المستقبل. وخلال ذلك فقد حققت البلدية الانجازات التالية:

١- تأثيث وتجهيز مقر بلدية عبوين، حيث تسلمت مهامها كرئيسة بلدية مستحدثة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، حيث كانت بلا مقر، ولا أثاث، ولا سجلات، حيث تم توفير كافة الأجهزة والأثاث في غضون أقل من شهر. وتم خلال ذلك وضع خطة هيكلية أساسية

٣٣ حجل، نادية، النساء و انتخابات المجالس المحلية، دورية دراسات المرأة، ٢٠٠٥.

لكافة الاحتياجات، والمتطلبات، شملت البنية التحتية، المرأة، الطفل، التعليم، الصحة، المواصلات، البيئة... إلخ. ومؤخراً تم الحصول على أثاث وأجهزة للبلدية بقيمة ٢٥ ألف دولار عن طريق مؤسسة وعد، وعن طريق المحافظة.

٢- شق الطرق الرابطة وأبرزها طريق واد البلاط، حيث يختصر هذا الطريق المسافة بين بلدة عبوين ومدينة رام الله إلى النصف تقريباً، وقد كانت الطريق في البداية طريقاً زراعياً تم شقها عن طريق مؤسسة الإغاثة الزراعية، إلا أن جهود رئيسة البلدية أدت إلى الحصول على تمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لتجهيز الطريق كطريق رئيسية وذلك بطول ستة كيلومترات، وبعرض عشرة أمتار، ستة منها إسفلت (مزفت). وقد تم إنجاز المشروع بنسبة تصل لأكثر من ٩٠ بالمئة، وبقيت المشكلة الأساسية بوجود مخرج للشارع، حيث تقع ضمن المنطقة C والخاضعة للسيطرة الإسرائيلية بالكامل، إلا أن الاتصالات التي قامت بها البلدية أثمرت بالحصول على الموافقة الأمنية الإسرائيلية، وبقيت الموافقة الفنية، والتخطيط والحصول على الترخيص.

٣- انجاز وتجهيز بناء مدرسة أساسية، حيث تم الحصول على منحة بقيمة ٤٠٠ ألف دولار أمريكي، من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وتم انتظام الطلبة في المرحلة الأساسية منذ بداية العام، حيث تم تجهيز مدرسة أساسية نموذجية، مختلطة. وقد شمل المشروع المدارس الثانوية لكل من الذكور والإناث، إذ تم إضافة غرف صفية للذكور، وإنشاء قاعة ووحدات صحية لمدرسة البنات.

٤- شق الطرق الزراعية: فقد قامت بلدية عبوي، من خلال المشاورت والاتصالات مع العديد من المؤسسات المانحة، بتمويل شق العديد من الطريق الزراعية التي تخدم المزارعين في الوصول إلى أراضيهم، وللتقريب عليهم. ومن ابرز الطرق:عين السفلى- الكروم، وذلك بكلفة ٦٠ ألف دولار وبطول أربعة كيلومترات، وقد ساهمت البلدية بـ ١٥ ألف دولار وبتمويل من مؤسسة معاً.

٥- بناء العديد من الجدران الاستنادية: حيث تعتبر بلدة عبوين جبلية ويوجد فيها منحدرات وعرة. ومن أجل حماية المواطنين، وإجراءات السلامة على الطرق، فقد عمدت البلدية إلى إنشاء هذه الجدران، وأبرزها بناء جدارين على طريق البلدة القديمة بطول ٥٠ متراً تقريبا وبارتفاع خمسة أمتار.

٦- إنشاء آبار جمع المياه، حيث تم إنشاء أكثر من ٤٠٠ بئر جمع مياه للمنازل من مؤسسة معاً وبتمويل من مؤسسة الطاقة.

٧- توسيع شبكة الكهرباء، بالرغم من الحاجة إلى مزيد من التوسع، وتغيير الشبكة المتهرئة، ونقل خطوط الضغط العالي إلى أماكن أخرى، أو وضعها تحت الأرض.

٨- توسيع شبكة الماء بالتعاون مع مؤسسة الهيدرولوجيين الفلسطينية، وما زالت هناك حاجة إلى المزيد، نظراً لتزايد عدد السكان.

٩- تأسيس وتأثيث جمعية سيدات عبوين الخيرية، حيث تم تزويد الجمعية بأجهزة ومعدات الكترونية مثل: كمبيوترات عدد ٧، طابعات عدد ٢، وسكانر عدد ٢. وكذلك تم تزويد الجمعية بمعدات للياقة البدنية.

١٠- الحصول على ٣٠ ألف دولار أمريكي من المنحة الماليزية للمشاريع الصغيرة عن طريق المحافظ، وذلك لتعبيد طريق ترابي بطول كيلومتر واحد، وقد ساهمت البلدية بـ ١٠ آلاف دولار.

١١- ترميم الآثار والقصور التاريخية في بلدة عبوين: أبرزها ترميم قلعة آل سحويل حيث حصلت البلدية على مبلغ ٥٠ ألف دولار أمريكي، من أجل ترميمه وذلك بمنحة ألمانية عن طريق مؤسسة رواق.

مشاريع تحت التنفيذ:

هي المشاريع التي تم توقيع العقود بشأنها مع المانحين، وقد بدأت البلدية بتنفيذ الأنشطة من أجل إنجازها، وهذه المشاريع، هي:

١- مشروع تدوير النفايات الصلبة بالتعاون مع البلديات المجاورة وهو من أهم المشاريع البيئية، حيث تم إعداد فكرة المشروع، وتجهيز أنشطته من قبل البلدية، وقد تمت الموافقة عليه من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبكلفة ٣٨٠ ألف دولار حيث سيتم عمل ما يلي من اجل إنجاح المشروع:

- عمل دورات لتوعية الأهالي لفصل النفايات.
- عمل حملات دعائية للأهالي.
- إعداد منشورات حول المشروع وأهميته.

٢- إعادة تأهيل الينابيع داخل البلدة، حيث يوجد العديد من الينابيع تتسرب مياهها إلى داخل الأرض ما يجعل الفاقد في المياه كبير ولأجل ذلك قامت مؤسسة الهيدرولوجيين بتمويل البلدية بمشروع قيمته ١٠٠ ألف دولار، من أجل عمل خزانات، ومضخات لخزان مرتفع، وتوزيع شبكة لعدد من المنازل تحت إشراف البلدية، والمحافظة على مياه الينابيع، ومد خطوط للأراضي الزراعية.

٣- حصلت البلدية على منحة بقيمة ٧٠ ألف دولار لإنشاء مقر للبلدية وقاعة، وهذا المبلغ تم طرح العطاء له.

مشاريع ملحة تحت الطلب:

١. تأهيل ملعب كرة القدم بجدار استنادي طوله ١٠٠ متر، وبارتفاع ستة أمتار، ووضع شبك وزوايا له، وتركيب إنارة له، وفرش أرض الملعب بالرمل. تكلفة هذا المشروع ٨٠ ألف دولار أمريكي.

٢. إنشاء مجمع خدمات للمرأة، يضم قاعة للجمعية، وروضة أطفال، وهذا مشروع مهم وحيوي، وقد تم الحصول على شبه موافقة له من قبل مؤسسة K.F.W قبل سنة، إلا إن الانتخابات التشريعية الأخيرة وانعكاساتها من فوز حماس أدى إلى توقيف كافة المشاريع بما فيها الطرق.

٣. تعبيد طرق داخلية بمسافة ٧ كم مع دخلات تجمعات سكانية كثيفة، لأنها ترابية ووعرة.

٤. حديقة عامة: العائق الوحيد هو استهلاك الأرض.

٥. مشروع للصرف الصحي بالشراكة مع بلدات مجاورة عبوين- سنجل- جلجليا وهذا المشروع يكلف ستة ملايين دولار أمريكي تقريباً.

٦. حديقة ألعاب للأطفال.

٧. مسبح حيث أن المياه متوافرة، ولكن الصعوبة في التمويل، والحصول على الأرض.

٨. تأسيس منطقة صناعية، حيث أن المحادد والمصانع قائمة في المواقع السكنية ما يسبب أزمة سير وإزعاج وتلوث.

عقد الاجتماعات:

يتم عقد الاجتماعات بشكل دوري، ومنتظم، ويعقد الاجتماع كل أسبوع مرة، وقد حدد بيوم الثلاثاء الساعة السابعة والنصف مساءً، وقد اتخذ قرار هذا التوقيت بالإجماع، بين أعضاء المجلس البلدي، حيث يتم إبلاغ الأعضاء وتذكريهم بالاجتماع، وبأجندته قبل يوم أو يومين من الاجتماع. ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع، وتعتبر القرارات نافذة بموافقة أكثر من الثلثين.

العلاقات مع عضوات ورئيسات البلديات الأخرى:

ما زالت العلاقات بيني وبين عضوات المجالس البلدية الأخرى تقتصر على الاتصال والتنسيق، ولم تصل لحد التشبيك، حيث يتم تبادل الاتصالات من أجل معرفة العقبات، وكيفية حلها، ويتم الالتقاء مع عضوات المجالس البلدية من خلال: ورشات العمل، الدورات التدريبية، والمؤتمرات والندوات الدولية.

خاتمة وتوصيات:

ساهمت مئات من النساء العربيات الطليعيات في مسيرة الكفاح الوطني والمجتمعي لبلدانهن على حد سواء من أجل التخلص من المعيقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن الموروثات السلبية. وكان للمرأة الفلسطينية نصيبها من ذلك الكفاح الوطني، وها هي تخوض اليوم معترك العمل السياسي من خلال مشاركتها في المجلس التشريعي والمجالس المحلية، وهو ما يؤكد أنها شريكة في النضال والتنمية.

تقديراً للمرأة العربية وتشجيعاً لها على مواصلة النضال والبناء، نتقدم للمؤتمر بالتوصيات التالية:

- فتح قنوات الاتصال فيما بين النساء العربيات الشاغلات لمناصب في مجالس الحكم المحلي في الدول العربية من أجل تبادل الخبرات والمعلومات.

- دعم وتمكين المرأة في المجالس المحلية والبلديات من خلال:

١. الدورات.

٢. الندوات الإقليمية والدولية.

٣. ورشات العمل حول مواضيع مثل: القيادة الحكيمة، صنع القرار، الأمور الإدارية والمحاسبية...إلخ.

- إعداد دليل يحتوي على أسماء النساء اللواتي يشاركن في صنع القرار في الوطن العربي، بمن في ذلك النسء العربيات في المجالس البلدية والمحلية، ومواقع وطرق الاتصال بهن، وعناوينهن.

- مساعدة النساء اللواتي يشاركن في صنع القرار على تحقيق النجاحات لزيادة الثقة بالمرأة وتشجيعها على المشاركة، لان أي إخفاق يؤثر تأثيراً سلبياً على المرأة.

تطور المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في البلديات ١٩٩٥ - ٢٠٠٧

حسين أبورمان[٣٤]

تفاعل الأردن الرسمي مبكراً مع المناخ الدولي الداعم للنهوض بأوضاع المرأة في أواسط السبعينيات، حيث صدرت الإرادة الملكية في عام ١٩٧٤ بمنح المرأة الأردنية حق المشاركة في الانتخابات النيابية كناخبة ومرشحة، وعدّل لذلك قانون الانتخاب النافذ بالقانون المعدل رقم ٨ لسنة ١٩٧٤. لكن هذه الخطوة لم تجد طريقها إلى الترجمة العملية إلا في الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ فما بعد. أما على صعيد الانتخابات البلدية، فقد عدّل قانون البلديات بالقانون المعدل رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢، بحيث بات متاحاً للمرأة الانتخاب والترشيح في الانتخابات البلدية، لكن النساء لم يمارسن هذا الحق إلا في الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٥ وما بعدها.

مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية ١٩٩٥ و١٩٩٩:

يعود الفضل في اكتشاف الفرصة المتاحة أمام النساء للمشاركة بالتعيين في عضوية المجالس البلدية لسمو الأميرة بسمة بنت طلال التي اغتنمت التوجه الذي أقر عام ١٩٩٥ لإجراء الانتخابات في كل بلديات المملكة في يوم واحد، فكان أن بادرت إلى المطالبة بتعيين ٩٩ سيدة ضمن مجموع اللجان التي شكلتها الحكومة آنذاك للإعداد للانتخابات.

أعطت هذه التجربة ثمارها بحفز ١٩ سيدة لخوض الانتخابات البلدية للمرة الأولى في تاريخ المملكة وفوز تسع منهن بعضوية مجالس بلدية، وواحدة بمنصب رئيسة مجلس بلدي. وحيث أن قانون البلديات كان يبيح لمجلس الوزراء تعيين اثنين إضافيين لعضوية كل مجلس بلدي، فقد استجاب مجلس الوزراء لطلب الأميرة بسمة بتعيين ٢٣ سيدة في عدد من المجالس البلدية.

---

٣٤ مدير تحرير جريدة السجل الأسبوعية. المدير التنفيذي السابق لمركز الأردن الجديد للدراسات. نائب رئيس تحرير مجلة «قضايا المجتمع المدني». كاتب عمود أسبوعي في جريدة الرأي اليومية. مدير عام جريدة الأهالي الأسبوعية ١٩٩٣/١٩٩٤. مدير تحرير مجلة «الأردن الجديد» الفصلية، (١٩٨٤-١٩٩٠). محرّر لما يزيد على٣٥ كتاباً. مؤلف دليل النقابات المهنية الأردنية، ١٩٩٥، ومؤلف مشارك لكتب ذات الصلة بالمجتمع المدني والتنمية الديمقراطية والحياة البرلمانية. له دراسات منشورة حول الانتخابات، البرلمان، النقابات العمالية والمهنية، النشرات المدنية، التعليم، المرأة. شارك في عشرات المؤتمرات والندوات داخل الأردن وخارجه.

في الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٩، ارتفع عدد المرشحات إلى ٤٣ مرشحة، نجحت منهن ثماني سيدات بعضوية مجالس بلدية، وتلا ذلك تعيين ٢٥ سيدة في عدد من المجالس البلدية في المملكة، من خلال استخدام المادة في قانون البلديات التي تجيز لوزير البلديات بموافقة مجلس الوزراء إضافة عضوين الى أي مجلس بلدي، في مصلحة التمثيل النسائي.

التمثيل النسائي فيالانتخابات البلدية ٢٠٠٣:

اكتست الانتخابات البلدية التي جرت في تموز/يوليو ٢٠٠٣، مظهراً باهتاً بسبب مصادرة حق الأهالي في انتخاب كامل المجالس التي تمثلهم وتعيين حوالي نصف عدد الأعضاء ورؤساء جميع المجالس البلدية.

اقتصر عدد الفائزات بعضوية مجالس بلدية على خمس سيدات في محافظات إربد وعجلون والبلقاء أو ما نسبته ٠,٩ بالمئة من مجموع الفائزين، وهذا يعكس حقيقة أن فرص الفوز أمام السيدات قد تقلصت كثيراً، لأن عدد المقاعد المتاحة للتنافس الانتخابي قد هبط بدرجة كبيرة مع تقليص عدد البلديات إلى٩٩ بلدية فقط بعد أن كان يزيد على ٣٠٠ بلدية. كذلك فإن فرصة الفوز أمام السيدات وبخاصة في الدوائر التابعة للبلديات الكبرى، قد أصبح أكثر تعقيداً لأنه أصبح تنافساً على مقعد واحد بدل أن كان في الانتخابات السابقة تنافساً لانتخاب مجلس كامل. بهذا اقتصر عدد المرشحات في انتخابات ٢٠٠٣ على ٤٠ سيدة أو ما يعادل ٢,٤ بالمئة من مجموع المرشحين.

هذا وقد تلا إجراء تلك الانتخابات تعيين ٩٩ سيدة: ٣ منهن في أمانة عمان الكبرى، و٩٥ ضمن ٩٨ مجلساً بلدياً، أما السيدة الأخيرة، فقد عينت بمنصب رئيسة مجلس بلدية الحسا بمحافظة الطفيلة (انظر الجدول رقم ١). وتجدر الإشارة إلى أنه ما دام أن التعيينات كانت في تلك الانتخابات مكوناً أصيلاً من مكونات نظام الانتخاب للمجالس البلدية، فإن تعيين هذا العدد من النساء الذي يساوي ٢٧,٢ بالمئة من مجموع الأعضاء المعينين لم يكن ينطوي على أية معاملة تفضيلية لهن إلا من حيث أنه لولا مبادرات سمو الأميرة بسمة بشأن التعيينات النسائية في المجالس البلدية لربما تم تجاهل وجودهن أو اقتصرت التعيينات على عدد رمزي محدود.

إن إجمالي تمثيل المرأة في انتخابات ٢٠٠٣ بلغ ما بين الانتخاب والتعيين ١٠٤ سيدات من أصل ١٠٥٠ عضواً هم مجموع الأعضاء المنتخبين والمعينين في كل من أمانة عمان الكبرى والمجالس

البلدية كافة، وهذا التمثيل النسائي يعادل تقريباً نسبة ١٠ بالمئة من إجمالي عضوية المجالس البلدية وأمانة عمان الكبرى، كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (١)

التمثيل النسائي في الانتخابات البلدية ٢٠٠٣

المحافظة	عدد البلديات	عدد المنتخبات	عدد المعينات	إجمالي عدد النساء
أمانة عمان الكبرى	*20*	___	3	3
العاصمة	8	___	8	8
الزرقاء	7	___	6	6
البلقاء	9	1	*9*	10
مأدبا	4	___	4	4
إربد	18	3	18	21
عجلون	5	1	4	5
جرش	5	___	5	5
المفرق	18	___	17	17
الكرك	10	___	9	9
الطفيلة	4	___	5 *	5
معان	7	___	7	7
العقبة	4	___	4	4
المجموع	99 +1	5	99	104

(*) يشتمل على تعيين المهندسة رنا الحجايا رئيسة لبلدية الحسا.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى الجريدة الرسمية، ملحق العدد ٤٦١٦، تاريخ ١٧ آب/أغسطس سنة ٢٠٠٣.

الجدول رقم (٢)
هيكل البلديات حسب أعداد المنتخبين والمعينين
ونسبة تمثيل المرأة ٢٠٠٣

المحافظة	عدد الدوائر	عدد المنتخبين	عدد المعينين	مجموع الأعضاء	عدد النساء	التمثيل النسائي %
أمانة عمان الكبرى	*20*	20	20	40	3	%7.5
العاصمة	30	44	37	81	8	%9.9
الزرقاء	23	40	38	78	6	%7.7
البلقاء	36	54	*46*	100	10	%10
مأدبا	12	22	18	40	4	%10
إربد	92	123	92	215	21	%9.7
عجلون	17	27	21	48	5	%10.4
جرش	20	28	21	49	5	%10.2
المفرق	51	80	77	157	17	%10.8
الكرك	42	61	43	104	9	%8.7
الطفيلة	10	19	19	38	5	%13.2
معان	20	36	30	66	7	%10.6
العقبة	12	20	14	34	4	%11.8
المجموع	385	574	476	1050	104	%9.9

المصدر: اعد هذا الجدول بالاستناد الى الجريدة الرسمية، ملحق العدد ٤٦١٦، تاريخ ١٧ آب/أغسطس سنة ٢٠٠٣.

إن عدد السيدات الفائزات في الانتخابات البلدية ٢٠٠٣ هو الأقل مقارنة مع الانتخابات البلدية السابقة في عام ١٩٩٩ (٨ سيدات)، وفي عام ١٩٩٥ (١٠ سيدات). وهذا يعني أن عملية الدمج للبلديات، والتي قلصت عدد البلديات الى ٩٩ بلدية عدا أمانة عمان الكبرى، لم تكن في مصلحة مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية التنافسية، وذلك بسبب انخفاض فرص المنافسة الانتخابية، لا بل اشتداد المنافسة على المقعد الواحد.

ففي عشرات البلديات الصغيرة كانت المرأة تنافس على مقعد أو أكثر قليلاً من أصل عدة مقاعد تتراوح بين ستة إلى تسعة مقاعد أو أكثر قليلاً، ولكنها منذ عام ٢٠٠٣ أصبحت تنافس في هذه البلديات على مقعد واحد، حيث بلغ عدد الدوائر ذات المقعد الواحد ٢٥٧ دائرة وهو ما

يعادل ثلثي مجموع الدوائر في سائر المجالس البلدية عام ٢٠٠٣، في ضوء عمليات الدمج التي حولت عشرات المجالس البلدية الى دوائر فردية، أي بمقعد واحد، وهذا يقلص فرص المرأة في الفوز، ويجعل الفوز مسألة خاضعة للصدفة في هذه الدائرة أو تلك، وهذا ما حصل بالفعل في انتخابات ٢٠٠٣.

إن البنية الراهنة للمجالس البلدية مفتوحة على المستقبل أكثر من البنية القديمة، فالتطور العمراني على مستوى المدن وما يحيط بها من بلدات وقرى يواصل انتشاره وتمدده بحيث أن البلديات الجديدة التي تشكلت من دمج البلديات المتجاورة سوف تتحول في غضون عقد من الزمان إلى بلديات موحدة. وبالتالي، فقد كان من المتوقع أن تبقى البلديات المندمجة على حالها في إطار القانون الجديد ما يعني أن ظروف المشاركة النسائية للمرأة في انتخابات البلديات ستبقى صعبة لو لم يتم الأخذ بنظام الكوتا النسائية، وهو النظام الذي عمل تجمع لجان المرأة الوطني الأردني جاهداً من أجل تبني الحكومة له، حيث توج التجمع جهوده على هذا الصعيد بعقد مؤتمر وطني بعنوان: كلنا شركاء في البلديات بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وأوصى هذا المؤتمر باعتماد كوتا نسائية لا تقل عن ١٦,٨ بالمئة لضمان تمثيل متوازن للمرأة بحده الأدنى في جميع البلديات دون استثناء. واستجابت الحكومة لمطلب الحركة النسائية والمجتمع المدني بتخصيص كوتا للنساء، واقترحت أن لا تقل نسبته عن ٢٠ بالمئة في إطار قانون البلديات الجديد، وهو ما حاز على موافقة البرلمان الأردني.

التمثيل النسائي في الانتخابات البلدية ٢٠٠٧:

تميزت الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٧ إذاً، بتخصيص كوتا للنساء بنسبة لا تقل عن ٢٠ بالمئة من عضوية المجالس البلدية ومجلس أمانة عمان الكبرى، وقد شجع هذا أعداداً كبيرة نسبياً من النساء على خوض معترك هذه الانتخابات، حيث بلغ عدد المقاعد المحجوزة للنساء ٢١٨ مقعداً، تتوزع بين ٢١١ مقعداً ضمن المجالس البلدية من أصل ٩٢٩ مقعداً، و٧ مقاعد ضمن مجلس أمانة عمان الكبرى تضاف إلى ٢٧ مقعداً خاضعاً للانتخاب.

خصائص الكوتا النسائية في البلديات:

تتسم الكوتا الأردنية المخصصة للنساء بجملة خصائص أساسية، أبرزها ما يلي:

١- **نسبة الكوتا لا تقل عن ٢٠ بالمئة في كل الظروف:**

نص قانون البلديات الجديد رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٧ في مادته رقم ٩، فقرة ب، على أن المقاعد المخصصة للمرشحات لعضوية المجلس البلدي لا تقل عن ٢٠ بالمئة من عدد أعضاء المجلس. وعند تطبيق هذا البند، انطلقت وزارة الشؤون البلدية من فكرة إضافة هذه النسبة إلى العدد المقرر سابقاً لعضوية المجلس البلدي، بدل أن تحتسب باعتبارها جزءاً منه، ومن شأن هذا أن يحيد أي موقف ذكوري مناوىء للكوتا. فالوضع السابق بقي على حاله، وكل ما هنالك أنه تم إضافة مقاعد مخصصة للمرشحات.

لكن عملية حساب النسبة لا تخلو من صعوبة لغير المتمرسين، وتمر بعدة مراحل: أولاً نقوم باستخراج نسبة الـ ٢٠ بالمئة من عدد أعضاء المجلس: مثال: عدد أعضاء مجلس بلدية الزرقاء ١٣ عضواً، ونسبة ٢٠ بالمئة تساوي ٢,٦ مقعد، وبتقريب هذه النتيجة، نحصل على العدد ٣. ثانياً، نضيف العدد ٣ إلى العدد الأصلي ١٣، فيصبح المجموع ١٦ هو العدد الجديد المفترض لمجمل أعضاء المجلس البلدي. ثالثاً، علينا أن نتأكد هل المقاعد التي خصصت للكوتا تساوي بالفعل ما لا يقل عن النسبة المقررة: نقسم العدد ٣ على العدد ١٦، فنكتشف أن النتيجة هي ١٨,٧٥ بالمئة، أي أقل من ٢٠ بالمئة، لذا نضطر هنا أن نضيف واحداً للعدد ٣، فتصبح الكوتا ٤، ونضيف العدد ٤ إلى ١٣، فيصبح عدد أعضاء المجلس البلدي الإجمالي ١٧، ثم نقسم العدد ٤ على العدد ١٧، فتكون نسبة الكوتا ٢٣,٥ بالمئة وهي منسجمة مع القانون.

إن النتيجة العملية التي أسفرت عن إقرار كوتا بنسبة لا تقل عن ٢٠ بالمئة، هي أن تطبيق النسبة على صعيد البلديات المختلفة قد رفع النسبة من ٢٠ بالمئة إلى ٢٢,٦ بالمئة. أما على صعيد علاقة التمثيل النسائي بعدد مقاعد المجلس البلدي، فجاءت النتيجة كالتالي:

- مقعدان للمجالس البلدية المكونة من ٥- ٨ أعضاء، وينطبق هذا على ٧٦ مجلساً بلدياً.
- ٣ مقاعد للمجالس البلدية المكونة من ٩- ١١ عضواً، وينطبق هذا على ١٢ مجلساً بلدياً.
- ٤ مقاعد للمجالس البلدية المكونة من ١٢- ١٦ عضواً، وينطبق هذا على بلديات الزرقاء والسلط الكبرى والطفيلة الكبرى.

- ٥ مقاعد للمجالس البلدية المكونة من ١٧- ٢٠ عضواً، وينطبق هذا على بلدية الكرك الكبرى.
- ٦ مقاعد للمجالس البلدية المكونة من ٢١- ٢٥ عضواً، وينطبق هذا على بلدية إربد الكبرى.
- ٧ مقاعد للمجالس البلدية المكونة من ٢٦- ٢٩ عضواً، وينطبق هذا على أمانة عمان الكبرى.

ولعل من الخصائص المهمة للكوتا هي أن القانون تحوط للحالات التي لا تترشح فيها نساء، فنص في هذه الحالة على التعيين لملء المقاعد المخصصة للنساء والتي لم تتقدم مرشحات لملئهن. وهذا يعني أن العدد الإجمالي من المقاعد المحجوزة للنساء لن يتأثر سلباً في الحالات التي تغيب فيها المرشحات عن الانتخابات البلدية، لأنه سيتم اللجوء في هذه الحالة إلى التعيين.

٢- الفوز بمقعد الكوتا النسائية يكون بأعلى النسب:

حدد قانون البلديات شروط الفوز للمرشحات بحصولهن على أعلى الأصوات (المادة ٩، فقرة ب)، ولم يعط أية توضيحات أخرى، ورغم أن ذلك يعدّ كافياً بالمعايير الانتخابية لاختيار الفائزات، إلا أن الحكومة تقدمت بطلب استفسار بهذا الشأن إلى الديوان الخاص بتفسير القوانين، فقرر الأخير[٣٥] أن شرط الفوز هو نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها المرشحة من مجموع عدد المقترعين في دائرتها الانتخابية مهما كان عدد أصواتها مقارنة بعدد الأصوات التي حصلت عليها منافساتها في الدوائر الأخرى ضمن المنطقة الانتخابية الواحدة. واعتبر الديوان أن ذلك يحقق العدالة والمساواة بين المرشحات اللواتي لم يحالفهن الحظ بالفوز تنافسياً لأنه معيار يبين مدى قوة التأييد التي حصلت عليها المرشحة في دائرتها الانتخابية. وجدير بالذكر أن قرارات الديوان الخاص بتفسير القوانين ترتقي بعد صدورها إلى مرتبة القانون نفسه.

٣- الكوتا النسائية مفتوحة على التنافس:

تتميز الكوتا النسائية في البلديات بأنها كوتا غير مغلقة على النسبة التي حددها القانون والتي لا تقل عن ٢٠ بالمئة من عضوية المجالس البلدية، فهذه الكوتا تبقي الباب مفتوحاً

٣٥ انظر قرار ديوان التفسير رقم ٤ لسنة ٢٠٠٧، الجريدة الرسمية، العدد ٤٨٣٠، تاريخ ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، ص٤٠٩٤أ.

أمام التنافس العام مع الرجال على جميع مقاعد المجالس البلدية، ومن تفز من المرشحات تنافسياً، لا تعدّ مقاعدها جزءاً من المقاعد المحجوزة للنساء بل تضاف إليها.

وفي الحقيقة فإن قانون الانتخاب لم يقل شيئاً في هذا الصدد، بل هذه هي النتيجة التي قررها الديوان الخاص لتفسير القوانين[٣٦] في ضوء الاستفسار الذي تقدمت به الحكومة إلى الديوان الذي قرر أن نسبة الـ ٢٠ بالمئة المخصصة للنساء لا تشمل المرشحات اللواتي ينجحن أعضاء في المجلس البلدي تنافسياً في دائرتهن الانتخابية، وإنما تقتصر على المرشحات اللواتي لم يفزن تنافسياً بالانتخابات مع الذكور في كل دائرة انتخابية من منطقة البلدية.

نتائج الكوتا النسائية في انتخابات ٢٠٠٧:

١- على صعيد رئاسة المجالس البلدية:

برغم تدني نسبة المرشحات اللواتي نافسن على رئاسة المجالس البلدية (أقل من ١ بالمئة) حيث ترشحت ٦ سيدات من بين ٧٣٩ مرشحاً ومرشحة، فإن هذه هي المرة الأولى في تاريخ الانتخابات البلدية في المملكة التي يرتفع فيها عدد المرشحات إلى هذا العدد، كما هو مبين في الجدول رقم (٣). فضلاً عن ذلك، فقد حققت المهندسة رنا الحجايا فوزاً برئاسة بلدية الحسا بمحافظة الطفيلة. ويذكر أن المهندسة الحجايا سبق أن شغلت هذا المنصب في الانتخابات البلدية السابقة عام ٢٠٠٣، ولكن من خلال التعيين الذي شمل أيضاً جميع رئاسات المجالس البلدية في المملكة.

الجدول رقم (٣)

التنافس على صعيد رئاسة المجالس البلدية

الرقم	المحافظة	عدد البلديات	عدد المقاعد المتنافس عليها	عدد المرشحين (ذكور وإناث)	عدد المرشحات
1	العاصمة	2	2	9	–
2	الزرقاء	7	7	43	1
3	البلقاء	9	9	49	–
4	مأدبا	4	4	31	–

٣٦ انظر القرار رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧، الجريدة الرسمية، العدد ٤٨٢٣، تاريخ ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، ص٢٨٠٩.

5	إربد	18	18	208	–
6	عجلون	5	5	36	1
7	جرش	5	5	59	–
8	المفرق	18	18	164	2
9	الكرك	10	10	75	–
10	الطفيلة	4	4	22	1
11	معان	7	7	30	1
12	العقبة	4	4	13	–
المجموع	12	93	93	739	6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى أرقام وزارة الشؤون البلدية المنشورة في موقع الوزارة على الإنترنت.

٢ – على صعيد عضوية المجالس البلدية:

إن عدد مقاعد الكوتا النسائية محدد بموجب القانون وترجماته العملية، وهو يبلغ ٢١٨ مقعداً على صعيدي عضوية المجالس البلدية وأمانة عمان الكبرى. وبالتالي فإن هناك ثلاثة مؤشرات تستقطب الانتباه بالدرجة الأولى، وهذه المؤشرات هي: العدد الإجمالي للترشيحات النسائية، عدد المقاعد التي ستفوز بها مرشحات بالتنافس المفتوح مع الرجال خارج نطاق الكوتا، وعدد المقاعد التي بقيت شاغرة دون أن يترشح لملئها أحد من السيدات، والتي ستقوم الحكومة بتعيين من يشغلها.

أما على صعيد الترشيحات النسائية، فقد بلغ عددها ٣٨٠ سيدة، وهو ما يعادل ١٨,٤ بالمئة من مجموع الترشيحات البالغ عددها ٢٠٧٠ (انظر الجدول رقم ٤)، وهي نسبة جيدة، وتعكس أهمية الكوتا من حيث أنها تقود إلى ديناميكية اجتماعية غير مسبوقة. ومن آثارها الإيجابية المباشرة أنها كشفت عن فرص كامنة لدى النساء بفوزهن تنافسياً بـ ٢٣ مقعداً، وهو أكبر إنجاز تحققه المرأة في الأردن في انتخابات تنافسية. جدير بالذكر أيضاً أن الحكومة، عيّنت ٧ سيدات ضمن القسم (نصف الأعضاء) الذي تعينه في مجلس الأمانة. هذا الكسب الإضافي الذي يتمثل بـ: فوز سيدة برئاسة مجلس بلدي تنافسياً، وفوز ٢٣ سيدة بعضوية مجالس بلدية تنافسياً، وتعيين ٧ سيدات ضمن النصف الذي تعينه الحكومة في مجلس أمانة عمان، يرفع تمثيل المرأة في المجالس البلدية ومجلس أمانة عمان الكبرى من ٢٢,٦ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة.

وفيما يخص مقاعد الكوتا التي بقيت شاغرة، أي لم يتقدم مرشحات للمنافسة عليها، فقد كانت محدودة للغاية، حيث اقتصرت على ٨ مقاعد، نصفها في محافظة معان، ونصفها الآخر توزع بين محافظة المفرق (مقعدان)، ومحافظة إربد (مقعد واحد)، ومحافظة البلقاء (مقعد واحد)، وبالتالي ستقوم الحكومة بتعيين من يشغل هذه المقاعد تنفيذاً للقانون.

وتشير المعطيات الانتخابية إلى أن معدل التنافس العام على المقعد الواحد قد بلغ ٣,١٥ مرشح، فيما اقتصر معدل تنافس المرشحات على المقاعد المخصصة للمرأة ١,٧ مرشحة، وهي نسبة متدنية، لم يتم تجاوزها سوى في أمانة عمان الكبرى بمعدل تنافس ٣,٣ مرشحة للمقعد، وفي الزرقاء ٢,٢، والكرك ٢. أما معدلات التنافس في باقي المحافظات، فجاءت جميعها دون ٢ مرشح/مقعد.

الجدول رقم (٤)

التنافس على صعيد عضوية المجالس البلدية

الرقم	المحافظة	عدد البلديات	عدد المقاعد المتنافس عليها	عدد المرشحين (ذكور وإناث)	عدد المرشحات
1	أمانة عمان الكبرى	–	27	194	23
2	العاصمة	2	10	23	6
3	الزرقاء	7	53	191	38
4	البلقاء	9	63	183	35
5	مأدبا	4	29	97	17
6	إربد	18	127	481	80
7	عجلون	5	31	104	19
8	جرش	5	28	101	17
9	المفرق	18	115	314	54
10	الكرك	10	69	157	49
11	الطفيلة	4	32	81	16
12	معان	7	46	97	14
13	العقبة	4	22	47	12
	المجموع	1 +93	652	2070	380

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى أرقام وزارة الشؤون البلدية المنشورة في موقع الوزارة على الإنترنت.

الجدول رقم (٥)
ترشيحات الكوتا النسائية لعضوية المجالس
البلدية في الأردن ٢٠٠٧

الرقم	المحافظة	عدد مقاعد الكوتا	عدد المرشحات	الفائزات بالكوتا	الفائزات بالتنافس	معدل التنافس على مقعد الكوتا
1	أمانة عمان	7	23	7	–	3.3
2	العاصمة	4	6	4	–	1.5
3	البلقاء	21	35	20	3	1.7
4	الزرقاء	17	38	17	4	2.2
5	مأدبا	9	17	9	4	1.9
6	إربد	43	80	42	6	1.9
7	المفرق	38	54	36	2	1.4
8	عجلون	11	19	11	–	1.7
9	جرش	10	17	10	2	1.7
10	الكرك	24	49	24	1	2.0
11	الطفيلة	10	16	10	–	1.6
12	معان	16	14	12	–	0.9
13	العقبة	8	12	8	1	1.5
	المجموع	218	380	210	23	1.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى أرقام وزارة الشؤون البلدية المنشورة في موقع الوزارة على الإنترنت.

مشاركة المرأة المغربية في الحكم المحلي والتحديات التي تواجهها

خديجة الراجي[٣٧]

لمقاربة هذا الموضوع، يمكن تناوله من خلال ثلاثة محاور، هي: أولاً، مساهمة المرأة المغربية في البناء الديمقراطي؛ ثانياً، تجربة المرأة المغربية في الشأن المحلي؛ وثالثاً، التحديات التي تواجهها المرأة في الحكم المحلي.

أولاً: مساهمة المرأة المغربية في البناء الديمقراطي

إن مشاركة المرأة المغربية في العمل السياسي ليس وليد هذه الحقبة الزمنية، بل هو عمل يمتد إلى عهد المطالبة بالاستقلال والحركة الوطنية، إذ إن هناك تراكمات لنضالات نسائية. فقد ساهمت المرأة في نقل السلاح وإيصاله إلى الفدائيين حتى لا يكتشفهم المستعمر، وتوزيع المناشير، والقيام بمظاهرات ضد الاحتلال الفرنسي والإسباني، وشاركت مليكة الفاسي في إمضاء وثيقة المطالبة بالاستقلال يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤، وخاضت المرأة المغربية غير ذلك من معارك من أجل تحقيق حلم الاستقلال.

إلا أنه بعد حصول المغرب على استقلاله في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥، أقصيت المرأة المغربية من لعب دورها في بناء الدولة المستقلة لكي تعود لتدبير شؤون البيت ورعاية الأطفال، لكنها ولجت، في المقابل، عالم العلم والمعرفة، ولو بنسبة ضئيلة تزايدت مع مر السنين، في وقت كان فيه التعليم حكراً على الذكور، فاعتبر ذلك بداية الثورة النسائية على مجتمع يعيدها إلى الخلف ويدفع بالرجل إلى الأمام.

كان على المرأة المغربية أن تربح معركة الكرامة هذه، كما سبق وناضلت في معركة الحرية والاستقلال بامتياز، إذ تسنى لها إثبات الذات في المجال العلمي، واكتسحت جميع أسلاك

٣٧ مستشارة منتخبة في مقاطعة "مرس السلطان" في الدار البيضاء، وعضوة في مجلس مدينة الدار البيضاء ٢٠٠٣- حتى الآن. نائبة الرئيس، مستشارة منتخبة في مقاطعة "مرس السلطان" بالدار البيضاء للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣. مدرّسة لمادة الاجتماعيات للمرحلة الإعدادية، عضوة النقابة الوطنية للتعليم، وعضوة في المجلس الوطني للنقابة. عضوة المجلس الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

التعليم العليا، وضمنت استقلالها الاقتصادي عن طريق العمل المأجور، لكنها عانت من انعدام تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل، رغم أنهما من المستوى التعليمي والثقافي نفسه. وأقصيت من تقلد المناصب العليا سواء في القطاع العام أو الخاص، فثارت على هذه الوضعية التي تكرس دونية المرأة وتهميشها. واقتنعت بأن تغيير تلك الوضعية رهن بتحقيق ديمقراطية حقيقية قوامها المساواة المطلقة بين الذكور والإناث على حد سواء، في تجاوز كل أشكال الذاتية الذكورية المهيمنة على التفكير المغربي والأنا التي تحاول، من خلالها، العقليات الذكورية، تحقير دور المرأة ومكانتها.

إن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق في غياب النساء عن مراكز القرار السياسي الذي يمكن، من خلاله، تحقيق تنمية حقيقية عبر محاربة كل أشكال التمييز والإقصاء. وهنا بدأت المرأة التي وصلت إلى مستوى من الوعي تفكر معه في الانخراط في العمل السياسي الذي عرف تعثراً منذ الستينيات من القرن الماضي، إذ قمعت الحريات العامة، وهو ما اصطلح عليه بسنوات الرصاص. وتعرضت النساء المغربيات للاعتقال والتعذيب سواء كن أمهات أو أخوات أو مناضلات مثل جميعة وزهرة أزغار، سعيدة المنبهي، فاطمة عبد السلام وغيرهن كثيرات.

طالب السياسيون التقدميون بترسيخ الديمقراطية بوضع دستور وإجراء انتخابات نزيهة لممثلي الشعب في المؤسسات المحلية والوطنية. وهكذا ظهرت تنظيمات نسائية حزبية، في منتصف السبعينيات، هدفها الاهتمام بخصوصية المرأة، فطالبت بتعديل مدونة الأحوال الشخصية التي تكبل طموحات المرأة بقوانينها المجحفة. إلا أنها لم تشكل قوة ضاغطة بسبب قلة المنخرطات في الأحزاب الوطنية، واقتصر دورها على حضور الاجتماعات والمؤتمرات ومناقشة بعض القضايا الوطنية والدولية، وتأطير النساء وتوعيتهن.

لكن تواجد المرأة في الأجهزة الحزبية التقريرية كان ضعيفاً بحكم هيمنة المناضلين عليها، بمن فيه من يدّعون الديمقراطية والتقدمية منهم. وكما لا يمكن للديمقرطية أن تستقيم بدون ديمقراطيين، فإنه لا يمكن للحداثة أن تتحقق بدون حداثيين، فكراً وممارسة، للتعامل مع المرأة ككائن اجتماعي فاعل ومنتج، وللتفاعل مع تحولات المجتمع والعصر بوعي، ينتهي بالانخراط الكامل في متطلباته. أما حين تظل النخب السياسية والثقافية ترفع شعار الحداثة وتتمسك بضدها، في موقفها من المرأة وأدوارها ووظائفها، داخل الأسرة والمجتمع، فتلك مفارقة تستدعي من كنساء الوقوف عندها لطرح الأسئلة الضرورية:

لماذا يظل التطور الحقوقي الإرادي المتجسد في مدونة الأسرة والقوانين التي تم تعديلها في اتجاه النهوض بثقافة حقوق الإنسان عامة وحقوق النساء خاصة غير مؤثر على الثقافة السائدة والمواقف والسلوكات الفعلية تجاه المرأة ودورها في المجتمع؟

عادة ما يعزى الأمر إلى بطء وتيرة تطور العقليات بالمقارنة مع حركية الواقع وتسارع تحولاته، إلا أن الاستكانة لمثل هذا التبرير قد يشجع على التقاعس والركون إلى الأمر الواقع، وانتظار حدوث تحول طبيعي في العقليات السائدة والمواقف الثقافية السلبية، الشيء الذي يفقد المكتسبات الحقوقية المتحققة اليوم، فعاليتها في إنجاز التطور المطلوب في أوضاع النساء، وبالتالي يعرقل عملية النمو والديمقراطية. ولهذا فإن عمق السؤال يطرح على النساء والرجال الذين يحملون المشروع الديمقراطي الحداثي، تحديات كبيرة تتعلق بإعادة النظر في أساليب العمل والأولويات في النضال المستقبلي من أجل الوصول إلى الأجوبة الملائمة لتجاوز حالة التمزق والتردد بين الحداثة والتقليد... بين الاستهلاك السياسي لشعار المساواة بين الجنسين والإبقاء على العراقيل التي تحول دون ذلك.

هذا التفكير دفع بالحركات النسائية لتطوير آلياتها، استقطاب النساء للانخراط في الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والجمعيات، خاصة عند الانفراج السياسي الذي عرفه المغرب منذ التسعينيات من القرن الماضي والذي توج بتعديل الدستور بإضافة بند خاص بحقوق الإنسان والتعهد بإجراء انتخابات نزيهة، وإصدار عفو عن المعتقلين السياسيين، والمصالحة معهم عن طريق هيئة الإنصاف والمصالحة التي اهتمت بملفاتهم وتعويضهم. وتعتبر هذه المبادرة فريدة من نوعها في العالم الثالث، إذ أكسبت المغرب مصداقية على الصعيد العالمي.

أدت تلك التحولات إلى مواجهة تحديات كبيرة من أجل إثبات دعائم الديمقراطية وحقوق الإنسان للحد من الفوارق الاجتماعية، وتمكين السكان، خاصة النساء، من تقوية مكانتهن والنهوض بوضعيتهن ومعرفة حقوقهن الأساسية وصيانتها.

وتجلى ذلك أيضاً في حكومة التناوب التوافقي التي ترأسها عام ١٩٩٧، المجاهد عبد الرحمن اليوسفي، أحد مناضلي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وأحد المدافعين عن حقوق الإنسان، والذي أحدث وزارة "الرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة"، ترأستها السيدة نزهة الشقروني التي جعلت من الاعتراف بدور المرأة ومواطنتها الكاملة أحد محاور برنامجها المعلن عنه في التصريح الحكومي المعروف بـ "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية"، والتي جاءت بمثابة استجابة لمطالب مشروعة للحركة النسائية.

وبنضال النساء في الجمعيات والأحزاب والنقابات، توجت الخطة غايتها في تحسين أوضاع المرأة في التعليم والصحة والشغل ومدونة الأحوال الشخصية، وساعدت على الانتقال من مرحلة الخطاب وإشاعته إلى مرحلة التنفيذ، ما شجع الحركات النسائية على التنسيق فيما بينها لتقديم مشروع تعديل مدونة الأحوال الشخصية للحكومة مدعومة بمسيرة. لكن المدوّنة لاقت معارضة قوية من طرف الإسلاميين والفئات المحافظة، فكان القرار بتكوين لجنة في هذا الشأن ضمت سيدتين إلى جانب الفقهاء والقضاة لأول مرة في تاريخ المغرب. وأمر الملك محمد السادس نصره الله، بعرض مقترحات اللجنة على البرلمان للمناقشة والمصادقة لتضفى عليها الشرعية القانونية. وهكذا صدرت مدونة الأسرة سنة ٢٠٠٣ وكان الهدف منها ضمان استقرار الأسرة المغربية بجميع مكوناتها، مؤكدة على المساواة في تدبير شؤون البيت وعلاقة الزوج بالزوجة.

نضال المرأة داخل الأحزاب والنقابات، أثبث وجوده، وفرض تمثيلها داخل الأجهزة بنسبة ٢٠ بالمئة حتى تتمكن من المساهمة في القرارات السياسية. وهكذا أعادت المشاركة النسائية في العمل السياسي للمرأة ثقتها بنفسها على أنها مؤهلة وكفؤة، وقادرة على الاختيار واتخاذ القرارات في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي اليوم ممثلة في البرلمان بـ ٣٤ نائبة من أصل ٣٢٥ عضواً: فقد ضمت انتخابات مجلس النواب عن طريق اللائحة الوطنية ٣٠ امرأة كامتياز إيجابي ناضلت من أجله بعد أن اقتصرت تمثيلها على عضوتين فقط عام ١٩٩٣. كما أن الحكومة الحالية التي شكلت بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بلغ عدد الوزيرات فيها ٧ من أصل ٣٣. وهذا يدل على أن الإرادة السياسية في المغرب تصب في اتجاه الاهتمام بالنساء اللواتي يمثلن أكثر من نصف المجتمع (٥١) بالمئة.

ثانياً: تجربة المرأة المغربية في تدبير الشأن المحلي

المواطنة قيمة حداثية وديمقراطية تخرج المرأة من ضيق الفضاء الخاص إلى رحاب الفضاء العام بكل ما يتطلبه من جهد وعمل لبناء الذات والمجتمع. وبالإضافة إلى حقوق المرأة السياسية التي تخولها المشاركة في عملية التصويت، وانتخاب من يمثلها في إدارة وتدبير الشأن العام والشأن المحلي، فإن من شروط الإسهام المباشر في هذا التدبير، وهو ما لا يمكن أن يتأتى إلا بتجاوز كل المعيقات التي تحد من مشاركتها، وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق ذلك، انسجاماً مع ما يشير إليه عدد من النصوص والاتفاقيات الدولية: منها الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للنساء لسنة ١٩٥٠ (المادة ٢)، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية

(المادة ٢٥)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء لسنة ١٩٧٩ (المادة ٧)، ويجدر الذكر أن المغرب رفع معظم تحفظاته على هذه الاتفاقيات وصادق عليها.

إن مشاركة المرأة المغربية في الحكم المحلي يروم إثارة العديد من الأسئلة التي تحيط به:

١- هل كانت الإرادة متوافرة لدى الأحزاب الوطنية لترشيح نساء للشأن المحلي؟

٢- ما الكفاح الذي خاضته المرأة من أجل انتزاع حقها في الترشيح؟

٣ - كيف تعاملت المرأة مع تدبير الشأن المحلي؟

من الملاحظ أن أول انتخابات محلية تمت في المغرب بعد الاستقلال عام ١٩٦٠، لم تجرؤ أية امرأة على ترشيح نفسها وذلك بسبب سيطرة الأعراف والتقاليد التي كانت تنظر للمرأة على أنها أقل قدرة من الرجل في تحمل تبعات الشأن المحلي.

وبعد رفع حالة الاستثناء التي امتدت في المغرب من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٦، وصدور قانون الانتخابات المنظم للشأن المحلي، انخرطت الأحزاب لخوض المعركة بالتشجيع على ترشيح المناضلين والمناضلات، إذ تقدمت ٧٦ امرأة فازت منهن تسع نساء فقط. وتزايد عدد المرشحات في عام ١٩٨٣، ما جعلها تدخل في نزاع مع المناضلين الذين كان غرضهم تحجيم مشاركة المرأة في الانتخابات بدعوى أن ترشيحها قد يفقد الهيئة السياسية مقاعد قد تكون مضمونة للذكور أكثر منها للنساء، هذا إلى جانب الإسقاطات اللاأخلاقية التي نعتت بها المرأة.

والجدير بالذكر أن الترشيحات النسائية للانتخابات الجماعية عرفت تطوراً كبيراً خلال ٢٠ سنة، لكن عدد المنتخبات لم يتطور بالوتيرة نفسها، إذ ظل في حدود ١,٦ في المئة من مجموع المنتخبين. ويبين الجدول رقم (١) تطور أعداد المرشحات والمنتخبات في الاستحقاقات الجماعية منذ عام ١٩٧٦ إلى عام ٢٠٠٣.

الجدول رقم (١)

تطور أعداد المرشحات والمنتخبات ١٩٧٦-٢٠٠٣

السنـــة	عدد المرشحين	عدد المرشحـات	عدد المنـتخبين	عدد المنتـخبات	النسـبة %
1976	42638	76	-	9	-
1983	54165	306	15423	34	0.27
1992	93000	1086	24230	75	0.33
1997	102179	1651	24230	83	0.34
2003	122658	6024	23689	127	1.6

يتبين من خلال هذه الأرقام أن واقع المرأة في مجالس الحكم المحلي لا يعكس أو يترجم مكانتها الحقيقية داخل المجتمع عموماً والتنظيمات السياسية خصوصاً، إذ تبقى مشاركتها في الترشيح من الناحية العددية هزيلاً. وتظل نسبة المشاركة ضعيفة بالنظر إلى الانتظارات المطروحة، والتي يأتي في مقدمتها انخراط المرأة في تحقيق الديمقراطية المحلية، لكونها قريبة من المشاكل الاجتماعية للمواطنين، وبالتالي فهذا الحضور لا يعكس الإرادة السياسية السائدة والهادفة إلى الرفع من تمثيل المرأة في المؤسسات المحلية، علماً بأن من أهم متطلبات التنمية الشاملة، أن يكون للمرأة دور فاعل وحاسم في المجتمع باعتبارها عنصراً إستراتيجياً ورافعة أساسية للنشاط السوسيو اقتصادي في البلاد.

قبل التطرق لتجربتي الخاصة في الحكم المحلي، ارتأيت أن أعرف بالمؤسسة التي تسيّر الشأن المحلي من حيث هيكلتها والاختصاصات المخولة لها. في المغرب كانت تحمل تلك المؤسسة اسم «الجماعة»، ويطلق عليها حالياً في ظل نظام وحدة المدينة، اسم «المقاطعة»، وهي إما حضرية أو قروية. فالجماعة أو المقاطعة، كما عرفها القانون المنظم، عبارة عن تقسيمات ترابية تطبيقاً لسياسة اللامركزية الإدارية، وهي تتكون من أربعة أطراف: الأعضاء المنتخبون، المصالح الإدارية، الوزارة الوصية، ثم السكان الذين ينتظرون الخدمات في إطار سياسة القرب. ويخول القانون للرئيس صلاحيات واسعة: فهو سلطة تنفيذية للمقاطعة يبرم الصفقات، يدير الممتلكات، ضابط الحالة المدنية، يرأس الشرطة الإدارية)مراقبون للنظافة، الصحة، سلامة المرور، البناء)، ويسهر على تسيير المصالح الإدارية، يساعده أعضاء المكتب الذين يلعبون دوراً استشارياً.

يعمل مجلس المقاطعة بشكل منظم، إذ ينخرط باقي الأعضاء في لجان دائمة للعمل، وهي: لجنة الشؤون المالية والاقتصاد، لجنة التعمير والبيئة، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، لجنة الأشغال والتجهيز. هذه اللجان تشتغل بشكل مستمر، وتقدم اقتراحات ومشاريع لصالح الساكنة تعرض على المكتب الذي يبدي فيها رأيه ثم يقدمها لأعضاء المجلس للمصادقة عليها. ينعقد مجلس المقاطعة ثلاث مرات في السنة في شكل دورات عادية وذلك خلال شهر كانون الثاني/يناير، حزيران/يونيو، وأيلول/سبتمبر. كما أن بإمكان المجلس عقد دورة أو دورات استثنائية.

تجارب شخصية :

التجربة الأولى: تسيير الشأن المحلي

استعرض هنا تجربتي المتواضعة في تدبير الحكم المحلي، والتي تنبع من قناعتي وإيماني بأنه لا ديمقراطية دون مساهمة المرأة في بنائها، إذ أن غياب المرأة يجعل أية ديمقراطية مبتورة. وبالنظر إلى أن الشأن المحلي قاطرة تنمية نحو مواطنة حقيقية، فقد تقدمت للانتخابات خلال أربع تجارب، فزت خلالها في استحقاقات عام ١٩٩٧ التي تمنح ولاية تمتد مدة ست سنوات تنتهي عام ٢٠٠٣. ساهمت من خلال هذه الولاية في تدبير وتسيير مجلس جماعة "مرس السلطان" التي تجمع بين مناطق وأحياء شعبية تعاني الفقر والهشاشة، ومناطق فيها فئات متوسطة وأخرى ميسورة، وتقع وسط مدينة الدار البيضاء، القلب النابض لاقتصاد المغرب، والتي تعتبر من أكبر المدن المغربية سكاناً (٤, ٤ ملايين نسمة).

تبلغ مساحة الجماعة ١٥٤ هكتاراً، وعدد سكانها ٣٠ ألف نسمة. ميزانيتها مليار و٥٠٠ مليون سنتيم. وتعتبر معبراً لجميع جهات الدار البيضاء، وهي جماعة فقيرة من حيث مداخيلها وعقارها. يتكون مجلس الجماعة من ٢٥ عضواً منتخباً: ٢ ٤ رجلاً وامرأة واحدة. وبما أني في صف الأغلبية، تم انتخابي لعضوية المكتب كنائبة ثالثة للرئيس من بين خمسة نواب.

كان أول عمل قمنا به هو توزيع المسؤوليات بيننا وتنظيم مداومة أسبوعية لاستقبال المواطنين، وتم إيلائي مسؤوليات كرست جهدي لأكون في أدائها عند حسن ظن الجميع. لقد توليت مهام تسيير شؤون الموظفين والعمال وذلك بتنسيق تام مع الجهاز الإداري ما جعلني أكثر قرباً منهم للإسهام في تحسين ظروف عملهم ووضعيتهم المادية والاجتماعية من خلال التعامل الحكيم مع

ملفاتهم المطلبية عن طريق النقابات التي تمثلهم وذلك لأجل تحسين مردودية عملهم، خدمة لمصالح المواطنين، كما فوض لي الرئيس مهمة تصحيح الإمضاءات مع ما تتطلبه هذه المصلحة من حضور يومي وعلاقة مباشرة بالمواطنين.

من جهة أخرى لم يبق هذا العمل الإداري ليشغلني عن المهام الأساسية المتمثلة في تدبير الشأن المحلي إما داخل اللجان المنبثقة عن المجلس، أو في إطار المجلس المنتخب. فلقد كان المجلس الجماعي ينطلق من تطلعات السكان وحاجياتهم اليومية، فساهمت في وضع مخطط للتنمية في هذا الشأن ينفذ لمدة ست سنوات، وهي مدة الولاية.

بالنسبة للأشغال العمومية: برمجت تزليج الأرصفة وتعبيد أزقة الجماعة، تجديد الإنارة العمومية في بعض الأحياء القديمة، تهيئة المساحات الخضراء وتشجير بعض الشوارع.

في مجال التجهيز: تم اقتناء شاحنة لجمع النفايات وتجديد آليات الكناسين. اقتناء حافلة لنقل العمال والموظفين. تجهيزات المكاتب والحاسوب وغيرها من الأدوات.

في المجال الثقافي: تم إدخال إصلاحات على الخزانة الجماعية حتى تتلاءم ومتطلبات الطلبة والطالبات وحاجياتهم، مع تجهيز خزانة ناطقة للمكفوفين شكلت حدثاً بارزاً على مستوى الجماعة والمدينة، مع تهيئة فضاءات للندوات والمعارض والعروض، وتخصيص جناح للإعلاميات إلى جانب تجهيزها بالكتب والمراجع التي يقترحها علينا الباحثون والطلبة.

في المجال الرياضي: نظراً لنقص العقار في تراب الجماعة، دخلنا في مفاوضات مع شركة التبغ التي طالبناها بمغادرة تراب الجماعة لما تسببه من تلويث للهواء ينعكس عل صحة الساكنة. في هذا الإطار، قدمت لنا الملعب التابع لها وتبلغ مساحته ألف متر مربع كهبة ليستفيد منه شباب الساكنة في ممارسة رياضات مختلفة، وقد ساعدنا ذلك على تنظيم مباريات رياضية بين فرق الأحياء كانت تتوج بتقديم جوائز للفائزين.

في مجال التعليم: عملت على خلق دور للحضانة لصالح أطفال الساكنة، في إطار الشراكة مع مندوبية التربية الوطنية، وفي هذا الإطار حصلنا على فصلين في إحدى المدارس قمنا بتجهيزهما لهذا الغرض.

في المجال الديني: كان من مطالب سكان الدائرة مسجد للصلاة، ونظراً للفقر الذي تعانيه الجماعة من حيث العقار، اتصلت بإحدى المحسنات التي نفّذت المشروع على حسابها. وكان من

مطالب السكان أيضاً توفير سوق للخضار واللحوم، وتمكنت من إقناع أحد الملاكين في المنطقة بالتبرع بـ ٥٠٠ متر مربع لهذا الغرض.

في المجال الصحي: الإسهام مع مسؤولي الجماعة في وضع برنامج للقيام بحملات التطهير ومراقبة المطاعم والمقاهي، إلى جانب الاهتمام بمعالجة مرضى مرض السكري بتقديم التحاليل والدواء لهم مجاناً تحت مراقبة طبيب الجماعة.

في المجال الاجتماعي: تقديم منح للجمعيات المتواجدة بتراب الجماعة بناء على ما تقدمه من برامج إشعاعية وتكوينية لساكنة المنطقة. في هذا الإطار أيضاً نمكن هذه الجمعيات من حافلات الجماعة، لنقل الأطفال في فترات تنظيم المخيمات سواء منها الصيفية أو الربيعية. أيضاً نقوم بتقديم المواد الغذائية للفقراء خلال شهر رمضان، والمحفظات للأطفال عند الدخول المدرسي.

في المجال العمراني: تابعت أشغال بناء المركب الإداري للجماعة بجانب المهندسين.

إلى جانب كل هذا، كنت أتنقل بسيارتي الخاصة لمراقبة الورش، وزيارة مأرب الجماعة لمراقبة سيارات رؤساء المصالح والشاحنات لجمع النفايات حتى لا تتعطل مصلحة المواطنين. كذلك كنت ملزمة بمراقبة مداخيل الجماعة عن طريق قسم الجبايات، والحرص على التوازن بين المداخيل والمصاريف.

وهكذا، بالرغم من إمكانيات الجماعة الضئيلة، استطعنا تدبير الشأن المحلي بشكل عقلاني، عن طريق حكامة جيدة، بحيث قمنا ببناء مركب إداري للجماعة على مساحة تبلغ ٨٠٠ متر مربع يتألف من خمسة طوابق بتكلفة ملياري سنتيم. كما جهزناه بأحدث التجهيزات، معتمدين على الإمكانيات المادية للجماعة دون اللجوء للقروض.

التجربة الثانية: المعارضة

بطلب من الأحزاب السياسية المكونة للأغلبية البرلمانية، تم تعديل مدونة الانتخابات التي أطلق عليها "الميثاق الجماعي الجديد" والذي جاء بتجربة الاقتراع باللائحة، وبوحدة المدينة. لقد شكلت هذه التجربة الجديدة صعوبة كبيرة، في ترتيب المرشحين، ضمن اللائحة، ومع ذلك استطعت، بعد صراع حاد مع المناضلين، احتلال المرتبة الثانية في اللائحة التي تتكون من ٢٥ مرشحاً، وكانت نتائج الاقتراع أن حصل الحزب الذي أنتمي إليه "الاتحاد الاشتراكي للقوات

الشعبية" على ستة فائزين ما جعلني أنتقل، في التجربة الثانية إلى موقع المعارضة سواء في مجلس مقاطعة مرس السلطان أو في المجلس الجماعي الذي يتكون من تمثيل نسبي لأربع عشرة مقاطعة لمدينة الدار البيضاء.

يتكون المجلس الجماعي من ١٣١ مستشاراً، والغاية من تشكيله هي تجميع أموال المدينة للقيام بالمشاريع الكبرى، بعد أن كانت موزعة على سبع وعشرين جماعة سابقاً. ينظم عمل المجلس الجماعي في لجان عمل تقدم اقتراحاتها لأعضاء المجلس الذين يجتمعون أربع دورات عادية خلال أشهر شباط/فبراير، نيسان/أبريل، تموز/يوليو، وتشرين الأول/ أكتوبر.

من اختصاصات المجلس الجماعي:

- دراسة الميزانية التي تصل إلى ٤٠٠ مليار سنتيم.
- يهتم المجلس بالمشاريع الكبرى للمدينة كتعبيد الشوارع الكبرى وترصيف الأرصفة.
- الاهتمام بالحدائق والمتنزهات والملاعب الرياضية وكل ما تستفيد منه ساكنة الدار البيضاء كسوق الجملة للخضار والمجازر وسوق الدجاج والأسماك.
- ونظراً لمشاكل النظافة والإنارة العمومية، فقد تم إحالتهما،عن طريق التدبير المفوض، إلى شركات خاصة.
- كما أن من مهام المجلس، إحداث مقاولات وشركات من أجل الاستثمار في مشاريع تستفيد منها الساكنة اقتصادياً واجتماعياً.
- إلى جانب عقد اتفاقيات وشراكات مع قطاعات مختلفة، وكذا التوأمة مع جماعات وطنية أو دولية.
- يقوم بتصميم التهيئة العمرانية لمدينة الدار البيضاء، ومحاربة السكن العشوائي والقضاء على أحياء الصفيح بإنجاز سكن اقتصادي.
- يشرف على النقل العمومي وتنظيم التشوير.

ويجدر بالذكر أن المعارضة التي أمارسها، هي معارضة بناءة تقدم الاقتراحات والبدائل المبررة بالدراسات والإحصاءات، وليست معارضة من أجل المعارضة، لأن الشأن المحلي يهم مصالح المواطنين فلا يمكن أن أعطلها.

هاتان التجربتان (التسيير، والمعارضة) مكناني من بلورة مجموعة من المقترحات:

١- مطالبة الإعلام الرسمي والجمعيات القيام بحملات تعبوية من أجل مشاركة المرأة في الشأن المحلي وإعادة الثقة في نفسها على أنها قادرة على تحمل المسؤولية في التدبير، خاصة، وهي اليوم تسير شركات ومقاولات، وإدارات كبرى في القطاعين العام والخاص، وتوعية المجتمع بأهمية دورها والعمل على التغيير العميق للعقليات السائدة اتجاهها.

٢ - عدم اقتصار دور المرأة، في الشأن المحلي، على الجانب الاجتماعي، إذ يتم اختزالها في مساعدة اجتماعية، بل يجب أن يكون لها دور أساسي، وتدخل مباشر في الميزانية، وتتبع أوجه صرفها، مع خلق فرص للاستثمار، ووضع تصورات لخلق تعاونيات للنساء ومنحهن القروض.

٣ - التعامل مع مقاربة النوع الاجتماعي كشرط أساسي في الممارسة التنموية واعتمادها كمنهجية لتحقيق المساواة الفعلية بين الرجال والنساء، مع تعبئة كافة الموارد المالية والبشرية لتنفيذ الإستراتيجيات القطاعية في هذا المجال، وتقييم المردودية.

ثالثاً: التحديات التي تواجهها المرأة في الحكم المحلي

المعيقات نوعان، هما: المعيقات المترتبة عن القانون الانتخابي المنظم للشأن المحلي، والمعيقات الخاصة بالمرأة المدبرة للحكم المحلي، وذلك على النحو التالي:

أ - المعيقات المترتبة عن القانون الانتخابي المنظم للشأن المحلي:

١- التأخر في تنفيذ القرارات المصادق عليها من طرف المجلس، والتي تتطلب التأشير عليها من طرف سلطة الوصاية، مما يتناقض وسياسة اللامركزية، ويصبح أعضاء المجلس في حرج مع المواطنين الذين وعدوهم أثناء الحملة الانتخابية ببرنامج مسطر.

٢ - ضعف الاعتماد المخصص للجانب الاجتماعي، وعدم التوازن في الميزانية بين نفقات التسيير التي تمثل الثلثين، وميزانية التجهيز التي تمثل الثلث، ما يستوجب إحداث موارد مالية محلية جديدة تمكن من الحصول على قسط من مردود: الضرائب على السيارات، وقسط من الضرائب المدمجة في سعر البنزين، والرفع من الضريبة المفروضة على استغلال الملك العمومي أثناء البناء، وعلى المقاهي والمطاعم والملاهي.

٣ - التقطيع الانتخابي يعرقل تنمية المقاطعات، حيث نجد مقاطعات فقيرة وأخرى غنية، بسبب التفاوت في التجهيزات والمرافق الضرورية.

٤ - تعاني الصفقات من غياب دفاتر التحملات الموحدة والمدة الطويلة لتنفيذها بسبب المصادقة عليها بشكل مزدوج من طرف المجلس ومن طرف الوزارة الوصية مما يؤخر مصالح المواطنين.

يتبين أن الاستقلال الذاتي للجماعات المحلية يبقى نسبياً، فالتجربة أبانت بكل وضوح أن الوسائل المالية التي تتوافر عليها الجماعات المحلية لا زالت ضئيلة، كما أن المساطر المتبعة من طرف الوزارة الوصية، في ميداني التدبير المالي والمحاسبي، تتميز بتعقيدات ومشاكل تمس في جوهرها الاستقلال المالي للجماعات المحلية ولا تتميز بالشفافية والموضوعية اللازمتين.

ب - المعيقات الخاصة بالمرأة المدبرة للحكم المحلي

١- إن مسؤولية العمل الجماعي الذي هو عمل تطوعي غير مأجور، يلزم التتبع اليومي لتنفيذ المشاريع والقرارات، ومراقبة المرافق والمصالح الإدارية والأشغال، واستقبال المواطنين، ما يتطلب تضحية جسيمة من المرأة التي عليها التوفيق بين تدبير شؤون البيت والعمل المهني والشأن المحلي.

٢ - تلبية مطالب المواطن الذي لا يفرق ما بين اختصاصات المستشار ومطالبه الشخصية، ما يضطرني لتلبية مطالبه المادية على حسابي الشخصي.

٣ - معظم مطالب المواطنين هي طلب توظيف أبنائهم الشيء الذي يصعب تلبيته نظراً لكون الجماعة تعاني من فائض في الموارد البشرية.

٤ - أغلبية السكان لا تحترم الالتزام بتصاميم البناء ما يخلق مشاكل للمراقبين الذين يأمرون بتوقيف الخروق الشيء الذي يدفع المواطن إلى طلب تدخلي في موضوع لا يتماشى مع القانون.

٥ - عرقلة العمل من طرف بعض المستشارين الذين يستغلون نفوذهم لتلبية مصالحهم الشخصية كاستعمال هاتف الجماعة قصد الاتصال بدويهم داخل المغرب وخارجه، واستغلال سيارة الجماعة والبنزين في أسفارهم الخاصة وعدم أدائهم للرسوم المفروضة بالنسبة لوثائقهم، مما جعلني أواجههم للحد من هذه السلوكيات.

إن الإصلاح النوعي العميق للشأن المحلي، ليس فقط نصوصاً قانونية وتنظيمية، بل هو قضية مجتمع بكامله نساء ورجالاً، وهو ما يتطلب انخراط كافة الفاعلين في إنجاز هذا التحول والانتقال من ثقافة التمثيل إلى ثقافة المشاركة، وذلك بتوسيع دائرة مشاركة المواطنات والمواطنين للنهوض بالعمل الجماعي وبتجاوز حالة اللارأي واللامبالاة، وإعادة الثقة، وتصحيح الوضع الذي تعيشه المرأة ببناء مفهوم جديد وحقيقي للمواطنة من خلال دمقرطة العلاقات داخل الأسرة والمجتمع، وإعادة النظر في توزيع الأدوار داخلها. إن من شأن كل هذا أن يعزز شروط التحول النوعي ليصبح الشأن المحلي، بالفعل، قطباً أساسياً للتنمية المحلية المستديمة.

وفي الأخير، أشكر تجمع لجان المرأة الوطني الأردني على دعوته الكريمة، والتي من شأنها تقوية وشائج ودعائم التلاحم بين المرأة العربية والدفاع عن قضاياها في المجتمع العربي، مجتمع الكرامة والعدالة، مجتمع المساواة والديمقراطية،. واعتبر أنه علينا كنساء عربيات أن نتعبأ من أجل كسب الرهان واستكمال مشروعنا المجتمعي والسياسي لبناء مجتمع الحداثة والديمقراطية والتنمية، وأن مشاركة النساء في الشأن المحلي هو وجه من أوجه الإصلاح السياسي وشرط أساسي من شروط البناء الديمقراطي.